



التقرير السنوي

2025



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ





صاحب السمو الملكي الأمير
محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود
ولي العهد رئيس مجلس الوزراء



الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود
خادم الحرمين الشريفين

المحتويات

7	نبذة عن الشركة
9	تاريخ الإنجازات
13	ملخص النتائج المالية
17	محفظة الاستثمارات
21	ملخص تقرير مجلس الإدارة
25	تقرير الرئيس التنفيذي
29	نبذة عن الاقتصاد والأسواق المحلية
43	مراجعة أنشطة وعمليات الشركة
52	المراجعة المالية
57	مراجعة إدارة المخاطر
61	مراجعة الحوكمة
67	مراجعة مجلس الإدارة
80	الإدارة التنفيذية
82	الهيكل التنظيمي
84	تقرير المراجعة الشرعية
85	التقرير المالي

نبذة عن الشركة



رؤيتنا

أن نشكل الصناعة التي نعمل فيها؛ من خلال تقديم حلول استثمارية مبتكرة، والتي من شأنها أن تسرع من تحقيق الرفاهية المالية لكل الأطراف المعنيين.



قيمتنا

النزاهة: نفتخر بالتزامنا بأعلى المعايير الأخلاقية، ونضع مصالح عملائنا في المقام الأول.

الفكر القيادي: نتوقع احتياجات أصحاب المصلحة وتطوراتها، ونعمل على توفير الحلول الاستثمارية بطرق إبداعية تلبى تلك الاحتياجات.

الشغف للعمل: نمكّن فرق العمل المختلفة لتعظيم شعورهم بالمسؤولية نحو أدوارهم، ونتمسك بالتزاماتنا تجاه مساهمينا وعملائنا.

روح الفريق: نشجع روح التعاون والعمل كفريق واحد لتعظيم قدرات أفراد الفريق إلى أقصى حد.

المواطنة: نحرص على تحمل المسؤولية والالتزام تجاه المجتمعات التي نعمل فيها.



الجوائز

حازت الشركة على مجموعة من الجوائز المرموقة في العام 2025م، والتي تسلط الضوء على إنجازات الشركة وجهود ومهنية منسوبيها. كما حصلت الشركة على إشادة العديد من المتخصصين اللامعين في القطاع؛ بفضل الأداء القوي، ومزايا فرص الاستثمار الفريدة التي تتيحها الشركة. وذلك بناءً على تقييمات شاملة، ذات أبعاد ومجالات مختلفة.



"الخبير المالية" هي شركة سعودية متخصصة في إدارة الأصول والاستثمارات، وتقدم منتجات وحلولاً استثمارية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية؛ وذلك عبر أسهم الملكية الخاصة، والاستثمارات العقارية، والأسواق المالية، وخدمات الوساطة، وتمويل الشركات. ومنذ تأسيسها في العام 2004م، نجحت الشركة في بناء منظومة استثمارية متعددة الأصول تركز على الهيكلة المنضبطة، والتنفيذ المؤسسي، وتحقيق القيمة طويلة الأجل، مدعومة بخبرة تتجاوز عقدين في السوق السعودية، وشبكة واسعة من الشركاء العالميين.

وفي العام 2025م، أطلقت "الخبير المالية" منصة "الخبير للوساطة"، كإحدى أحدث مبادراتها الرئيسية للنمو، لتتيح لعملائها وصولاً أوسع إلى الأسواق المحلية والدولية عبر خدمات وساطة قائمة على التقنية. وتعزز المنصة قدرات الشركة متعددة الأصول، وتعكس تركيزها المستمر على الانضباط في التنفيذ، وتوسيع نطاق الوصول للعملاء، وتوظيف التقنية بشكل مدروس لدعم جودة الخدمات المقدمة.

يقع المقر الرئيسي للشركة في مدينة جدة، ولها فرع في العاصمة الرياض، وتخضع لرقابة هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية، بالترخيص رقم 37-07074.

19

الصناديق التي تم
التخارج منها

42

الصناديق التي
تم طرحها

21

عاماً من النجاح

55

جائزة

14

عاماً كأفضل
بيئة عمل

111

خبيراً

تاريخ الإنجازات

2025م

إطلاق منصة "الخبير"

- تنفيذ حملة تسويقية عن إطلاق منصة "الخبير تداول".
- إطلاق صندوق "الخبير فنتك للدخل".
- توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية مع شركة فاسانارا كابيتال.
- توقيع اتفاقية استحواذ الشركة على نسبة 60% في شركة الفجر للخدمات الطبية.
- توقيع اتفاقية الشراكة الاستراتيجية مع شركة "سندباد.تك".

2023م

عصر جديد في عالم التداول

- تحقيق الشركة لأرباح تشغيلية تجاوزت الـ 100 مليون ريال سعودي.
- إدراج شركة المجتمع الرائدة الطبية، الأصل المملوك من قبل صندوق "الخبير للملكية الخاصة السعودي 2"، في السوق السعودية الموازية "نمو".
- إطلاق خدمة التداول في الأسواق العالمية.
- إطلاق خدمة التداول بالهامش.
- إطلاق صندوق "الخبير للمرابحة".
- زيادة رأس مال شركة "إنوفا" السعودية للرعاية الصحية للسنة الثانية على التوالي، الأصل المملوك من قبل صندوق "الخبير للملكية الخاصة السعودي 1".

2021م

التحول الاستراتيجي للشركة

- تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتحول والخاصة بالشركة، والتي تعتمد على نهج الاستحواذ بهدف زيادة المنتجات والخدمات في سوق رأس المال.
- طرح وحدات إضافية للصندوق العقاري المتداول "الخبير ريت".
- إدراج صندوق "الخبير للدخل المتنوع المتداول".

2019م

صناديق الدخل المتداولة

- طرح صندوق وقفى عام، والتخارج من أربعة صناديق.
- الحصول على المركز الأول كأفضل بيئة عمل في قطاع الخدمات المالية.

2024م

إدراج صندوق "الخبير للدخل المتنوع 2030 المتداول"

- إدراج صندوق "الخبير للدخل المتنوع 2030 المتداول" بنجاح، برأس مال أولي قدره 305.5 مليون ريال سعودي.
- إطلاق برنامج الاستثمار في شهادات التمويل التجاري صكوك المرابحة من "الخبير المالية"، بحجم إجمالي قدره 350 مليون ريال سعودي.
- الاستحواذ على حصة نسبتها 51% في شركة مجموعة الهناء التجارية، وهي شركة رائدة في مجال خدمات التمويل.
- حصلت الشركة على الترتيب رقم (24) في قيمة التداولات، بين (33) شركة وساطة لأسهم السوق الرئيسية.
- حصلت الشركة على الترتيب رقم (18) بين (26) شركة وساطة لأسهم السوق الرئيسية - الإنترنت.

2022م

انضمام شركة "الخبير المالية" لمؤسسات

الوساطة العاملة في السوق لتقديم خدمات الوساطة

- "الخبير المالية" توقع اتفاقية مع "وامض" ضمن استعداداتها لإطلاق منصة "الخبير للوساطة".
- إدراج صندوق "الخبير للنمو والدخل المتداول" في السوق المالية السعودية.
- إدراج وبدء تداول أسهم شركة "ألف ميم ياء" للمعدات والأجهزة الطبية في السوق الموازية (نمو)، كأول إدراج لشركة مملوكة من قبل صندوق أسهم الملكية الخاصة مدارة من قبل الشركة.

2020م

تأسيس إدارة الوساطة

- تأسيس إدارة الوساطة في الشركة.
- طرح صندوق دخل متداول، الأول من نوعه في المملكة.
- التخارج من صندوق عقاري.

2018م

الصناديق العقارية المتداولة

- طرح أول صندوق استثمار عقاري متداول صندوق "الخبير ريت" بإجمالي أصول تجاوزت المليار ريال سعودي.
- الحصول على المركز الأول كأفضل بيئة عمل على مستوى الشركات الاستثمارية.
- الفوز بجائزتي "أفضل شركة استثمار في أسهم الملكية الخاصة" و"أفضل مدير أصول".

2017م

الاستثمار في الضيافة

- تزامناً مع إطلاق رؤية السعودية 2030، واصلنا التركيز على تنفيذ استراتيجيتنا التي تستهدف الفرص الاستثمارية في قطاع الضيافة.
- التخارج من صندوق الاستثمار في أسهم الملكية الخاصة، في القطاع الصناعي.

2015م

الاستثمار في التعليم

- طرح أول صندوق للاستثمار في أسهم الملكية الخاصة، في القطاع التعليمي.
- التخارج من صندوق استثمار عقاري.
- الحصول على المركز الأول كأفضل بيئة عمل على مستوى القطاع المالي.

2013م

إدارة المحافظ

- البدء في تقديم خدمة إدارة المحافظ الاستثمارية بالوكالة لعملاء الشركة من قبل إدارة الأسواق المالية.
- الحصول على جائزة "أفضل أرباب العمل في الشرق الأوسط".

2011م

دخول أسواق المال

- طرح صندوقين للاستثمار في الأسواق المالية، وهما صندوق "الخبير للأسهم الخليجية"، وصندوق "الخبير للسلع العالمية".

2008م

الانطلاقة

- حصلت الشركة على ترخيص من هيئة السوق المالية للتعامل في الأوراق المالية كمتعهد بالتغطية، والإدارة، والترتيب، وتقديم المشورة، وخدمات الحفظ، وأصبحت تعرف باسم شركة "الخبير المالية".

2016م

العقارات المدرة للدخل

- طرح أول صندوق استثمار عقاري مدر للدخل، وأول صندوق في قطاع الضيافة.
- التخارج من صندوق عقاري.
- الفوز بجائزتي أفضل بيئة عمل في المملكة، وأفضل بيئة عمل في آسيا.

2014م

الاستثمار في الصحة

- طرح أول صندوق للاستثمار في أسهم الملكية الخاصة في القطاع الطبي.
- طرح أول صندوق للاستثمار العقاري في الولايات المتحدة.
- أول تخارج من صندوق.

2012م

أول صندوق ملكية خاصة

- طرح أول صناديق الاستثمار في أسهم الملكية الخاصة (صناعي)، وطرح أول صندوق للاستثمار العقاري في لندن - المملكة المتحدة.
- الحصول على جائزة "أفضل شركة لإدارة المحافظ الإسلامية".

2010م

أول صندوق عقاري

- الدخول في مجال الاستثمار العقاري: بطرح أربعة صناديق استثمارية في العقار داخل المملكة العربية السعودية.

2004م

التأسيس

- في العام 2004م، أسس مجموعة من المصرفيين المحترفين بقيادة السيد/ عقّار أحمد شطّا مكتباً استشارياً متخصصاً في تطوير المنتجات الاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، إضافةً إلى خدمات الاستشارات المالية والطرح، بما في ذلك طرح الأوراق المالية للدين وحقوق الملكية".

ملخص النتائج المالية

ملخص النتائج المالية

الأرباح

ريال سعودي (بالآلاف)	2025م	التغيير*	النسبة*	2024م	2023م	2022م	2021م
مجموع إيرادات التشغيل	333,141	24,201	7.83%	308,940	289,080	262,056	237,578
المصروفات التشغيلية	(149,880)	7,702	5.42%	(142,178)	(136,433)	(127,634)	(119,130)
مصروفات مرابحة وتمويل	(49,560)	2,288	4.84%	(47,272)	(45,426)	(40,112)	(38,119)
صافي الدخل بعد الزكاة وضريبة الدخل	129,291	15,011	13.14%	114,280	102,859	91,391	73,271
ربحية السهم (ر.س)	1.45	0.17	13.28%	1.28	1.15	1.02	0.82

المركز المالي

ريال سعودي (بالآلاف)	2025م	التغيير*	النسبة	2024م	2023م	2022م	2021م
حقوق المساهمين	1,237,632	76,478	6.59%	1,161,154	1,096,312	1,038,267	982,871
إجمالي الأصول	2,147,926	145,292	7.26%	2,002,634	1,966,629	1,893,477	1,842,370
الاستثمارات	1,805,797	188,268	11.64%	1,617,529	1,635,500	1,586,811	1,409,203
مجموع المطلوبات	910,294	68,814	8.18%	841,480	870,317	855,210	859,499
الأصول تحت الإدارة	9,705,039	123,288	1.29%	9,581,751	8,175,594	8,083,517	7,076,747

المؤشرات المالية

2025م	التغيير*	النسبة	2024م	2023م	2022م	2021م
45.0%	1.0%	2.24%	46%	47.20%	49%	50%
40.5%	1.4%	3.61%	39.1%	37.53%	36.4%	34.3%
6.5%	0.4%	6.85%	6.1%	5.62%	5.1%	4.3%
10.8%	0.7%	6.47%	10.1%	9.64%	9.0%	7.7%
15.9%	1.8%	13.14%	14.1%	12.65%	11.2%	9.0%
15.22	0.9	6.59%	14.28	13.48	12.77	12.09

* قيمة ونسبة التغيير بين العام 2024م والعام 2025م.
** حسب رأس المال التأسيسي.

مجموع إيرادات التشغيل

(مليون ريال سعودي)

333.1

ارتفع إجمالي الإيرادات في العام 2025م بنسبة 8% مقارنة بالعام 2024م ليصل إلى 333.1 مليون ريال سعودي.

صافي الدخل بعد الزكاة وضريبة الدخل

(مليون ريال سعودي)

129.3

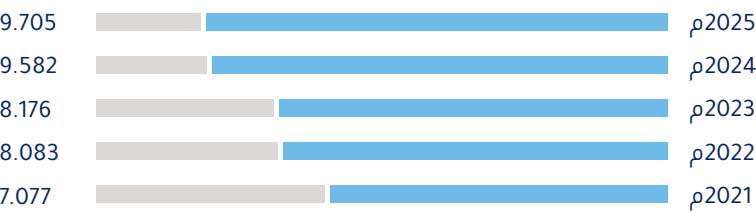
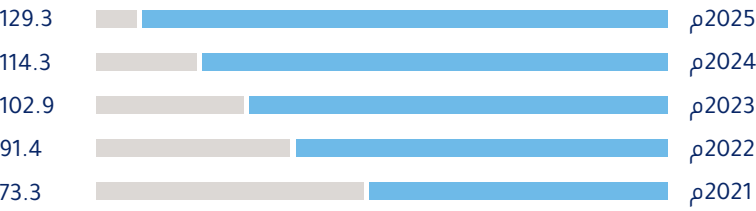
ارتفع صافي الدخل بعد الزكاة وضريبة الدخل بنسبة 13% مقارنة بالعام 2024م ليصل إلى 129.3 مليون ريال سعودي.

الأصول تحت الإدارة

(مليار ريال سعودي)

9.705

بلغ إجمالي الأصول تحت الإدارة 9.705 مليار ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2025م مرتفعاً بنسبة 1.29% عن نهاية العام 2024م.



محفظة الاستثمارات 2025م

محفظة الاستثمارات 2025م

الاستثمارات القائمة

اسم المنتج	نوع المنتج	تاريخ البدء	المنطقة الجغرافية	سنة التخرج المستهدفة	حجم المنتج*
الاستثمار العقاري					
1 صندوق "الخبر للفرص الاستثمارية العقاري 1"		7 ديسمبر 2014م	المملكة العربية السعودية	2026م	456.30
2 صندوق "الخبر للتطوير العقاري السكني 2"		31 ديسمبر 2014م	المملكة العربية السعودية	2026م	37.67
3 صندوق "الخبر للضيافة 1"		22 ديسمبر 2016م	المملكة العربية السعودية	2026م	0.97
4 شركة "الخبر للفرص الاستثمارية الخليجية المحدودة"		27 ديسمبر 2017م	المملكة العربية السعودية	2026م	304.60
5 صندوق "الخبر للفرص الاستثمارية العقاري 2"		28 ديسمبر 2017م	المملكة العربية السعودية	2028م	0.19
6 صندوق "الخبر ريت"		16 ديسمبر 2018م	المملكة العربية السعودية	لا ينطبق	1,910.78

اسم المنتج	نوع المنتج	تاريخ البدء	المنطقة الجغرافية	سنة التخرج المستهدفة	حجم المنتج*
أسهم الملكية الخاصة					
1 صندوق "الخبر للملكية الخاصة التعليمي 1"		31 ديسمبر 2015م	المملكة العربية السعودية	2026م	264.47
2 صندوق "الخبر للملكية الخاصة التعليمي 2"		30 ديسمبر 2018م	دول مجلس التعاون الخليجي	2026م	319.73
3 صندوق "الخبر للملكية الخاصة التعليمي 3"		31 ديسمبر 2018م	دول مجلس التعاون الخليجي	2026م	299.83
4 صندوق "الخبر للملكية الخاصة التعليمي 4"		31 ديسمبر 2018م	دول مجلس التعاون الخليجي	2026م	274.78
5 صندوق "الخبر للملكية الخاصة التعليمي 5"		15 أكتوبر 2020م	دول مجلس التعاون الخليجي	2026م	322.78
6 صندوق "الخبر للملكية الخاصة التعليمي 6"		28 ديسمبر 2020م	دول مجلس التعاون الخليجي	2026م	430.80
7 صندوق "الخبر للملكية الخاصة التعليمي 7"		27 ديسمبر 2020م	دول مجلس التعاون الخليجي	2026م	249.40
8 صندوق "الخبر للملكية الخاصة الصناعي 4"		14 نوفمبر 2021م	دول مجلس التعاون الخليجي	2026م	614.97
9 صندوق "الخبر للملكية الخاصة السعودي 1"		29 ديسمبر 2021م	المملكة العربية السعودية	2026م	1,006.67
10 صندوق "الخبر للملكية الخاصة لتأجير السيارات"		21 ديسمبر 2022م	المملكة العربية السعودية	2027م	374.09
11 صندوق "الخبر للملكية الخاصة للرعاية الأولية"		14 ديسمبر 2025م	المملكة العربية السعودية	2027م	393.00

اسم المنتج	نوع المنتج	تاريخ البدء	المنطقة الجغرافية	سنة التخرج المستهدفة	حجم المنتج*
الأسواق المالية					
1 صندوق "الخبر للدخل المتنوع المتداول"		7 يناير 2021م	عالمي	لا ينطبق	431.42
2 صندوق "الخبر الخاص للدخل متعدد الأصول 1"		5 ديسمبر 2021م	عالمي	2026م	347.78
3 صندوق "الخبر للنمو والدخل المتداول"		27 أبريل 2022م	عالمي	لا ينطبق	706.23
4 صندوق "الخبر للمرابحة بالريال السعودي"		1 يونيو 2023م	المملكة العربية السعودية	لا ينطبق	93.91
5 صندوق "الخبر للدخل المتنوع المتداول 2030"		17 يوليو 2024م	عالمي	لا ينطبق	318.19
6 صندوق "الخبر فنتك للدخل"		1 ديسمبر 2025م	عالمي	لا ينطبق	32.35

الاستثمارات التي تم التخرج منها

اسم المنتج**	نوع المنتج	تاريخ البدء	المنطقة الجغرافية	تاريخ التخرج	إجمالي التوزيعات (مليون ٩)	العائد على الاستثمار
الاستثمار العقاري						
1 صندوق "الخبر لتطوير الأراضي 1"		1 يوليو 2010م	المملكة العربية السعودية	10 مارس 2014م	306.5	85.10%
2 صندوق "الخبر العقاري 1"		1 نوفمبر 2010م	المملكة العربية السعودية	19 أكتوبر 2015م	121.2	40.54%
3 صندوق "الخبر العقاري 2"		1 نوفمبر 2010م	المملكة العربية السعودية	30 مايو 2016م	165.6	65.65%
4 صندوق "الخبر العقاري السكني لوسط لندن 1"		19 نوفمبر 2012م	المملكة المتحدة	19 نوفمبر 2018م	101.8	***
5 صندوق "الخبر للدخل العقاري السعودي 1"		8 ديسمبر 2016م	المملكة العربية السعودية	20 مارس 2019م	40.40	2.27%-
6 صندوق "الخبر لتطوير الأراضي 2"		7 ديسمبر 2011م	المملكة العربية السعودية	31 يوليو 2019م	164.80	44.66%
7 صندوق "الخبر للتطوير العقاري السكني 1"		29 ديسمبر 2012م	المملكة العربية السعودية	29 ديسمبر 2020م	71.40	***
8 صندوق "الخبر للدخل العقاري الأمريكي"		2 يوليو 2014م	الولايات المتحدة الأمريكية	30 يونيو 2022م	81.17	34.4%-

أسهم الملكية الخاصة						
1 صندوق "الخبر للملكية الخاصة الصناعي 2"		29 ديسمبر 2013م	الإمارات العربية المتحدة	24 ديسمبر 2017م	201.1	54.72%
2 صندوق "الخبر للملكية الخاصة الصناعي 1"		31 ديسمبر 2012م	الإمارات العربية المتحدة	31 ديسمبر 2019م	140.51	8.08%
3 صندوق "الخبر للشركات المتوسطة والصغيرة 1"		28 ديسمبر 2014م	المملكة العربية السعودية	31 ديسمبر 2019م	2.39	***
4 صندوق "الخبر للملكية الخاصة الطبي 1"		31 ديسمبر 2014م	المملكة العربية السعودية	10 يناير 2022م	18.86	26.66%
5 شركة "الخبر للملكية الخاصة الصناعي المحدودة 3"		26 ديسمبر 2017م	دول مجلس التعاون الخليجي	2 أبريل 2023م	--	***
6 صندوق "الخبر للملكية الخاصة السعودي 2"		1 ديسمبر 2021م	المملكة العربية السعودية	31 ديسمبر 2024م	186.4	20.26%

اسم المنتج	نوع المنتج	تاريخ البدء	المنطقة الجغرافية
الأسواق المالية			
1 صندوق "الخبر للأسهم الخليجية"		3 يوليو 2011م	دول مجلس التعاون الخليجي
2 صندوق "الخبر للسيولة (حصص)"		12 فبراير 2012م	دول مجلس التعاون الخليجي
3 صندوق "الخبر للأسهم السعودية"		1 يوليو 2013م	المملكة العربية السعودية
4 صندوق "الخبر للطروحات الأولية"		3 ديسمبر 2015م	دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا
5 صندوق "الخبر الوقفي 1"		14 يناير 2020م	المملكة العربية السعودية

 طرح خاص مقفل  طرح عام مفتوح  طرح خاص مفتوح  صناديق متداولة

** هذه المنتجات الاستثمارية مقفلة تم إنشاؤها وعرضها على المستثمرين كطرح خاص وفقاً للوائح التنظيمية الصادرة عن هيئة السوق المالية.

*** لا زال الصندوق تحت التصفية.

 طرح خاص مقفل  طرح عام مفتوح  طرح خاص مفتوح  صناديق متداولة

* (مليون ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2025م ما لم يرد نص بغير ذلك).

ملخص تقرير مجلس الإدارة

ملخص تقرير مجلس الإدارة

السادة مساهمي شركة "الخبر المالية"

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بفضل الله وتوفيقه. واصلت شركتكم شركة "الخبر المالية" خلال العام 2025م تحقيق أداءٍ راسخ. يجسد صحة استراتيجيتها وكفاءة تنفيذها. حيث شهدت نمواً ملحوظاً مدعوماً بعدد من الإنجازات المالية والتشغيلية التي أسهمت في دعم مسيرتها نحو تعظيم حقوق مساهميها وتعزيز مكانتها في السوق.

ويسرني، أصالةً عن نفسي ونيابةً عن أعضاء مجلس الإدارة، أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي للشركة للعام 2025م، متضمناً أبرز نتائج الأداء والتطورات التشغيلية والحوكمية التي شهدتها أعمال الشركة خلال العام.

الأداء المالي

نجحت الشركة في تحقيق نتائج إيجابية خلال العام 2025م، مما يدل على استمرار نجاح نموذج أعمالها واستقرار ثقة المستثمرين فيها. حيث نمت الإيرادات التشغيلية للشركة - ولله الحمد - بنسبة 7.83% مقارنةً بالعام 2024م، لتصل إلى 333.1 مليون ريال سعودي. وارتفعت قيمة استثمارات الشركة بنسبة 11.69% مقارنةً بالعام 2024م، لتصل إلى 1.8 مليار ريال سعودي. كما سجل صافي الدخل - قبل الزكاة - نمواً بنسبة 12% حيث بلغ 135 مليون ريال سعودي. في حين ارتفع صافي الدخل - بعد الزكاة - بنسبة 13.14% ليصل إلى 129.291 مليون ريال سعودي.

كما زادت حقوق المساهمين بنسبة 6.59% مقارنةً بالعام 2024م، لتصل إلى 1.24 مليار ريال سعودي. هذا وقد ارتفعت ربحية السهم بنسبة 13.28% مقارنةً بالعام 2024م، لتصل إلى 1.45 ريال سعودي عن كل سهم بنهاية العام 2025م.

واستناداً إلى الأداء المالي المتميز، وتأكيداً لثقة إدارة الشركة في أداء الشركة المستقبلي بإذن الله، فقد قرر مجلس الإدارة في اجتماعه رقم (83)، بتاريخ 11 مارس 2026م، رفع التوصية إلى الجمعية العامة للشركة بتوزيع أرباح نقدية على السادة المساهمين عن العام 2025م بمبلغ إجمالي قدره 53 مليون ريال سعودي، بما يعادل 5.925% من رأس مال الشركة. وذلك بزيادة قدرها (0.95%) مقارنةً بالعام السابق.

نتائج الأعمال

على صعيد أعمال الشركة، فقد شهد العام 2025م تحقيق عدد من الإنجازات عبر مختلف الإدارات، بما أسهم في تعزيز مكانة الشركة ودعم توجهاتها نحو تحقيق نمو مستدام، ففيما يختص

بإدارة أسهم الملكية الخاصة، فقد تم إطلاق صندوق "الخبر للملكية الخاصة للرعاية الأولية"، والذي استحوذ على ما نسبته 60% من رأس مال شركة مجمع فجر للخدمات الطبية.

كما واصلت إدارة الأسواق المالية تعزيز التعاون مع مديري استثمارات عالميين بهدف تطوير منتجات استثمارية مبتكرة جديدة. وقد أثمر ذلك عن الإطلاق الناجح لصندوق "الخبر فنتك للدخل". وانطلاقاً من التزام إدارة الاستثمارات العقارية بتطوير منتجات استثمارية نوعية، بما يدعم تنويع الإيرادات ویرسّخ كفاءة إدارة الأصول، قامت الإدارة بتقديم مشروع صندوقين للتطوير العقاري إلى هيئة السوق المالية في كلٍ من مدينتي: الرياض وجدة.

وبدورها حققت إدارة الوساطة زيادة في عدد العملاء بنسبة 38.95% عن العام السابق. كما قامت الشركة بالاستحواذ على حصة في شركة "سندباد.تك" للاستثمار في خدمة التداول الآلي باستخدام الخوارزميات. وفي سبيل تعزيز أنشطة التمويل، قامت إدارة تمويل الشركات بإعادة هيكلة تسهيلات قيمتها 475 مليون ريال سعودي، وترتيب طرح صكوك واكتتابات خاصة قيمتها 469 مليون ريال سعودي.

وبنهاية العام 2025م، كان لقطاع تطوير الأعمال والطرح حضوره اللافت، حيث بلغت نسبة الخدمات المتكررة 31% من إجمالي المبالغ المجمعة، الأمر الذي ينشیر إلى رضا العملاء عن أداء الشركة. كما تمكن القطاع أيضاً من جمع مبالغ قياسية بلغ إجماليها 1.24 مليار ريال سعودي.

وفي إطار اهتمام الشركة بتعزيز بيئة العمل المؤسسية، فما زالت تتصدر قائمة "أفضل بيئة عمل" في القطاع المالي في المملكة العربية السعودية والشرق الأوسط للعام الرابع عشر على التوالي. وقد حصلت في العام 2025م على المركز الأول بين الشركات المالية. والثالث عشر على مستوى جميع الشركات ضمن تصنيف أفضل بيئات العمل في المملكة العربية السعودية. مما يؤكد حرصها على بناء بيئة عمل محفزة تدعم الكفاءات، وتُسهم في تحقيق التميز.

وقد نقّدت الشركة هذه الإنجازات في ظل بيئة تشغيلية تميّزت بعدة تحديات، أبرزها التحديات التي واجهتها الشركة في إغلاق نتائج الجولة التفتيشية لهيئة السوق المالية، وشح السيولة في السوق. وتأخر بعض إجراءات الطرح في انتظار إتمام المتطلبات التنظيمية، إضافةً إلى ضغوط تكلفة التمويل. وقد أسهم ذلك في تأجيل بعض المستهدفات التشغيلية. غير أن الشركة تواصل تنفيذ خططها بتوفيق من الله وانضباط مؤسسي مترابط ما بين جميع أجهزة الشركة ومجلس إدارتها.

حوكمة الشركات

أسهمت المراجعة الدورية لممارسات الحوكمة، بالتعاون مع الإدارة التنفيذية، في تحديد عدد من الفرص التطويرية الرامية إلى تعزيز إطار الحوكمة المؤسسية بالشركة. وقد انعكس هذا التكامل في الجهود، بعد توفيق الله، إيجاباً على كفاءة الأداء التشغيلي، وأسهم في ترسيخ ثقة المستثمرين والشركاء الاستراتيجيين.

وفي هذا الإطار، أقرّت الجمعية العامة العادية (الثالثة عشرة) لمساهمي الشركة، المنعقدة بتاريخ 24 جمادى الآخرة 1446هـ الموافق 25 ديسمبر 2024م، انتخاب أعضاء مجلس الإدارة للدورة الجديدة التي بدأت بتاريخ 3 يناير 2025م، وذلك بتشكيل يضم خمسة أعضاء غير تنفيذيين، وثلاثة أعضاء مستقلين، وعضواً تنفيذياً. بما يعكس التوازن المطلوب لتعزيز كفاءة الإشراف والرقابة. كما وافقت الجمعية العامة غير العادية (الحادية عشرة) بتاريخ 1 محرم 1447هـ الموافق 26 يونيو 2025م على تعديل مدة دورة المجلس لتصبح أربع سنوات ميلادية بدلاً من ثلاث سنوات، لتستمر حتى 2 يناير 2029م، بما يعزز استقرار الحوكمة ويدعم تنفيذ الاستراتيجيات طويلة الأجل.

وعقب تشكيل المجلس ولجانه التابعة، اعتمدت لجنة الترشيحات والمكافآت خطة شاملة لتقييم أداء مجلس الإدارة ولجانه التابعة تغطي دورة المجلس كاملة. وذلك وفق منهجية مهنية تستند إلى أفضل الممارسات ومعايير الحوكمة المعتمدة، بما يسهم في تعزيز فاعلية المجلس ورفع جودة أدائه، ودعم قدرته على الإشراف الاستراتيجي وتحقيق مستهدفات الشركة، بما في ذلك التقييم الذاتي - والذي تم هذا العام - والتقييم المستقل الدوري للأعوام القادمة وفقاً لما أقرته اللجنة.

كما واصل مجلس الإدارة تطوير أعماله ولجانه بما يواكب تطورات الأسواق المالية. حيث تم استعراض نتائج خطة العمل لمشروع قياس رضا العملاء ومستوى الوعي بالعلامة التجارية والجدول الزمني لتنفيذ ذلك. وفي ذات الإطار، أشرفت لجنة المخاطر على مراجعة منهجية إعداد تقرير قابلية تحمل المخاطر. وقد وجّه مجلس الإدارة باستكمال تطوير هذا التقرير بمنهجية محدّثة تعكس المستجدات الراهنة، تمهيداً لاعتماده خلال الدورة الحالية للمجلس. ويعكس ذلك التزام الشركة بتعزيز ممارسات الحوكمة عبر مختلف أعمالها، من خلال دعم الشفافية والامتثال وتطوير الكفاءات، بما يسهم في تحقيق الاستدامة وخلق قيمة طويلة الأجل لأصحاب العلاقة.

وفي إطار التزام الشركة بالشفافية والانفتاح مع جهات الإشراف والرقابة، تواصل الإدارة التنفيذية تعاونها التام مع هيئة السوق المالية في إطار متابعة مخرجات جولاتها التفتيشية السابقة. وقد أسفرت الإجراءات المتخذة خلال العام عن تعزيز قنوات الحوار البنّاء مع الهيئة، بما يعكس حرص الشركة على الامتثال الكامل والمتواصل للأطر التنظيمية المعتمدة. وقد تكللت هذه الجهود - ولله الحمد - في نهاية المطاف عن إقبال هذا الملف في بداية العام 2026م، وفق ما أوضحته الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المعتمدة للشركة عن العام 2025م.

كما تجدر الإشارة إلى أن مجلس الإدارة، وفق الإجراءات الحوكمية المعتمدة وبعد تفويض من لجنة الترشيحات والمكافآت، قد جدد خلال العام اتفاقية الخدمات الاستشارية المبرمة مع طرف ذي صلة. وقد التزم رئيس مجلس الإدارة بالامتناع عن المشاركة في مداولات هذا القرار تطبيقاً لاشتراطات إدارة تعارض المصالح الواردة في لائحة الحوكمة.

النظرة المستقبلية

وانطلاقاً من النجاحات التي تحققت خلال الدورة السابقة، يواصل مجلس الإدارة تبني توجه استراتيجي متوازن يركز على تحقيق النمو المستدام وتعظيم القيمة للمساهمين، من خلال دعم الإدارة التنفيذية في تنفيذ مستهدفات طموحة حتى نهاية العام 2028م، تتمثل في رفع صافي أرباح الشركة قبل الزكاة بنسبة نمو تتجاوز 60% لتصل إلى ما يزيد عن 200 مليون ريال سعودي، وتحقيق عائد على رأس المال يتجاوز 17%. إلى جانب زيادة حجم الأصول تحت الإدارة بنسبة تتجاوز 55%. لتصل إلى 15 مليار ريال سعودي.

كما يواصل المجلس العمل على ترسيخ استدامة توزيع الأرباح النقدية وبمعدل يستهدف 5% من رأس المال، بما يعكس التزام الشركة بتحقيق توازن بين النمو وتعظيم العوائد للمساهمين، بالتوازي مع المضي قدماً في استكمال إجراءات طرح الشركة في السوق المالية السعودية، حيث تم تعيين شركة الدخيل المالية كمستشار مالي لعملية تسجيل وإدراج أسهم الشركة في السوق المالية، وتسير إجراءات تسجيل وإدراج أسهم الشركة في السوق المالية وفق الجدول الزمني المعتمد، حيث تعمل الإدارة على استيفاء المتطلبات التنظيمية اللازمة تمهيداً لتقديم الملف إلى الجهات المختصة خلال العام 2026م.



عمار أحمد صالح شطا
رئيس مجلس الإدارة

ولا يفوتنا في هذا الإطار الإشارة إلى البيئة الجيوسياسية الإقليمية، التي تشهد تصعيداً ملحوظاً في ظل التوترات العسكرية المتصاعدة في المنطقة. وعلى الرغم مما يتمتع به الاقتصاد الوطني من مركز مالي قوي ومنظومة إنتاج وتصدير هيدروكربوني متنوعة تعزز من قدرته على تجاوز العوائق الجيوسياسية المضطربة، مما يمنح المملكة العربية السعودية ميزة نسبية في مواجهة هذه التحديات مقارنةً بغيرها من اقتصادات المنطقة، إلا أن مجلس الإدارة يقرّ بوضوح بأن استمرار التوترات الإقليمية وعدم اليقين المصاحب لها قد يُلقي بظلاله على سيولة الأسواق المالية المحلية، ويؤثر في توقيت بعض المستهدفات التشغيلية والإدراجيات المستهدفة لبعض منتجات الشركة المخطط لها خلال العام 2026م.

وتأسيساً على ذلك، يُدرك المجلس أن العام 2026م يمثل مرحلة فارقة في مسيرة الشركة، تنطوي على فرص نمو واعدة من جهة، ومتطلبات حذر وانضباط مؤسسي من جهة أخرى. وفي هذا السياق، ستواصل الإدارة العمل بمرونة واقتدار مع السعي على الإبقاء على هامش كافٍ من الحيلة الاستراتيجية في إدارة التوقيت والسيولة، بما يصون مصالح المساهمين، ويحفظ استمرارية مسيرة الشركة نحو تحقيق مستهدفاتها في ظل أية مستجدات.

ويؤكد مجلس الإدارة في هذا السياق التزامه بتعزيز التكامل مع الإدارة التنفيذية ومواصلة تطوير منظومة الحوكمة، بما يسهم في رفع جودة اتخاذ القرار وتحقيق الانضباط المؤسسي، وتمكين الشركة من تحقيق مستهدفاتها الاستراتيجية بكفاءة واستدامة في ظل المتغيرات الاقتصادية والتنظيمية.

الشكر والعرفان

في الختام، ونياية عن مجلس الإدارة، أود أن أعرب عن بالغ الشكر والتقدير لمقام حكومة خادم الحرمين الشريفين على ما توليه من دعم مستمر لمسيرة التنمية الاقتصادية، كما يسرني أن أتقدم بخالص الامتنان إلى مساهمي الشركة وكافة أصحاب المصلحة على ثقتهم الراسخة ودعمهم المتواصل. وأثمن الجهود الكبيرة التي بذلها الفريق التنفيذي وجميع منسوبي الشركة، والتي كان لها الأثر الجوهري في تعزيز الأداء وتحقيق المستهدفات. ويعكس هذا الالتزام المؤسسي قوة النهج الذي تتبناه الشركة في مواصلة النمو وتحقيق القيمة المستدامة.

تقرير الرئيس التنفيذي

تقرير الرئيس التنفيذي

بتوفيق من الله، واصلت الشركة خلال العام 2025م تحقيق أداء متميز، ونمو مستمر، مدفوعاً بالتنفيذ الفعال لاستراتيجيتها، مما انعكس إيجاباً على نتائجها المالية، وعزز موقعها التنافسي في السوق. وفيما يلي نستعرض أبرز ملامح الأداء والإنجازات المتحققة خلال العام.

النتائج المالية

حققت الشركة خلال العام 2025م زيادة في الإيرادات التشغيلية بنسبة 7.83% لتصل إلى 333.1 مليون ريال سعودي، مقارنة بـ 309 ملايين ريال سعودي في العام 2024م. وقابل هذا النمو ارتفاع في المصروفات الكلية بنسبة 5.42% لتبلغ 149.88 مليون ريال سعودي، مقارنة بـ 142.2 مليون ريال سعودي في العام السابق. كما ارتفع صافي الدخل - قبل الزكاة - بنسبة 12% ليلبلغ 135 مليون ريال سعودي، وارتفع صافي الدخل - بعد الزكاة - بنسبة 13.14% ليصل إلى 129.291 مليون ريال سعودي، مقارنة بـ 114.28 مليون ريال سعودي في العام السابق. وارتفعت الأصول تحت الإدارة لتصل إلى 9.7 مليار ريال سعودي، كما نمت استثمارات الشركة بنسبة 11.64% لتصل إلى 1.8 مليار ريال سعودي، مقارنة بـ 1.6 مليار ريال سعودي في العام السابق. وارتفعت ربحية السهم بنسبة 13.28% لتبلغ 1.45 ريال سعودي، مقارنة بـ 1.28 ريال سعودي في العام السابق. هذا، وقد ارتفع إجمالي الأصول ليصبح 2.147 مليار ريال سعودي.

نتائج الأعمال

شهدت أعمال الشركة تقدماً ملحوظاً في العام 2025م، مدفوعة بنهجها الابتكاري، وتقديدها حلولاً استثمارية متنوعة، وقد انعكس ذلك على مختلف قطاعاتها.

وفي هذا الإطار، واصلت إدارة أسهم الملكية الخاصة جهودها محققة عدداً من الإنجازات، من أبرزها إطلاق صندوق "الخبر للملكية الخاصة للرعاية الأولية" والاستحواذ من خلاله على حصة نسبتها 60% من شركة مجمع فجر للخدمات الطبية، وهي شركة راسخة وسريعة النمو في قطاع الرعاية الصحية الأولية في المملكة العربية السعودية، وتملك منصة تشغيلية متكاملة لتقديم خدمات طبية عالية الجودة. والشروع في إعداد ملف إدراج شركة "إنوفا"، أحد أصول صندوق "الخبر للملكية الخاصة السعودي" (1)، في السوق الرئيسية (تداول). كما يجري العمل حالياً على تحديث ملف طلب إدراج شركة التنمية المتكاملة للتعليم والتدريب في السوق الرئيسية (تداول) استجابةً لملاحظات هيئة السوق المالية، متضمناً تحديث البيانات المالية للشركة.

ومن جانبها، واصلت إدارة الأسواق المالية تعاونها مع مديري استثمارات عالميين، حيث تم إطلاق صندوق "الخبر فنتك للدخل" بنجاح خلال الربع الرابع من العام 2025م، وهو صندوق مفتوح ومتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، صُمم للاستثمار

في الائتمان الخاص الناتج عن شركات التقنية المالية المُدرّجة للدخل، مع توزيع عوائد الاستثمارات بشكل ربع سنوي.

واصلت إدارة الاستثمارات العقارية تنفيذ استراتيجيتها الهادفة إلى تطوير منتجات عقارية مدّرة للدخل تُدار بكفاءة مهنية عالية. وتم خلال العام 2025م توزيع أرباح نقدية بلغت 59.2 مليون ريال سعودي على مالكي وحدات صندوق "الخبر ريت"، محافظاً على استقرار التوزيعات خلال السنوات الثلاث الماضية. كما تم التقدم بطلبين إلى هيئة السوق المالية لطرح صندوقين للتطوير العقاري: أحدهما في مدينة جدة لدعم تطوير البنية التحتية بقيمة 2.8 مليار ريال سعودي، والتأخر للتطوير السكني في مدينة الرياض بقيمة 100 مليون ريال سعودي.

وفي إطار توجه إدارة الوساطة للارتقاء بالخدمات الاستثمارية وتعزيز تجربة العملاء، قامت الشركة، كأول مؤسسة سوق مالية، باعتماد خدمة الاستضافة المشتركة المقدمة من شركة وامض، الذراع التقني لمجموعة (تداول السعودية)، مما يتيح الوصول المباشر إلى البنية التحتية للسوق المالية، دعماً لإطلاق وتطوير عدد من المبادرات والخدمات المتقدمة، حيث تم خلال العام 2025م تفعيل خاصية وقف الخسارة وجني الأرباح على منصة "الخبر تداول"، وإتاحة التداول في عقود الخيارات المتوافقة مع ضوابط الشريعة الإسلامية في الأسواق الأمريكية، إلى جانب توسيع قنوات التداول لتصل إلى 16 قناة، كما تم إطلاق خدمة "أوراق ديجيتال" لإدارة طلبات وعروض الصفقات الخاصة عبر منصة إلكترونية متكاملة، وإطلاق منصة "تكرشارت" التي توفر أدوات تحليلية وبيانات سوق متقدمة، إضافة إلى قيام الشركة بالاستحواذ على حصة تمثل 25% من رأس مال شركة الاقتصاد الآلي القابضة، المالكة لشركة الدعم الآلي لتقنية المعلومات (المعروفة تجارياً باسم "سندباد.تك")، لتكون الذراع التقني للشركة في تقديم المشورة الاستثمارية المدعومة بالذكاء الاصطناعي، وفي سياق مؤشرات النمو، شهدت الشركة توسعاً في قاعدة العملاء بنسبة 39% مقارنة بالعام 2024م.

وساهم قطاع تطوير الأعمال والطرح في توسيع قاعدة المستثمرين (الأفراد والشركات) بنسبة 5%، حيث بلغت نسبة الخدمات المتكّزة 31% من إجمالي المبالغ المجمعة، ما يعكس تطور العلاقة مع العملاء. كما نجح القطاع في جمع مبالغ قياسية بلغت 1.24 مليار ريال سعودي من خلال تنسيق عمليات طرح متعددة.

وقامت إدارة تمويل الشركات بإعادة هيكلة وترتيب تسهيلات تمويلية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لشركة "الخبر المالية" وبعض صناديقها الاستثمارية، بقيمة إجمالية بلغت 475 مليون ريال سعودي.

واستناداً إلى الالتزام المستمر بتعزيز الحوكمة والامتثال، جعلت الشركة من الأمن السيبراني والتحول الرقمي محورين رئيسيين في تطوير بنيتها التقنية، تماشياً مع المبادئ التوجيهية الصادرة

عن هيئة السوق المالية ومجموعة (تداول السعودية) والهيئة الوطنية للأمن السيبراني. وخلال العام 2025م، تم دعم جاهزية البنية التحتية عبر نقل المنصات الاستثمارية الأساسية إلى بيئة تشغيل متقدمة تضمن استمرارية الخدمات وكفاءة الأداء، إلى جانب تبسيط الرحلة الرقمية لعملية فتح الحساب للعملاء، وإطلاق عدد من المبادرات التقنية، كما واصلت الشركة تطوير منظومة حوكمة البيانات وتعزيز حماية المعلومات بما يدعم اتخاذ القرار وبرسخ معايير الموثوقية والأمان.

وانطلاقاً من قناعة الشركة بأن رأس المال البشري يمثل الركيزة الأساسية للنمو المستدام، واصلت الاستثمار في تنمية الكفاءات الوطنية وتوفير بيئة عمل محفزة تدعم تطوير المهارات وتعزيز تمكين الكوادر السعودية. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة التوطين في العام 2025م إلى 85% من إجمالي الموظفين، مما يؤكد التزام الشركة بجعل التوطين أحد مرتكزات ثقافتها المؤسسية.

وفي تأكيد جديد على نجاحها في ترسيخ ثقافة عمل إيجابية وتعزيز معايير التميز المؤسسي على المستويين المحلي والإقليمي، واصلت الشركة تواجدها ضمن قائمة "أفضل بيئة عمل" في القطاع المالي في المملكة العربية السعودية والشرق الأوسط للعام الرابع عشر على التوالي. وخلال العام 2025م، نالت الشركة المركز الأول بين الشركات المالية، والمركز الثالث عشر على مستوى جميع الشركات في المملكة، والمركز الثالث والعشرين على مستوى الشرق الأوسط.

النظرة المستقبلية

تنظر الشركة إلى المرحلة المقبلة بثقة، مستندة إلى مكانتها المؤسسية وخبراتها المتراكمة وقدراتها التشغيلية التي تمكّنها من مواصلة النمو وتعزيز القيمة طويلة الأجل للمساهمين والعملاء. وفي هذا السياق، اعتمدت الشركة خطتها الاستراتيجية للأعوام الأربعة القادمة (2025م - 2028م)، والتي تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف الاستراتيجية، من أبرزها تعزيز نمو الأعمال وتنويع مصادر الدخل ورفع كفاءة التشغيل وتسريع التحول الرقمي، بما يدعم تحقيق مستهدفات كمية طموحة تتمثل في رفع صافي أرباح الشركة قبل الزكاة بنسبة نمو تتجاوز 60% لتصل إلى ما يزيد عن 200 مليون ريال سعودي، إلى جانب زيادة حجم الأصول تحت الإدارة بنسبة تفوق 55% لتتجاوز 15 مليار ريال سعودي، إلى جانب ترسيخ استدامة توزيعات الأرباح النقدية بما يحقق التوازن بين النمو وتعظيم العائد للمساهمين، وبالاستناد إلى هذه المرتكزات، تواصل الشركة تنفيذ استراتيجيتها لتوسيع نطاق أعمالها وتعزيز تنافسيتها بما يواكب تحولات القطاع ويستجيب لتطلعات المستثمرين.

وفي هذا الإطار، تمضي الشركة في تطوير وتوسيع خدمات الوساطة بما يعزز حضورها في الأسواق المالية و يتيح للعملاء الوصول إلى فرص استثمارية مبتكرة محلياً وإقليمياً وعالمياً، مدعومةً بتبني الحلول التقنية المتقدمة، بما في ذلك استخدام أدوات التحليل الرقمي وتقنيات الذكاء الاصطناعي لتعزيز جودة الخدمات ورفع كفاءة اتخاذ القرار الاستثماري. كما تواصل التركيز على تطوير منتجات استثمارية وحلول تمويلية متنوعة تسهم في تنويع مصادر الدخل وتعزيز مرونة الأعمال.

وعلى صعيد الاستثمارات، ستواصل الشركة تبني نهج استثماري منضبط يركز على تنويع الأصول وتعظيم العوائد المعدلة بالمخاطر، حيث تعمل إدارة الاستثمارات العقارية على تطوير برامج صناديق الاستثمار العقارية، إلى جانب اغتنام الفرص في الملكية الخاصة وتطويرها تمهيداً لإدراجها في السوق المالية السعودية (تداول)، أو السوق الموازية (نمو).

كما تواصل إدارة الأسواق المالية تطوير حلول استثمارية مبتكرة وتوسيع نطاق الصناديق الاستثمارية، بما يعزز فرص النمو طويل الأجل ويوفر خيارات متنوعة للمستثمرين. وفي الوقت ذاته، ستستمر الشركة الاستثمار في بنيتها التحتية التقنية وتعزيز قدراتها في تقنية المعلومات والأمن السيبراني، إلى جانب توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات لدعم الكفاءة التشغيلية وتحسين جودة الخدمات، و الاستثمار في رأس المال البشري بوصفه أحد أهم ممكنات النمو.

وفي الختام، أتقدم بخالص الشكر والتقدير لعملائنا الكرام على ثقتهم، ولمجلس الإدارة على دعمهم وتوجيههم، كما أشيد بجهود الفريق التنفيذي وجميع منسوبي الشركة الذين يُشكّل تفانيهم الركيزة الأساسية لتحقيق إنجازاتها ومواصلة مسيرة نموها. ونؤكد التزامنا بمواصلة العمل لتحقيق مستهدفاتنا الاستراتيجية وفق أعلى معايير الحوكمة والمسؤولية المؤسسية.

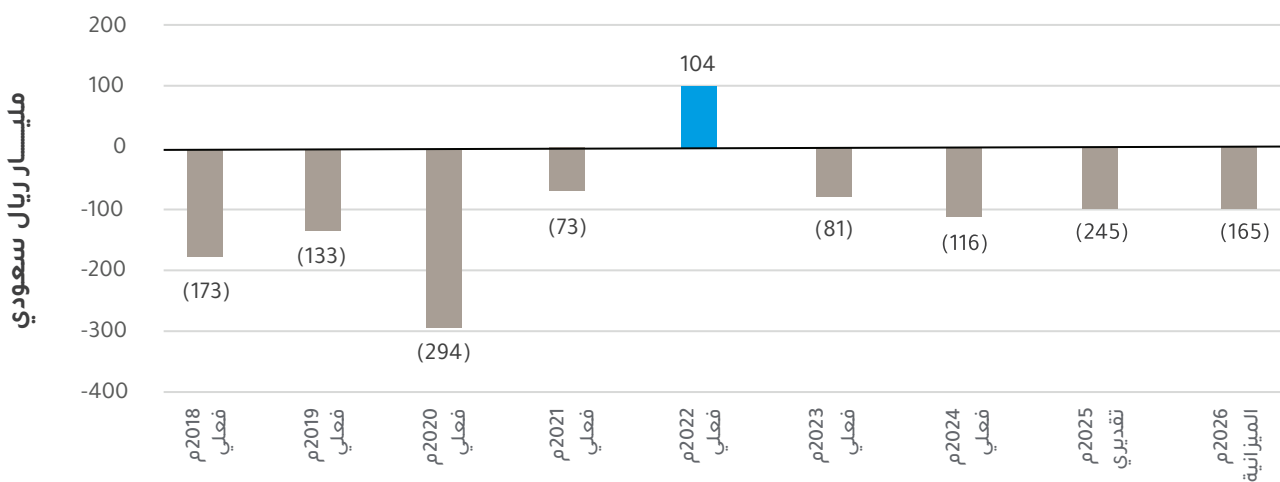
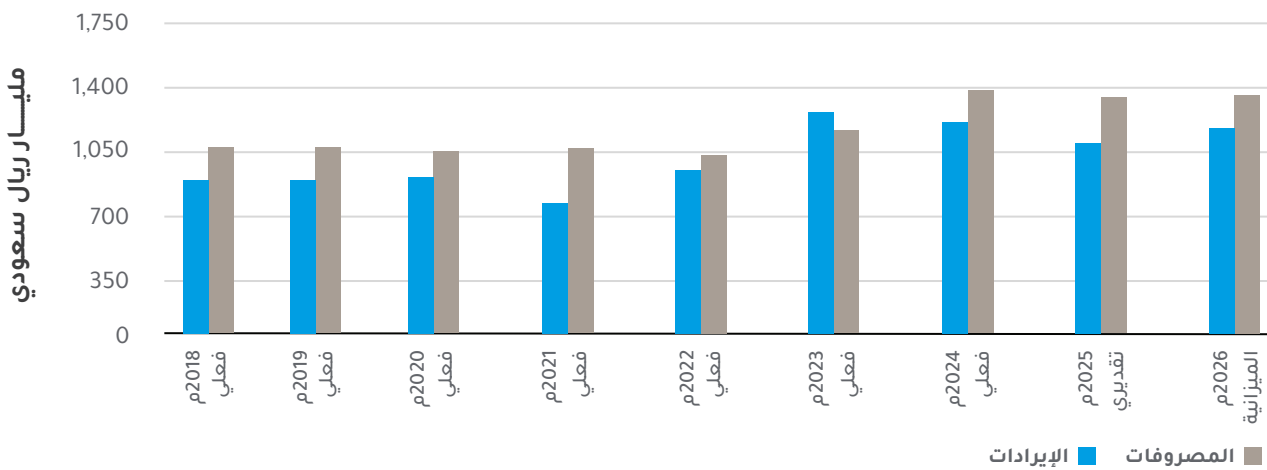


أحمد سعود حمزة غوث
الرئيس التنفيذي

نبذة عن الاقتصاد والأسواق المحلية

الإيرادات والإنفاق في الميزانية

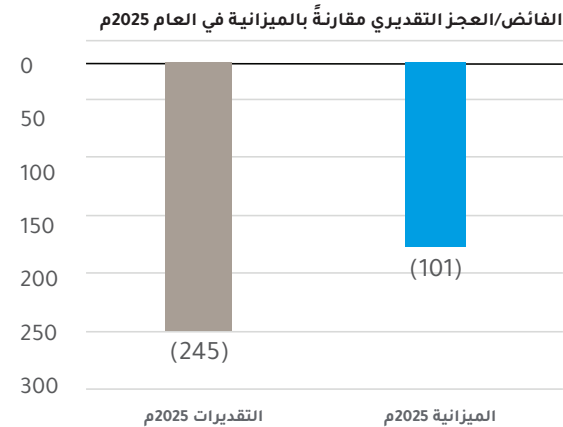
الإيرادات والمصروفات المعتمدة في الميزانية



الاقتصاد غير النفطي السعودي: من التوسع السريع إلى النضج القائم على الاستثمار

اختتم القطاع الخاص غير النفطي العام 2025م في منطقة توسع قوية، رغم ظهور بعض مؤشرات التباطؤ الطبيعي مع نزوح دورة النمو. فقد سجل مؤشر مديري المشتريات لبنك الرياض 57.4 نقطة في ديسمبر مقارنةً بـ 58.5 نقطة في نوفمبر. مع بقائه أعلى بكثير من متوسطه التاريخي.

كما سجلت استثمارات رأس المال الجريء مستوى قياسياً بلغ 1.66 مليار دولار أمريكي عبر 254 صفقة، بزيادة تقارب 25 ضعفاً مقارنةً بالعام 2018م، وللعام الثالث على التوالي تصدر المملكة المنطقة في هذا المجال. واستقطب منتدى «بيبان» أكثر من



المصدر: وزارة المالية

نبذة عن الاقتصاد والأسواق المحلية

في العام 2025م، واصلت المملكة العربية السعودية مسيرة تحولها الاقتصادي ضمن إطار رؤية السعودية 2030، مدعومةً بالنمو القوي للقطاعات غير النفطية، واستمرار الإصلاحات الهيكلية، وتواصل الاستثمارات في القطاعات الاستراتيجية. وعلى الرغم من استمرار التقلبات في أسواق النفط العالمية، أظهر الاقتصاد السعودي قدرة ملحوظة على الصمود، حيث نما إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 4.5%. وظلت الأنشطة غير النفطية المحرك الرئيس للنمو، إذ ساهمت بـ 2.8 نقطة مئوية من إجمالي النمو، مقابل 1.4 نقطة مئوية للأنشطة النفطية، مما يعكس التقدم المستمر في جهود التنويع الاقتصادي. كما حافظت المملكة على قوة مركزها الائتماني السيادي، مدعومةً بالانضباط المالي وتعاضد دور القطاع الخاص، حيث أكدت وكالة «ستاندرد آند بورز» و«فيتش» التصنيف الائتماني للمملكة عند (+A) مع نظرة مستقبلية مستقرة.

نمو إجمالي الناتج المحلي في العام 2025م: أثر تعافي القطاع النفطي والتنويع الاقتصادي

وفقاً لبيانات الهيئة العامة للإحصاء، نما إجمالي الناتج المحلي الحقيقي للمملكة بنسبة 4.5% خلال العام 2025م، مدفوعاً بنمو الأنشطة النفطية بنسبة 5.7%، والأنشطة غير النفطية بنسبة 4.9%، والأنشطة الحكومية بنسبة 0.9%. وشهد النمو تحسناً متدرجاً على مدار العام، حيث ارتفع من 3.7% في الربع الأول إلى 4.5% في الربع الثاني، ثم 4.8% في الربع الثالث، وصولاً إلى 5.0% في الربع الرابع على أساس سنوي. وجاء هذا التحسن نتيجة التخفيف التدريجي لتخفيضات الإنتاج الطوعية لتحالف «أوبك بلس»، مما دعم ارتفاع الإنتاج النفطي، في الوقت الذي واصلت فيه الأنشطة غير النفطية مساهمتها باعتبارها المحرك الأكبر للنمو الاقتصادي.

وفي تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في أبريل 2026م، حُفِّضت توقعات نمو الاقتصاد السعودي للعام 2026م إلى 3.1% مقارنةً بـ 4.5% في التقديرات الصادرة في يناير من العام ذاته، وذلك نتيجة تأثير التوترات

الجيوسياسية على أسواق النفط، وتشدّد الأوضاع المالية العالمية، والاضطرابات الإقليمية المرتبطة بالصراع الإيراني.

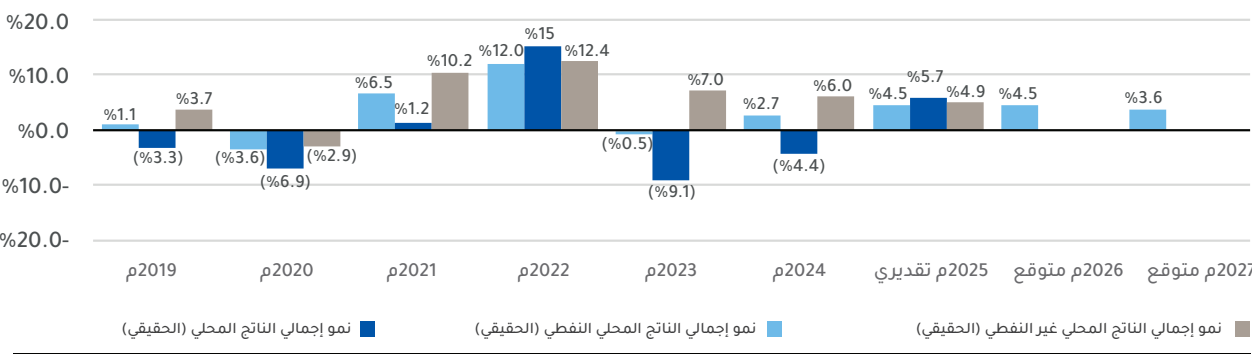
ورغم هذا التراجع في التوقعات، يُتوقع أن تكون المملكة في وضع أفضل مقارنة بعدد من اقتصادات المنطقة، مستفيدةً من تنوع مسارات التصدير، ومثانة البنية التحتية لقطاعي الطاقة والنقل. كما يواصل الاقتصاد غير النفطي أداءه دوراً مهماً في الحد من آثار التقلبات الاقتصادية، ويتوقع صندوق النقد الدولي عودة النمو إلى 4.5% في العام 2027م، مدعوماً باستقرار إنتاج الطاقة وتحسن حركة النقل، مما يعكس قدرة الاقتصاد السعودي على استعادة زخمه مع تحسن الأوضاع الإقليمية.

ميزانية العام 2026م تركز على التنويع الاقتصادي والاستقرار المالي

تعرض الوضع المالي للمملكة خلال العام 2025م لضغوط نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية، حيث تراجعت الإيرادات العامة بنسبة 13.3% لتصل إلى 1,091 مليار ريال سعودي، في حين ارتفعت المصروفات بنحو 4.0% فوق المستويات المعتمدة في الميزانية لتبلغ 1,336 مليار ريال سعودي، ما أدى إلى تسجيل عجز قدره 245 مليار ريال سعودي، بما يعادل 5.3% من إجمالي الناتج المحلي. كما يُتوقع أن يبلغ الدين العام 1,457 مليار ريال سعودي، أي ما يعادل 31.7% من الناتج المحلي الإجمالي.

وتؤكد ميزانية العام 2026م استمرار توجه المملكة نحو التنويع الاقتصادي غير النفطي في إطار رؤية السعودية 2030، بما يعزز مرونة الاقتصاد في مواجهة التقلبات الخارجية وتقلبات أسواق النفط. ولا تزال السياسات الاقتصادية تركز على تمكين القطاع الخاص بوصفه محركاً للنمو والتوظيف، إلى جانب مواصلة الإصلاحات المالية وتعزيز الأنشطة غير النفطية لدعم استدامة الإيرادات الحكومية.

وتستهدف الميزانية تحقيق إيرادات بقيمة 1,147 مليار ريال سعودي في العام 2026م، بزيادة 5.1% مقارنةً بالعام السابق، في حين يُتوقع انخفاض المصروفات إلى 1,313 مليار ريال سعودي، ما يشير إلى عجز يناهز 165 مليار ريال سعودي.



المصدر: الهيئة العامة للإحصاء (GASTAT)، وتوقعات صندوق النقد الدولي (يناير 2026م).
بيانات العام 2025م وفقاً للهيئة العامة للإحصاء.

100 ألف مشارك، وأسفر عن اتفاقيات تجاوزت قيمتها عشرة مليارات دولار أمريكي.

وتجاوز عدد السجلات التجارية النشطة 1.86 مليون سجل، تركزت بشكل رئيس في مناطق الرياض ومكة المكرمة والمنطقة الشرقية. كما ساهم برنامج الحوافز المعيارية البالغة قيمته عشرة مليارات ريال سعودي في تعزيز توطين الصناعات، في حين تجاوز عدد الشركات متعددة الجنسيات التي اتخذت من المملكة مقراً إقليمياً لها 700 شركة، مما عزز مكانة الرياض كمركز إقليمي لصناعة القرار ودعم قاعدة النمو غير النفطي.

التيسير النقدي واستقرار آفاق التضخم

شهد العام 2025م تحولاً مهماً في السياسة النقدية للمملكة، مع الانتقال من سياسة نقدية متشددة إلى دورة تيسير تدريجية. وبالتوافق مع توجهات الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، خفّض البنك المركزي السعودي أسعار الفائدة الأساسية ثلاث مرات متتالية بمقدار 25 نقطة أساس في سبتمبر وأكتوبر وديسمبر، لينخفض معدل اتفاقيات إعادة الشراء إلى 4.25% نهاية العام مقارنةً بذروته البالغة 6.00% في يوليو 2023م.

وساهم هذا التوجه في دعم السيولة بالاقتصاد غير النفطي وخفض تكلفة التمويل للمشروعات المرتبطة برؤية السعودية 2030، إلى جانب دعم استقرار ربط الريال بالدولار الأمريكي.

وظل التضخم تحت السيطرة، حيث بلغ متوسطه 2.0% خلال العام، وبلغ أعلى مستوياته عند 2.3% في أغسطس متأثراً بارتفاع إيجارات المساكن بنسبة 7.6%، قبل أن يستقر عند 2.1% في ديسمبر. كما قامت الهيئة العامة للإحصاء خلال العام بإعادة تأسيس سنة الأساس لمؤشر أسعار المستهلك إلى العام 2023م وتوسيع سلة المؤشر لتشمل 582 بنداً.

وتشير تقديرات ميزانية العام 2026م إلى استمرار استقرار مستويات التضخم عند نحو 2.0% في العام 2026م، قبل أن يتراجع إلى 1.8% في العام 2027م و 1.9% في العام 2028م.

القطاع المصرفي: المرونة النظامية والتوسع الاستراتيجي في الائتمان

أظهر القطاع المصرفي السعودي خلال العام 2025م مستويات عالية من المتانة والاستقرار، واستمر في أداء دوره بوصفه أحد المحركات الرئيسة لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030. ووفقاً لتقرير المشاورات السنوية لصندوق النقد الدولي، حافظ القطاع على مستويات مرتفعة من الرسملة والربحية، وسجل أدنى معدل للقروض المتعثرة منذ العام 2016م.

وارتفع إجمالي أصول القطاع المصرفي بنسبة 10.3% ليصل إلى 4.96 تريليون ريال سعودي، كما ارتفعت الودائع إلى 2.93 تريليون ريال سعودي. وفي الوقت نفسه، نما الائتمان الموجه للقطاع الخاص بنسبة 10.2% ليلبلغ 3.15 تريليون ريال سعودي،

فيما ارتفع عرض النقود (M3) إلى 3,168 مليار ريال سعودي مقارنةً بـ 2,921 مليار ريال سعودي في العام السابق.

كما استمرت جودة الأصول عند مستويات استثنائية، حيث بلغ معدل القروض المتعثرة 1.0% فقط، مما يعزز قدرة القطاع على تمويل الاستثمارات والمشروعات المستقبلية.

أسواق النفط: من القلب إلى فائض المعروض

شهدت أسواق النفط العالمية تقلبات ملحوظة خلال النصف الأول من العام 2025م، مدفوعةً بالتطورات الجيوسياسية، قبل أن تنتقل إلى مرحلة فائض المعروض بنهاية العام. وانخفض خام برنت وخام غرب تكساس الوسيط بنحو 18% و 19% على التوالي، ليسجلا أدنى متوسط سنوي للأسعار منذ العام 2020م.

وتجاوز نمو الإمدادات النفطية العالمية نمو الطلب بشكل واضح، حيث ارتفعت الإمدادات بنحو ثلاثة ملايين برميل يومياً مقابل نمو الطلب بنحو 850 ألف برميل يومياً، ما أدى إلى زيادة المخزونات العالمية بنحو 470 مليون برميل خلال العام.

واستمر تحالف «أوبك بلس» في أداء دور محوري في موازنة السوق، من خلال التخفيف التدريجي لتخفيضات الإنتاج الطوعية البالغة 2.2 مليون برميل يومياً، مع الحفاظ على المرونة اللازمة للتدخل وفق تطورات السوق. كما رفعت المملكة إنتاجها بما يتوافق مع الحصص الجديدة المعتمدة.

وتتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن يبلغ متوسط سعر خام برنت 95 دولاراً للبرميل في العام 2026م، قبل أن يتراجع إلى 79 دولاراً في العام 2027م مع انحسار علاوة المخاطر المرتبطة بالتوترات في مضيق هرمز وتحسن أوضاع الإمدادات العالمية.

أسواق المال: تراجع الأداء رغم استمرار التقدم الهيكلي

شهدت سوق الأسهم السعودية عاماً مليئاً بالتحديات، حيث انخفض مؤشر السوق الرئيسية (تاسي) بنسبة 12.8%، مسجلاً أكبر تراجع سنوي له خلال عقد من الزمن، فيما تراجع المؤشر بنسبة 8.8% خلال الربع الرابع وحده متأثراً بالتوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين وتراجع أسعار السلع الأساسية. كما انخفضت القيمة السوقية للسوق بنسبة 13.6% لتصل إلى 8.8 تريليون ريال سعودي (2.35 تريليون دولار أمريكي)، وتراجعت مستويات النشاط التداولي، حيث انخفضت قيمة الأسهم المتداولة بنسبة 30.2%.

وكان قطاعا الاتصالات وتقنية المعلومات الوحيدين اللذين حققا نمواً خلال العام بنسبة 11%، في حين سجلت قطاعات الإعلام والترفيه والمرافق العامة والسلع الاستهلاكية المعمرة تراجعات حادة. كما ضغط أداء الشركات القيادية على المؤشر العام، حيث انخفض سهم أرامكو السعودية بنسبة 15% وسهم سابك بنسبة 23%.

ورغم ضعف أداء السوق، حافظت أنشطة جمع رؤوس الأموال على زخمها، من خلال إدراج 13 شركة في السوق الرئيسية و24 شركة في السوق الموازية (نمو)، بقيادة الطرح العام الأولي لشركة «طيران ناس» بقيمة 4.1 مليار ريال سعودي، والذي يُعد أكبر اكتتاب خلال العام، وذلك رغم تراجع شهية المستثمرين الأفراد مع نهاية السنة.

واختتم العام بإصلاح تنظيمي بارز تمثل في قرار هيئة السوق المالية فتح السوق الرئيسية أمام جميع فئات المستثمرين الأجانب غير المقيمين اعتباراً من 1 فبراير 2026م، متجاوزةً إطار المستثمر الأجنبي المؤهل، وذلك استناداً إلى ما يقارب 590 مليار ريال سعودي من الاستثمارات الأجنبية القائمة، بما يعزز السيولة وكفاءة التسعير ومرونة السوق على المدى الطويل.

القطاع العقاري: لعقار السعودي عند نقطة تحول جوهرية ما بين التنظيم والمتانة والإصلاح

شهد القطاع العقاري السعودي خلال العام 2025م نقطة تحول واضحة، انتقل معها من مرحلة النمو السريع للأسعار إلى مرحلة أكثر تنظيماً وتركيزاً على العوائد الاستثمارية. ففي سبتمبر، أقرت الجهات التنظيمية تجميد الإيجارات السكنية والتجارية في مدينة الرياض لمدة خمس سنوات، كما تم تعديل نظام رسوم الأراضي البيضاء من رسم ثابت يقارب 2.5% إلى هيكل تصاعدي يصل إلى 10% من قيمة الأرض، بهدف تسريع تطوير الأراضي غير المستغلة.

وفي المقابل، استمر الزخم الاستثماري في القطاع، حيث تجاوزت قيمة الاتفاقيات الموقعة خلال معرض «سيني سكيب جلوبال» 161.2 مليار ريال سعودي (42.3 مليار دولار أمريكي)، بينما تتوقع الهيئة العامة للعقار أن يصل حجم السوق إلى 101.6 مليار دولار أمريكي بحلول العام 2029م.

وسجلت المكاتب من الفئة الأولى في مدينة الرياض معدل إشغال بلغ 99%، كما تجاوز عدد التراخيص الصادرة ضمن برنامج المقرات الإقليمية 780 ترخيصاً. وفي القطاع السكني، ساهمت التوقعات بإضافة نحو 70 ألف وحدة سكنية جديدة خلال عامين في تهدئة وتيرة نمو الأسعار.

كما شهد السوق مزيداً من التطور المؤسسي عبر إطلاق أول أوراق مالية مدعومة بالرهون العقارية السكنية في المملكة، إلى جانب صدور نظام تملك غير السعوديين للعقار وإطلاق منصة «عقارات السعودية»، مما يعزز جاذبية القطاع للاستثمارات العالمية ويدعم مستهدف استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة 100 مليار دولار أمريكي سنوياً بحلول العام 2030م.

سوق العمل يعكس انخفاض معدلات البطالة واستمرار جهود الإصلاح

بدأ سوق العمل السعودي العام 2025م من موقع قوة، قبل أن يشهد بعض التباطؤ المؤقت خلال منتصف العام، ثم عاد

للتحسن مع نهايته. وبلغ معدل البطالة بين السعوديين 7.2% بنهاية العام، بعد أن سجل أدنى مستوى تاريخي له عند 6.3% خلال الربع الأول، فيما استقر معدل البطالة على مستوى إجمالي السكان عند 3.5%.

كما ارتفع معدل المشاركة الاقتصادية إلى 67.4% خلال الربع الرابع، في حين ارتفعت مشاركة المرأة في سوق العمل إلى 34.5%، متجاوزةً مستهدف رؤية السعودية 2030 البالغ 30%. وانخفض معدل البطالة بين السعوديات بمقدار 1.8 نقطة مئوية ليصل إلى 10.3%.

وشهد العام تطبيق نظام جديد لتصنيف تصاريح العمل للعمالة الوافدة وفق المهارات، إلى جانب تعديلات نظام العمل التي دخلت حيز التنفيذ في فبراير، بما يعزز جودة القوى العاملة واستقرار الوظائف وكفاءة سوق العمل.

السياحة السعودية: واصلت أداءها القوي في العام 2025م مدعومةً بالطلب المستدام

واصل قطاع السياحة ترسيخ مكانته كأحد أبرز محركات النمو غير النفطي خلال العام 2025م. واستقبلت المملكة نحو 30 مليون سائح وافد، فيما تجاوز الإنفاق السياحي الوافد 172 مليار ريال سعودي، مستحوذاً على ما يقارب 30% من إجمالي السوق السياحية الإقليمية.

كما استقطب موسم الصيف وحده أكثر من 32 مليون زائر من داخل المملكة وخارجها. وتجاوز عدد العاملين في القطاع السياحي مليون وظيفة، مقارنةً بنحو 750 ألف وظيفة سابقاً، فيما ارتفعت مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى 5% مقارنةً بـ 3.5% في العام 2019م، مقترباً من المستهدف طويل الأجل البالغ 10%.

وشهد شهر نوفمبر انعقاد النسخة الأولى من قمة «-TOUR ISE»، والتي أسهمت في تحفيز محافظ استثمارية بقيمة 113 مليار دولار أمريكي، دعماً لمستهدف استقطاب أكثر من 150 مليون زائر سنوياً. كما أعلنت شركة البحر الأحمر الدولية افتتاح أولى المنتجعات والمعالم السياحية في جزيرة شوري، بما يعزز مكانة المملكة كوجهة سياحية ساحلية فاخرة.

وبشكل عام، عكس العام 2025م انتقال القطاع السياحي من مرحلة النمو القائم على التوسع إلى مرحلة أكثر تنظيماً وتكاملاً باعتباره أحد الركائز الأساسية للاقتصاد غير النفطي.

الركيزة الاستراتيجية: الرياضة كمحفز اقتصادي واجتماعي

بواصلت المملكة تطوير قطاع الرياضة بوصفه أحد المحركات الرئيسة للتنويع الاقتصادي، حيث ارتفعت القيمة السوقية للقطاع إلى 32 مليار ريال سعودي (8.5 مليار دولار أمريكي).

وجاء هذا النمو مدعوماً باستثمار شركة «سرج للاستثمار الرياضي» بقيمة مليار دولار أمريكي في منصة DAZN، وافتتاح

نبذة عن الاقتصاد والأسواق المحلية



الأوسط. ووفقاً للسيناريو المرجعي لصندوق النقد الدولي الصادر في أبريل 2026م، من المتوقع أن يحقق الاقتصاد السعودي نمواً بنسبة 3.1% خلال العام 2026م، بافتراض بقاء الصراع الإقليمي ضمن نطاق محدود.

وتتمتع المملكة بموقع قوي يمكنها من استيعاب الصدمات الخارجية، مستفيدةً من الاحتياطات المالية المتاحة، وانخفاض مستويات الدين العام نسبياً، وتوافر بدائل تصدير استراتيجية عبر ميناء ينبع وخط أنابيب الشرق-الغرب.

كما يُتوقع أن يسهم استمرار الإنفاق الحكومي ومواصلة تنفيذ برامج رؤية السعودية 2030 في دعم الطلب المحلي وتعزيز النشاط غير النفطي. وفي المقابل، تظل المخاطر الرئيسية متمثلة في احتمال استمرار الاضطرابات في مضيق هرمز، وضعف أحجام الصادرات النفطية، وتراجع مستويات الثقة الإقليمية.

ومع ذلك، فإن قوة الأطر المالية والإصلاحية للمملكة، إلى جانب استمرار زخم التحول الاقتصادي، تضعها في موقع جيد للاستفادة من تحسن الظروف الإقليمية مستقبلاً، بما يدعم تعافي النمو والاستثمار ونشاط أسواق المال خلال السنوات المقبلة.

المرحلة الأولى من مشروع «المسار الرياضي» في مدينة الرياض، إلى جانب استضافة عدد من الفعاليات الرياضية العالمية البارزة، من بينها البطولة الختامية لرابطة محترفات التنس (WTA Finals).

كما واصلت المملكة استعداداتها لاستضافة كأس العالم لكرة القدم 2034م، من خلال برنامج رسمي يشمل 15 ملعباً مقترحاً موزعة على خمس مدن مستضيفة. بالإضافة إلى مستهدف توفير 100 ألف وظيفة في القطاع الرياضي بحلول العام 2030م.

صندوق الاستثمارات العامة: قيادة نطاق التوسع والنمو والتأثير الاستراتيجي على مستوى الاقتصاد السعودي

واصل صندوق الاستثمارات العامة أداء دوره المحوري في دعم التحول الاقتصادي للمملكة، حيث أصبح خامس أكبر صندوق سيادي في العالم بعد ارتفاع أصوله بمقدار 226 مليار دولار أمريكي لتصل إلى 1.15 تريليون دولار أمريكي.

كما تصدر الصندوق قائمة أكثر الصناديق السيادية نشاطاً عالمياً من حيث الإنفاق الاستثماري. بعد ضخ استثمارات بقيمة 36.2 مليار دولار أمريكي خلال العام، بزيادة 81% مقارنة بالعام السابق، شملت قطاعات التقنية والسياحة والترفيه والإعلام والذكاء الاصطناعي والخدمات اللوجستية والبنية التحتية.

ومن أبرز الصفقات التي شهدتها العام استحواذ بقيمة 55 مليار دولار أمريكي على شركة Electronic Arts والمتوقع إتمامه خلال الربع الأول من العام 2027م، بالإضافة إلى الاستحواذ على حصة مسيطرة بنسبة 54% في مجموعة MBC مقابل 7.47 مليار ريال سعودي، وإطلاق شراكة في مجال الذكاء الاصطناعي بين أرامكو وشركة «هيومين» المدعومة من الصندوق.

كما أطلق الصندوق شركة «إكسبو 2030 الرياض» لتطوير موقع المعرض الممتد على مساحة ستة ملايين متر مربع، وأسس برنامجاً جديداً للأوراق التجارية قصيرة الأجل، بما يعزز تنوع أدوات التمويل المتاحة له.

نظرة مستقبلية للعام 2026م: قوة القطاع غير النفطي تعوض التحديات الدورية والمالية

يعتمد الأداء الاقتصادي للمملكة خلال المدى القريب بدرجة كبيرة على تطورات الأوضاع الجيوسياسية في منطقة الشرق

مراجعة أنشطة وعمليات الشركة

39	قطاع إدارة الأصول
40	إدارة الأسواق المالية
41	إدارة أسهم الملكية الخاصة
42	إدارة الاستثمارات العقارية
43	إدارة الوساطة
44	إدارة تمويل الشركات

قطاع إدارة الأصول

يتولّى قطاع إدارة الأصول في الشركة مراقبة الأوضاع الاقتصادية، والفرص الاستثمارية المتاحة في الأسواق، وتقييم احتياجات العملاء باستمرار؛ وذلك من أجل تطوير الحلول الاستثمارية الجديدة، تلبيةً للاحتياجات المتغيرة لإدارة استثمارات عملاء الشركة، ويتم ذلك وفق ضوابط الشريعة الإسلامية، وأقصى درجات الحوكمة.

ويسعى القطاع لتحقيق أداء استثماري جيد، وعوائد تنافسية مجزية على المدى الطويل؛ لكافة منتجات الشركة الاستثمارية، والمتمثلة في الصناديق الاستثمارية العامة والخاصة، إلى جانب المحافظ الاستثمارية بالوكالة. وتضم محفظة "الخبير المالية" الحالية 22 صندوقاً استثمارياً وشركة.

وخلال العام 2025م، حدث ارتفاع في الأصول تحت الإدارة بنسبة 1.7% لتصل إلى 9.705 مليار ريال سعودي مقارنة بما مجموعه 9.582 مليار ريال سعودي في نهاية العام السابق، وذلك بفضل إنشاء صناديق جديدة، وارتفاع قيمة عدد من الصناديق خلال العام 2025م.

أبرز الإنجازات في العام 2025م

- شهد قطاع إدارة الأصول خلال العام 2025م عدداً من الإنجازات النوعية التي دعمت تنويع المنتجات الاستثمارية وتعزيز نمو الأصول المدارة. ففي مجال أسهم الملكية الخاصة، باشرت شركة «إنوفا» - إحدى الأصول التابعة لصندوق «الخبير للملكية الخاصة السعودي 1» - تجهيز ملف طلب إدراجها في السوق الرئيسية السعودية، كما تم تأسيس صندوق «الخبير للملكية الخاصة للرعاية الأولية» والاستحواذ من خلاله على 60% من رأس مال شركة مجمع فجر للخدمات الطبية. كذلك تواصل العمل على تحديث ملف طرح شركة التنمية المتكاملة للتعليم والتدريب في السوق الرئيسية (تداول).

- وفي إدارة الاستثمارات العقارية، تم تقديم صندوقين للتطوير العقاري إلى هيئة السوق المالية، إلى جانب استكمال تسوية التسهيلات البنكية لصندوق «الخبير ريت» بقيمة 150 مليون ريال سعودي، وتوزيع 59.2 مليون ريال سعودي على مالكي وحداته. كما تم استكمال إجراءات نزع ملكية أرض صندوق السليمانية، وإجراء تطويرات على عقاري الملقا ومبنى بلازو؛ بهدف رفع الكفاءة التشغيلية وزيادة العوائد.

- وعلى صعيد إدارة الأسواق المالية، تم إطلاق صندوق "الخبير فنتك للدخل"، إلى جانب مواصلة تطوير برنامج شهادات صكوك مرابحة، كما تم توقيع عدد من مذكرات التفاهم لتأسيس صناديق استثمارية جديدة يُتوقع أن تظهر آثارها الإيجابية خلال العام 2026م.

إدارة الأسواق المالية

شهدت الإدارة عدة تطورات رئيسية خلال العام 2025م، حيث واصلت تعاونها مع مديري استثمارات عالميين ورؤاد بهدف تطوير منتجات استثمارية مبتكرة جديدة؛ وذلك من خلال الإطلاق الناجح لصندوق "الخبير فنتك للدخل" خلال الربع الرابع من العام 2025م. وخلال العام، حقق برنامج شهادات صكوك مرابحة نمواً صحياً مدعوماً باستقرار اهتمام المستثمرين.

هذا وقد انخفضت الأصول المُدارة في الإدارة إلى 3.2 مليار ريال سعودي مقارنةً بـ 3.9 مليار ريال سعودي في العام 2024م، ويُعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى نقل انكشاف إدارة المحافظ التقديرية على الملكية الخاصة، بقيمة إجمالية تقارب 500 مليون ريال سعودي، إلى استثمارات مباشرة في صناديق الملكية الخاصة، بالإضافة إلى استحقاق استثمارات بقيمة تقارب 200 مليون ريال سعودي من "محفظة مرابحة الخبير".

أبرز الإنجازات في العام 2025م

أطلقت الإدارة مشروعاً جديداً: صندوق "الخبير فنتك للدخل" وهو صندوق مفتوح ومتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، يهدف إلى تحقيق دخل دوري للمستثمرين. ويحقق الصندوق ذلك من خلال الاستثمار في ائتمان خاص ناتج عن شركات التكنولوجيا المالية المُولّدة للدخل، ضمن هيكل يلتزم بالضوابط الشرعية، ويقوم مدير الصندوق بتوزيع عوائد استثمارات الصندوق على مالكي الوحدات بشكل ربع سنوي. ويُدار الصندوق بشكل فرعي من قبل مدير أصول عالمي رائد ومتخصص في هذه الفئة من الأصول، ويتمتع بسجل ناجح يتجاوز عشر سنوات.

إدارة الاستثمارات العقارية

أبرز الإنجازات في العام 2025م

- في نهاية العام 2025م، تم تقديم صندوقين للتطوير العقاري إلى هيئة السوق المالية، أحدهما تطوير بنية تحتية لوجيستي في جدة بقيمة 2.8 مليار ريال، والثاني تطوير سكني في الرياض بـ 100 مليون ريال؛ بهدف دعم محفظة الإدارة بمنتجات استثمارية جديدة وتنويعها، وتحسين إيرادات إدارة الأصول العقارية.
- تم توزيع 59.2 مليون ريال سعودي على مالكي وحدات صندوق "الخبير ريت"، محافطاً على استقرار التوزيعات على مدار الثلاث سنوات الماضية، وذلك في إطار التزام الإدارة تجاه المستثمرين.
- تم استقطاب الكفاءات خلال العام 2025م؛ بهدف دعم التوسع في الأعمال، ورفع كفاءة الأداء التشغيلي.
- تم توقيع عدة مذكرات تفاهم لتأسيس صناديق جديدة، على أن يتم عرض نتائجها وأثرها خلال العام 2026م.
- الانتهاء من تسوية تسهيلات صندوق "الخبير ريت" البنكية بقيمة 150 مليون ريال سعودي.
- استكمال كافة إجراءات نزع ملكية الأرض من صندوق السليمانية.
- تم إجراء بعض التعديلات والتطويرات على عقاري الملقا، ومبنى بلازو؛ لتعزيز كفاءتهما التشغيلية، وزيادة الدخل الإجمالي.

يقوم نهج الشركة في الاستثمار العقاري على تقديم منتجات عقارية فريدة، ومن ثم إدارتها باحترافية، وصولاً إلى تحقيق الأداء المتميّز؛ بهدف توفير عوائد تنافسية من الملكية المباشرة للعقارات. وتتوافر لدى إدارة الاستثمارات العقارية خبرات ثرة في القطاع العقاري، ولها نهجها المنضبط لأداء الاستثمار؛ ولذلك تعتبر الإدارة رافداً مهماً لمحفظه استثمارات الشركة.

وتقوم فلسفة الإدارة على الفهم العميق لاحتياجات المستثمرين المختلفة؛ لذلك فهي تعمل على تلبية احتياجاتهم، أخذاً في الاعتبار اختلاف نسبة تحقلهم للمخاطر، واختلاف أهدافهم في تحقيق العوائد.

والجدير بالذكر أن الفرص الاستثمارية العقارية المدرة للدخل يتم الاستحواذ عليها بعد إجراء الدراسات النافية للجهالة، والتقييم الدقيق لمختلف المقومات الاستثمارية.

هذا، وتقدر قيمة الأصول تحت الإدارة في إدارة الاستثمارات العقارية بأكثر من ثلاثة مليارات ريال سعودي، موزعة على خمسة صناديق استثمار عقارية.

إدارة أسهم الملكية الخاصة

تواصل الإدارة دورها في دعم وتعزيز مكانة الشركة؛ من خلال الاستثمار في فرص واعدة عبر قطاعات متعددة، وقد توجت هذه الجهود بتحقيق عدد من الإنجازات خلال العام 2025م.

تقدّر قيمة الأصول تحت الإدارة في إدارة أسهم الملكية الخاصة بأكثر من 4.55 مليار ريال سعودي، موزعة على 11 صندوقاً استثمارياً.

أبرز الإنجازات في العام 2025م



- باشرت شركة "إنوفا"، وهي إحدى الأصول المملوكة لصندوق "الخبير للملكية الخاصة السعودي 1"، أعمال تجهيز ملف طلب إدراج الشركة في السوق الرئيسية السعودية.



- تم تأسيس صندوق جديد بمسمى صندوق "الخبير للملكية الخاصة للرعاية الأولية" والذي قام بالاستحواذ على ما نسبته 60% من رأس مال شركة مجمع فجر للخدمات الطبية من خلال الاشتراك العيني والنقدي في الصندوق من قبل شركة "الخبير المالية".



- جارٍ تحديث ملف طلب التقديم لطرح أسهم شركة التنمية المتكاملة للتعليم والتدريب، وهي الأصل المملوك لكل من صناديق "الخبير للملكية الخاصة التعليمي (1 إلى 7)" في السوق الرئيسية (تداول)؛ وذلك رداً على الملاحظات المستلمة من هيئة السوق المالية. بحيث يتم تحديث الملف بنتائج أعمال الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 يوليو 2025م، وفترة الربع الأول المنتهية في 31 أكتوبر 2025م.

إدارة الوساطة

حققت الإدارة خلال العام 2025م العديد من الإنجازات المهمة. وذلك في إطار التزام الشركة لعملائها بتقديم أفضل الخدمات والحلول الاستثمارية؛ من خلال توفير خدمات وحلول استثمارية شاملة ومتنوعة، تلبي متطلباتهم، وتساعدهم على تحقيق أهدافهم الاستثمارية.

أبرز الإنجازات في العام 2025م

- زاد عدد العملاء بنسبة 38.75% مقارنة بالعام 2024م.
- انخفضت قيمة التداولات بنسبة 0.05 %، والتي تقدر بـ 9.73 مليار في نهاية العام 2025م.
- حصلت الشركة على الترتيب رقم (24) في قيمة التداولات بنهاية العام 2025م بين (34) شركة وساطة لأسهم السوق الرئيسية، وذلك بعد أن كانت في الترتيب رقم (24) بنهاية العام 2024م، بين (33) شركة وساطة.
- حصلت الشركة على الترتيب رقم (19) بين (27) شركة وساطة لأسهم السوق الرئيسية - الإنترنت بنهاية العام 2025م، بعد أن كانت في الترتيب رقم (18) بين (26) شركة وساطة، بنهاية العام 2024م.
- تم إطلاق خدمة "أوراق ديجيتال"، وهو نظام لإدارة طلبات وعروض الصفقات الخاصة خلال الربع الثاني من العام 2025م، حيث يوفر حلاً رقمياً كاملاً للتفاوض على الصفقات بين المشتري والبائع، ويتم إدارة المفاوضات بسهولة عبر الإنترنت في منصة واحدة.
- وكذلك سيتم إطلاق منتج التداول بالهامش في السوق الأمريكية خلال الربع الثاني من العام 2026م.
- تم توقيع عقد مع شركة "سندباد.تك" للتداول الآلي في الأسهم باستخدام الخوارزميات الآلية، وسيتم البدء في الخدمة خلال الربع الثاني من العام 2026م.
- تم تفعيل خاصية وقف الخسارة وجني الأرباح على منصة "الخبير تداول" في الربع الثالث من العام 2025م، والتي تتيح تحديد شروط تداول مسبقة، تساعد في إدارة المخاطر، واغتنام الفرص المتاحة في السوق، وتحسين كفاءة تنفيذ الصفقات.
- تم إطلاق منصة "تكرشارت" في الربع الثالث من العام 2025م والتي توفر بيانات سوق متقدمة، ورسوماً بيانية تفاعلية، وأدوات تحليلية تساعد على اتخاذ قرارات استثمارية أكثر وعياً وكفاءة.
- تم إطلاق خدمة التداول في عقود الخيارات المتوافقة مع ضوابط الشريعة الإسلامية، في الأسواق الأمريكية.
- أصبح التداول متاحاً الآن من خلال 16 قناة مختلفة، مما يعزز سهولة الوصول وتوفير خيارات متعددة للعملاء.

إدارة تمويل الشركات

تسعى الشركة دوماً إلى تلبية احتياجات عملائها من خلال توفير خدمات تمويلية شاملة، حيث تضطلع إدارة تمويل الشركات بالعمل على تصميم حلول تمويلية مبتكرة تواكب احتياجات العملاء، وتدعم نمو استثمارات الشركة. وتستند الإدارة على خبرتها الواسعة في هيكلة الصفقات المالية، وجمع رؤوس الأموال، وتقديم الاستشارات المالية المتخصصة، لتقديم خدمات ذات جودة عالية للعملاء، وتحقيق أهدافهم الاستثمارية.

وتتوافر لدى الإدارة علاقات مميزة مع عدد من الممولين والمستثمرين، كالمصارف وصناديق الاستثمار، والكيانات الحكومية، وشركات الاستثمار في أسهم الملكية الخاصة، والشركات العائلية، ومن هذا المنطلق توفر الإدارة هيكليات تمويل متوافقة مع ضوابط الشريعة الإسلامية. كما تقوم الإدارة بمراجعة توقعات التدفقات النقدية ومتطلباتها، إلى جانب دعم العملاء في هيكلة وتأمين التسهيلات الائتمانية؛ وذلك من خلال التفاوض مع المقرضين، وحاملي سندات الدين، والمتابعة مع اللجان والسلطات المختصة.

أبرز الإنجازات في العام 2025م

- قامت الإدارة بإعادة هيكلة وترتيب تسهيلات تمويل متوافقة مع ضوابط الشريعة الإسلامية، لشركة "الخبير المالية" وبعض صناديقها، تقدر قيمتها بـ 475 مليون ريال سعودي.
- بالإضافة إلى ذلك، قامت الإدارة بترتيب طرح صكوك وإكتتابات خاصة بقيمة 469 مليون ريال سعودي.

مراجعة العمليات المساندة

47	إدارة الاتصالات والعلاقات العامة
49	إدارة تقنية المعلومات
50	إدارة الموارد البشرية

إدارة الاتصالات والعلاقات العامة

تضطلع الإدارة بمسؤولية وضع خطط الاتصال والتسويق للمنتجات والصناديق الاستثمارية الجديدة، بالإضافة إلى إقامة الحملات التسويقية للطروحات الأولية والطروحات الإضافية وغيرها من الحملات التي تهدف إلى بناء العلامة التجارية للشركة.

علاوة على ذلك، تعمل الإدارة على تطوير وتنفيذ استراتيجية التواصل الداخلي والخارجي، واستراتيجية التسويق الرقمي، حيث تتولى مسؤولية بناء علاقات الشركة مع الجهات الإعلامية المختلفة، كما أنها تعمل على تنظيم وإدارة جميع الأحداث السنوية أو الدورية ذات الصلة بأعمال الشركة، مثل: اجتماعات الجمعية العمومية العادية لصناديق الشركة، واجتماعات مجلس الإدارة، إلى جانب المناسبات والأنشطة المهمة لمنسوبي الشركة.

أما في الجانب الرقمي، فتقوم بتخطيط مواقع التواصل الاجتماعي، والموقع الإلكتروني الرسمي للشركة، وتفعيلها كمنصات مؤثرة لحملات الشركة التسويقية، وأحدث إعلانات الشركة ومستجذاتها، والمواد التحريرية والإعلانية.

وعلى صعيد الاتصال الداخلي، تهتم الإدارة بتنظيم هياكل الاتصال الداخلية الفعالة التي تمكّن منسوبي الشركة من معرفة أدائها ومستجذاتها الداخلية، وجعلهم على اطلاع بالمواضيع الخارجية المتعلقة بأعمالها؛ وذلك عبر التقارير الدورية والاقتصادية، وتقارير الأعمال ربع السنوية، والبيانات الصحفية وغيرها من المحتويات، ممّا يعزّز العلاقات ويوطدها بين المنسوبين، ويضمن تحقيق الأهداف المشتركة.

أبرز الإنجازات في العام 2025م

تنفيذ حملة تسويقية عن إطلاق منصة "الخبير"

قامت الإدارة، بالتنسيق مع إدارة الوساطة خلال الربع الرابع من العام 2025م، بإطلاق الحملة التسويقية لمنصة "الخبير تداول"، وهي منصة التداول الأكثر تطوراً في المملكة العربية السعودية والمنطقة، والتي تتيح للمستثمرين في المملكة الوصول إلى الأسواق المالية المحلية والإقليمية والعالمية، كما توفر لهم إمكانية التداول في أكثر من 34 سوقاً محلية وعالمية من خلال حساب موحد ومتكامل، حيث قامت الإدارة بنشر خبر صحفي عن الشركة؛ كونها المؤسسة المالية الأولى التي تعتمد خدمة الاستضافة المشتركة (co-location) التي تقدمها شركة وامض الذراع الابتكاري لـ (تداول السعودية).

وأيضاً قامت الإدارة بنشر خبر صحفي عن توقيع الشركة اتفاقية شراكة استراتيجية مع شركة أوراق الرقمية؛ لإطلاق نظام مبتكر لتداول صفقات التفاوض الخاصة.

كما قامت الإدارة، بمساعدة إدارة الوساطة في عمل الترتيبات اللازمة لاستقبال شركة الاقتصاد الآلي القابضة، المالكة لرأس مال شركة الدعم الآلي للتقنية المالية، والمعروفة تجارياً باسم "سندباد.تك"، ونشر خبر صحفي عن توقيع اتفاقية اكتتاب أسهم بقيمة 18 مليون ريال سعودي، والتي تعتبر خطوة استراتيجية تجسد التزام الشركة بتعزيز الابتكار التقني في مجال خدمات الوساطة، والتقنية المالية.

توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية مع شركة فاسانارا كابيتال.

قامت الإدارة بعمل الترتيبات اللازمة: بالتنسيق مع إدارة الأسواق المالية لحفل توقيع الاتفاقية؛ حيث تم دعوة العملاء لحضور الملتقى التعريفي في مدينة جدة بعنوان: "الانتماء الخاص المدعوم بالتقنية المالية - فئة الأصول الواعدة وأفاقها في المملكة"، وتم نشر خبر صحفي في هذا الصدد، وتُعد فاسانارا كابيتال من أبرز مديري الأصول العالميين في مجال حلول الانتماء المدعومة بالتقنية، وقد اجتمع عدد من كبار المستثمرين المؤسسيين والمعينين بالأسواق المالية وممثلي الجانبين، لاستكشاف الإمكانيات التحولية لهذه الفئة الاستثمارية الجديدة في السوق السعودية.

توقيع اتفاقية استحواذ الشركة على نسبة 60% في شركة الفجر للخدمات الطبية



القيام بالترتيبات اللازمة لحفل توقيع اتفاقية استحواذ الشركة على نسبة 60% من حصص الملكية في شركة "الفجر للخدمات الطبية"، وهي إحدى الشركات الرائدة والسريعة النمو في قطاع الرعاية الصحية الأولية في المملكة العربية السعودية، والتي تتمتع بحضور قوي في المنطقة الشرقية.

رعاية ملتقى السوق المالية السعودية 2025

قامت الإدارة بعمل الترتيبات اللازمة للمشاركة في ملتقى السوق المالية السعودية للعام 2025م، في الرياض، ضمن الشركات الراعية الأساسية.

المشاركة بملتقى Money 20/20 Middle East للعام 2025م

تم الإعلان عن الشراكة الاستراتيجية مع شركة "سندباد.تك"، المتخصصة في خدمات الاستشارة الآلية المدعومة بالذكاء الاصطناعي، بقيمة 18 مليون ريال سعودي؛ في خطوة استراتيجية تجسد التزام الشركة بتعزيز الابتكار التقني في مجال خدمات الوساطة، وفي الحفل تم الإعلان عن إطلاق منصة وساطة متطورة تعتبر الأكثر ابتكاراً في المملكة.

إطلاق الموقع الإلكتروني الجديد لشركة "الخبير المالية"

قامت الإدارة بتحديث تصميم الموقع الإلكتروني للشركة لتعزيز التواصل المؤسسي وتقديم تجربة رقمية متطورة تدعم أهداف الشركة وتلبي تطلعات عملائنا. ويتميز الموقع الإلكتروني الجديد بعدد من المزايا، من أبرزها محرك بحث متطور يسهل الوصول السريع إلى الصفحات والمعلومات والملفات المطلوبة وإضافة أزرار تفاعلية لتسهيل فتح المحافظ الاستثمارية واستعراض منتجات وخدمات الشركة.

أنشطة وفعاليات الإدارة

تم نشر منشور على وسائل التواصل الاجتماعي عن دليل "ثمين" بصفتنا شريكاً داعماً لجهود هيئة السوق المالية في مجال التوعية المالية، الذي يهدف إلى تعزيز الوعي المالي، وتزويد القراء بالمعلومات الموثوقة والواضحة اللازمة لاتخاذ قرارات استثمارية مدروسة.

نشر خبر صحفي عن إعلان الشركة توزيع أرباح نقدية استثنائية بقيمة ريالين للوحدة لصندوق "الخبير للنمو والدخل المتداول"، وهو أكبر توزيع منذ إطلاق الصندوق في 27 أبريل 2022م، مما يعكس قدرة الصندوق على توليد الدخل بفعالية. وبلغ إجمالي التوزيعات التراكمية 4.72 ريال سعودي للوحدة، والعائد الكلي نسبة 79% خلال السنوات الثلاث الماضية، و 57% منذ إنطلاقه.

إنشاء التقارير ربع السنوية ومشاركتها مع مساهمي الشركة.

تنظيم الرحلة السنوية لمنسوبي الشركة، والتي أتت هذا العام متزامنة مع الاحتفال بيوم تأسيس المملكة العربية السعودية.

كما قامت الإدارة بتنظيم حفل السحور الرمضاني الذي شمل تكريم بعض المنسوبين؛ تقديراً لسنوات الخدمة التي أمضوها في الشركة. وقد كان ذلك بحضور أعضاء مجلس الإدارة.

وبمناسبة الاحتفال بيوم العلم السعودي، تم نشر تصميم يليق برميته على مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بالشركة.

نظمت الإدارة خلال الربع الثالث من العام 2025م احتفالاً باليوم الوطني السعودي الـ 95، بمشاركة منسوبي الشركة؛ وذلك بالمقر الرئيسي في مدينة جدة.

وشملت أنشطة الإدارة أيضاً تصميم ومشاركة بطاقات الأعياد والمناسبات الموسمية على مواقع التواصل الاجتماعي مثل شهر رمضان، وعيدي الفطر والأضحى، والعام الهجري.

إدارة الموارد البشرية

إدارة تقنية المعلومات

أسهمت الإدارة خلال العام 2025م بدور استراتيجي في دعم استمرارية الأعمال وتعزيز ثقة المستثمرين؛ وذلك من خلال مواءمة الاستثمارات التقنية مع أولويات الأعمال الاستراتيجية. وركزت الجهود على تعزيز جاهزية المنصات الاستثمارية، وتطوير التجربة الرقمية للعملاء، وتعزيز حماية الأصول المعلوماتية، إلى جانب بناء بنية تقنية مرنة وقابلة للتوسع تدعم متطلبات النمو المستقبلي.

وقد تم تنفيذ هذه المبادرات بالتنسيق مع الإدارة التنفيذية وقطاعات الأعمال المختلفة، بما يعزز دور تقنية المعلومات كشريك استراتيجي داعم لتحقيق أهداف الشركة.

وتعكس إنجازات الإدارة للعام 2025م نهجاً مؤسسياً منضبطاً ومتوافقاً مع أهداف الأعمال في الشركة. ومن خلال تعزيز جاهزية المنصات الاستثمارية، وتحسين تجربة العميل، وحماية الأصول المعلوماتية، والاستعداد المدروس للابتكار المستقبلي، أسهمت الإدارة في ترسيخ الثقة التشغيلية ودعم النمو طويل الأمد للشركة.

أبرز الإنجازات في العام 2025م

• جاهزية واستمرارية المنصات الاستثمارية الأساسية:

واصلت إدارة تقنية المعلومات تعزيز جاهزية المنصات الاستثمارية الأساسية، بما يشمل أنظمة الوساطة وإدارة الأصول وإدارة علاقات العملاء، من خلال ترحيلها إلى مركز بيانات وامنض كبيئة تشغيل متقدمة تدعم موثوقية الخدمات وكفاءة الاتصال مع منظومة السوق المالية. كما تم الحفاظ على قدرات التعافي من الكوارث عبر بيئة Oracle Cloud Infrastructure بكامل الجاهزية، بما يعزز مرونة التشغيل واستمرارية الأعمال. وقد ساهم هذا التوجه في رفع كفاءة الأداء، وتحسين سرعة الاستجابة، وضمان استقرار الخدمات خلال فترات الذروة. مع تعظيم العائد من الاستثمارات التقنية القائمة ودعم خطط النمو والتوسع المستقبلي للشركة.

• تحسين الرحلة الرقمية للعميل:

تم تبسيط الرحلة الرقمية للعميل من البداية إلى النهاية عبر تحسين إجراءات التسجيل، وتحديث متطلبات اعرف عميلك (KYC)، وتوحيد بيانات الدخول، وتسهيل تحديث بيانات العملاء داخل الأنظمة الأساسية. وأسهمت هذه التحسينات في تقليل التعقيد، ورفع جودة البيانات، ودعم النمو القابل للتوسع، مع خفض الاعتماد على التدخلات اليدوية.

• تطوير منصة الصناديق الاستثمارية:

تم تقييم استراتيجي شامل للأنظمة إدارة الأوامر وإدارة الأصول الخاصة بالصناديق الاستثمارية، مع تحديد إجراءات تحسين تهدف إلى رفع الكفاءة التشغيلية، وتعزيز قابلية التوسع، وتحسين دقة التقارير دعماً لنمو أعمال إدارة الأصول مستقبلاً.

• المنصات الرقمية والتكاملات المستقبلية:

تم تنفيذ مبادرات رقمية استراتيجية لدعم التوسع في الخدمات الاستثمارية؛ حيث تم الانتهاء من مشروع منصة أوراق، وإطلاقها بنجاح، مما أتاح تقديم خدمات رقمية متقدمة لإدارة الاستثمارات الخاصة. وفي الوقت ذاته، تقدمت مبادرتا TickerChart و Sindbad ضمن مراحل التقييم والتصميم، لتحديد نماذج تكامل آمنة ومنضبطة تدعم التوسع المستقبلي.

• تمكين البنية التقنية لمكتب الرياض:

تم تنفيذ بيئة تقنية مستقلة وأمنة لمكتب الرياض، شملت الشبكات المؤسسية، والاتصال الآمن، وأنظمة التحكم في الدخول، وتقنيات قاعات الاجتماعات، وخدمات المكتب، بما يدعم توسع الأعمال مع استقلالية تشغيلية كاملة ودون الاعتماد على المقر الرئيسي في جدة.

• حماية المعلومات وبناء الثقة الرقمية:

تم تعزيز نضج حماية المعلومات من خلال تطوير سياسات منع تسرب البيانات وتصنيف المعلومات، بما حسن حوكمة البيانات، ودعم أساليب التعامل المسؤول مع المعلومات، ورفع مستوى الالتزام بالمتطلبات التشريعية والتنظيمية ذات الصلة.

• تمكين التوقيع الإلكتروني:

تم اختيار وتنفيذ المرحلة الأولى من حل التوقيع الإلكتروني المتوافق مع المتطلبات التنظيمية، وهو مستخدم حالياً في عدد من المعاملات المعتمدة، مما أسهم في تحسين الحوكمة وتسريع إجراءات الاعتماد، ووضع أساس قابل للتوسع لمراحل لاحقة من الأتمتة الرقمية.

تُعْتَبِر الشركة أن الكوادر البشرية من أهم أصولها؛ ومن هذا المنطلق تسعى لاستقطاب أفضل الخبرات والكفاءات، مع تهيئة البيئة المريحة والمحفزة للعمل والإنجاز، كما تعمل الشركة على تطوير قدرات الكفاءات المتخصصة في إداراتها المختلفة، بما يحقق مميّزات الشركة التنافسية.

وفي هذا الإطار اتخذت إدارة الموارد البشرية خطواتٍ مدروسة لضمان تحقيق المستويات المثلّى للتوظيف في كافة الإدارات.

أبرز الإنجازات في العام 2025م

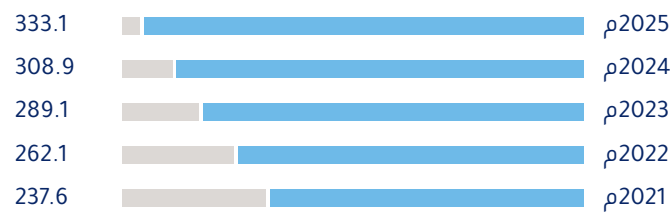
• واصلت الإدارة تعزيز استثمارات الشركة الاستراتيجية في مجالي التدريب والتطوير؛ وذلك من خلال إبرام شراكات مع واحدة من أكبر منصات التدريب المعتمدة المتعاونة مع نخبة من الجامعات العالمية والشركات التعليمية الرائدة؛ بهدف تقديم برامج تدريبية وشهادات مهنية معتمدة.

• كما عملت الإدارة على توسيع نطاق التعاون مع معاهد عالمية متخصصة في منح الشهادات المعتمدة في مجالات الاستثمار، والعمليات، وإدارة المخاطر، والإرشاد والتوجيه، وإدارة التغيير والثقافة المؤسسية. ويأتي ذلك ضمن إطار برنامج تقييم الموارد البشرية الذي يهدف إلى ترسيخ معايير واضحة لقياس الأداء وتطوير الكفاءات، استناداً إلى أربعة محاور رئيسية تشمل: تحقيق الأهداف، والالتزام بقيم الشركة، ومفاهيم القيادة المطلوبة، وتقييم الطاقات والإمكانات المستقبلية.

• هذا وقد بلغ مجموع منسوبي الشركة في العام 2025م 111 موظفاً، وارتفعت نسبة التوظيفين إلى 85%. بينما بقيت نسبة توظيف الإناث ثابتة عند 32% من إجمالي المنسوبيين.

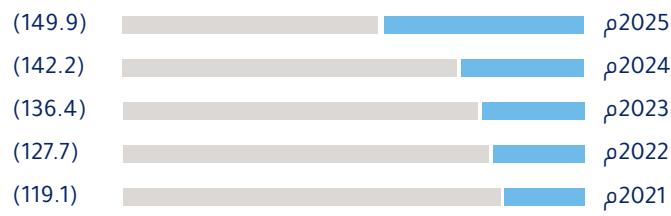
المراجعة المالية

تحتوي هذه المراجعة على ملخص وتحليل للأداء المالي للشركة، للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م. كما تحتوي إيضاحات القوائم المالية على مزيد من المعلومات عن الأداء المالي.



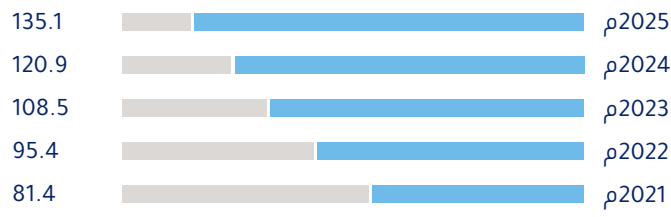
333.1 إيرادات (مليون ريال سعودي)

ارتفع إجمالي الإيرادات في العام 2025م بنسبة 8%، ليصل إلى 333.1 مليون ريال سعودي، مقارنةً بما مجموعه 308.9 مليون ريال سعودي في السنة السابقة، وذلك نتيجة لارتفاع الدخل والتوزيعات من الاستثمارات بنسبة 5% وارتفاع إيرادات الرسوم بنسبة 15%.



149.9 المصروفات التشغيلية (مليون ريال سعودي)

ارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بنسبة 5%، ليصل إلى 149.9 مليون ريال سعودي، مقارنةً بما مجموعه 142.2 مليون ريال سعودي في العام 2024م، وانخفضت نسبة المصروفات التشغيلية إلى الدخل إلى 45%، مقارنةً بنسبة 46% في العام 2024م.

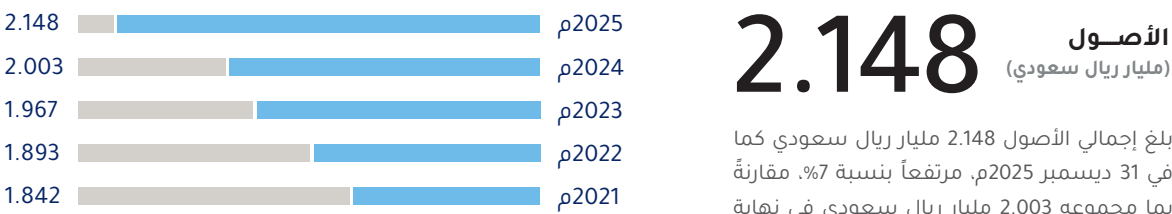


135.1 الأرباح (مليون ريال سعودي)

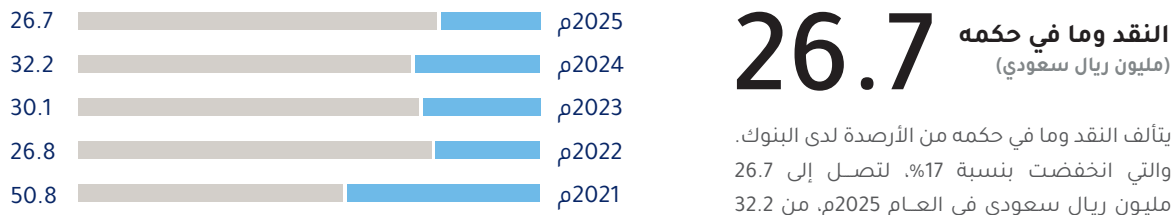
سجلت الأرباح قبل الزكاة وضريبة الدخل نمواً بنسبة 12%، لتصل إلى 135.1 مليون ريال سعودي، مقارنةً بـ 120.9 مليون ريال سعودي في العام 2024م. وقد انعكس هذا النمو إيجابياً على ربحية السهم، التي ارتفعت إلى 1.45 ريال سعودي مقابل 1.28 ريال سعودي في العام السابق.

المراجعة المالية

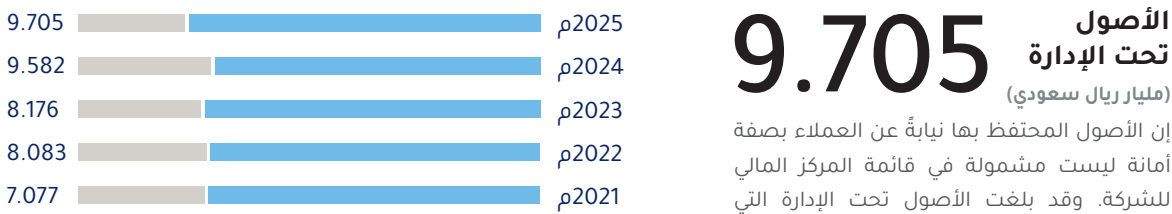
المركز المالي



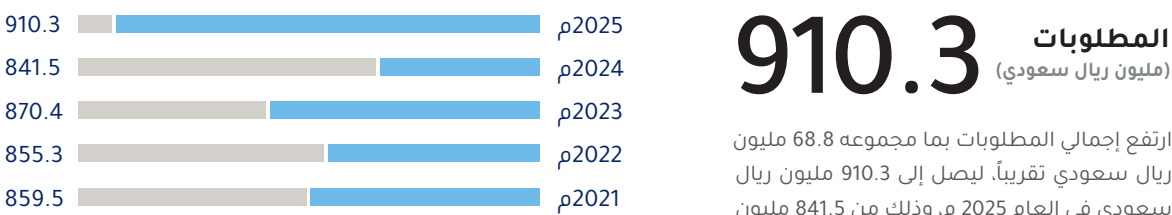
بلغ إجمالي الأصول 2.148 مليار ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2025م، مرتفعاً بنسبة 7%، مقارنةً بما مجموعه 2.003 مليار ريال سعودي في نهاية العام 2024م، كنتيجة مباشرة للارتفاع في قيمة الاستثمارات. كما ارتفعت قيمة محفظة الاستثمارات بنسبة 11.6% لتصل إلى 1.806 مليار ريال سعودي في العام 2025م، مقارنةً بما مجموعه 1.618 مليار ريال سعودي في السنة السابقة 2024م.



يتألف النقد وما في حكمه من الأرصدة لدى البنوك، والتي انخفضت بنسبة 17%، لتصل إلى 26.7 مليون ريال سعودي في العام 2025م، من 32.2 مليون ريال سعودي في العام 2024م.



2025م ما مجموعه 8.055 مليار ريال سعودي، مقابل 8.141 مليار ريال سعودي في العام 2024م. هذا وقد بلغ إجمالي الأصول تحت الإدارة 9.705 مليار ريال سعودي كما في 31 ديسمبر 2025م، مرتفعاً بنسبة 1.3%، وذلك من 9.582 مليار ريال سعودي في نهاية العام 2024م، وقد نتج هذا التغير بسبب الارتفاع في قيم الصناديق خلال العام 2025م.



8%، نتيجة لزيادة حجم التسهيلات الائتمانية، وبلغ رصيد تسهيلات التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية مبلغاً قيمته 312.8 مليون ريال سعودي في العام 2025م، مرتفعاً بنسبة قدرها 6.5%، مقارنة بقيمة قدرها 293.7 مليون ريال سعودي في العام 2024م. كما انخفضت المrabحات لتصل قيمتها إلى 41.9 مليون ريال سعودي خلال العام 2025م، بنسبة قدرها 82% مقارنة برصيد المrabحات في العام 2024م، والذي بلغ 236.6 مليون ريال سعودي. خلال العام 2025م، قدمت الشركة برنامج شهادات صكوك بقيمة تصل إلى 500 مليون ريال سعودي. وتم إصدار شهادات بقيمة إجمالية بلغت 283 مليون ريال سعودي، ويترتب عليها هامش ربح 7.50%، يُدفع على أساس ربع سنوي، وسيتم سداد القيمة الاسمية للشهادات في تاريخ الاستحقاق عند الانتهاء للصك.

الأرباح الموزعة

بلغت الأرباح الموزعة خلال العام 2025م 52.5 مليون ريال سعودي، بارتفاع قدره 5% مقارنة بالعام 2024م. وتؤكد الإدارة ثقتها العالية في الأداء المتميز للشركة، وهو ما يتجلى في قدرتها على توزيع أرباح قدرها 52.5 مليون ريال خلال العام نفسه، مما يعكس متانة المركز المالي واستدامة المسار التصاعدي نحو تحقيق قيمة مضافة للمساهمين.

التمويل للعام المالي 2025م

يوضح الجدول التالي المعلومات المتعلقة بأية قروض تمويل متوافقة مع الأحكام الشرعية، مقدمة للشركة كما في 31 ديسمبر 2025م:

اسم البنك	بنك الانماء	بنك الرياض
مدة التمويل بالريال السعودي	سبع سنوات ونصف السنة	سنة
مبلغ التمويل الأصلي	349,509,615	60,000,000
المبلغ المسدد خلال العام 2025م	40,890,209	-
المبلغ المتبقي	252,791,615	60,000,000

لتفاصيل: فضلاً الرجوع إلى الإيضاحات المطلوبات المتداولة وغير المتداولة بقائمة المركز المالي.

حقوق المساهمين

ارتفعت حقوق المساهمين كما في نهاية العام 2025م بنسبة 6.6% لتصل إلى 1.238 مليار ريال سعودي، مقارنة بـ 1.161 مليار ريال سعودي كما في نهاية العام 2024م. وقد نتج هذا الارتفاع بسبب الارتفاع في الأرباح المبقة في حقوق المساهمين نتيجة لارتفاع أرباح العام 2025م.

كفاية رأس المال

تتمثل أهداف الشركة من إدارة رأس المال في الالتزام بمتطلبات رأس المال المقررة من هيئة السوق المالية لحماية قدرة الشركة على الاستمرار في مزاولة عملها، وللحفاظ على قاعدة رأس مالية قوية.

أصدرت هيئة السوق المالية قواعد احترازية (القواعد) بتاريخ 30 ديسمبر 2012م، الموافق 17 صفر 1434هـ. ووفقاً للقواعد، حددت هيئة السوق المالية الإطار والإرشادات المتعلقة بالحد الأدنى لمتطلبات رأس المال التنظيمي، وطريقة احتسابه كما هو مبين في الركيزة الأولى. أصدرت هيئة السوق المالية تعديلات على القواعد الاحترازية التي دخلت حيز التنفيذ في 1 أبريل 2023م، الموافق 10 رمضان 1444هـ. وتختلف متطلبات كفاية رأس المال وفقاً لآخر تعديل عن المتطلبات السابقة. وبناءً على ذلك، قامت الشركة باحتساب الحد الأدنى لرأس المال المطلوب، ونسب كفاية رأس المال للسنة المنتهية في 2024م، و 2025م على النحو التالي:

كفاية رأس المال

(ألف ريال سعودي)	2025م	2024م
قاعدة رأس مال / معيار رأس المال 1	1,237,600	1,160,809
مجموع الحد الأدنى من رأس المال المطلوب	11,512,647	10,608,282

معدل كفاية رأس المال

(ألف ريال سعودي)	2025م	2024م
نسبة رأس المال الأساسي (الشريحة 1)	10.75%	10.94%
الفائض في رأس المال	316,588	312,146

مراجعة إدارة المخاطر

مراجعة إدارة المخاطر

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

مراجعة إدارة المخاطر

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

إدارة المخاطر في شركة تأمين

وعلى مستوى الصناديق المُدارة، تقوم إدارة المخاطر أيضاً بالمتابعة الدقيقة وتضع الضوابط والإجراءات المناسبة لضمان قيام مديري الصناديق بإدارة الصناديق بما يتوافق مع الاستراتيجيةات الاستثمارية المعتمدة والحدود المقررة.

إطار عمل المخاطر والحوكمة

يتولى مجلس إدارة الشركة الإشراف على المخاطر من خلال اللجان التابعة له، ومن خلال قطاع المخاطر والحوكمة وإدارة رقابة الالتزام والتبليغ عن غسل الأموال.

المخاطر المحتملة وسياسة إدارة المخاطر ومراقبتها

تنطوي أنشطة الشركة على مخاطر مختلفة العمق والتعقيد، وتتم إدارة هذه المخاطر من خلال عملية مستمرة لتحديدها وقياسها ومراقبتها، ووضع الضوابط والسيطرة عليها. وتتعرض الشركة بشكل أساسي لمخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر إخلال طرف نظير بالتزاماته التعاقدية، بما يؤدي إلى تعرض الشركة لخسارة.

وتتمثل مخاطر الائتمان التي قد تواجهها الشركة في الوقت الحالي في تعاملاتها مع الأطراف المقابلة، بما في ذلك البنوك والشركات، بالإضافة إلى استثماراتها في الصناديق الخاصة المدارة من قبل "الخبير المالية"، كما تُعد أنشطة التداول بالهامش مصدراً لمخاطر الائتمان على مستوى صندوق التمويل بالهامش، حيث تقوم إدارة المخاطر بالإشراف عليها ومتابعتها بشكل دقيق من خلال مجموعة من الأدوات بهدف الحد من هذه المخاطر وتقليل آثارها.

وتتبنى الشركة استراتيجية ائتمانية فعّالة لمراقبة وإدارة مخاطر الأطراف المقابلة، وذلك من خلال وضع حدود ائتمانية لكل طرف مقابل بما يتماشى مع القواعد الاحترازية الصادرة عن هيئة السوق المالية، وكذلك السياسات الداخلية المعتمدة لدى الشركة.

ومن المتوقع أن تزداد المخاطر بشكل عام في الأسواق نظراً إلى تأثير الحركة الاقتصادية في المنطقة، والمخاطر الجيوسياسية، مما قد ينعكس بشكل سلبي على أداء الشركات وقدرتها على الإيفاء بالتزاماتها. وقد تكون هذه التأثيرات في قلب الاقتصاد المحلي مخفية عن الأنظار، ولكن لها تأثيرات مضاعفة، بما في ذلك تدهور جودة الائتمان بين الشركات، خاصةً المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

مخاطر السوق

هي مخاطر تأثير التغيرات في أسعار السوق، وأسعار الفائدة / نسب الربح، وأسعار الأسهم على دخل الشركة والأوراق المالية الأخرى في أسواق رأس المال. وتستثمر الشركة في فئات أصول متعددة تنطوي على مخاطر السوق بفعل حساسيتها وتأثرها بتقلبات الأسعار، وتقوم الشركة بالاستثمار في أسهم الملكية الخاصة والأسواق المالية والاستثمارات العقارية وأسواق النقد.
وحيث إن نموذج عمل الشركة هو الاستثمار في الصناديق التي تديرها، فإن الشركة تراقب مخاطر السوق التي تنطوي عليها تلك الاستثمارات وتقوم بإدارتها باتباع سياسة استثمار صارمة معتمدة من مجلس الإدارة تبين بالتفصيل الحدود والمعطيات والإجراءات وضوابط الحوكمة المناسبة.

أما على المستوى العام فقد أثرت زيادة المخاطر الجيوسياسية وارتفاع مستويات التقلب على الأسواق، ومن المتوقع أن تستمر هذه التقلبات في السوق. أما بالنسبة لمعدلات الفائدة / الأرباح، فإن استمرار ارتفاعها سيكون له تأثير سلبي أيضاً لا سيما على تكلفة الأموال على مستوى شركة "الخبر المالية"، وكذلك على مستوى الصناديق المدارة وأصولها الأساسية، وتراقب الشركة إغلاق معدلات الأرباح، وتتخذ التدابير المناسبة للتحوط من الأسعار وتخفيف هذه التقلبات

مخاطر السيولة

تنشأ مخاطر السيولة بسبب عدم القدرة على إدارة النقص غير المخطط له، أو التغيرات في مصادر التمويل، أو عدم معالجة التغيرات في ظروف السوق والتي تؤثر على قدرة تسهيل الأصول بسرعة، وبأقل الخسائر. وعلى ذلك، تبدأ الإدارة الفعالة لمخاطر السيولة بوضع السياسات والإجراءات المكتوبة، وإنشاء سياسة الحد الأدنى من المستويات المقبولة للسيولة، وأن تتم عملية إدارة مخاطر السيولة عن طريق رصد وقياس ورفع تقارير السيولة بشكل مستمر إلى لجنة الأصول والخصوم التابعة للإدارة، والتي تطبق أدوات وهندسة مالية متنوعة لضمان توفر مستويات كافية من السيولة لدى الشركة لتلبية التزاماتها المستقبلية.

المخاطر التشغيلية

هي مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو إخفاق إجراءات الرقابة الداخلية، أو الكوادر البشرية، أو النظم، أو بسبب أحداث خارجية. وتشمل المخاطر التشغيلية المخاطر القانونية كالتعرض لغرامات أو عقوبات، والتعويضات الجزائية الناتجة عن الإجراءات الرقابية والإشرافية المتخذة بحق الشركة، أو عن التسويات الخاصة التي تتوصل إليها الشركة.

مراجعة الحوكمة

مراجعة الحوكمة

مراجعة الحوكمة

تنص سياسة الحوكمة بالشركة على الأسس التي تنظم الجوانب التالية:

- الإدارة والإشراف على العمليات؛
- تشجيع اتخاذ القرارات الأخلاقية والمسؤولة؛
- تقديم الإفصاحات في مواعيدها المقررة؛
- الاعتراف بالحقوق المشروعة لجميع الأطراف المعنية؛
- التعرف على المخاطر وإدارتها؛
- تشجيع تحسين الأداء وتقديم المكافآت بعدالة ومسؤولية.

إطار الحوكمة

يتألف إطار الحوكمة بالشركة من: قواعد السلوك المهني، وسياسة تضارب المصالح، وبيان الاستراتيجية، ورقابة الالتزام، وتخطيط التعاقب الوظيفي، والسياسات والإجراءات التشغيلية، والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، وإجراءات التدقيق الداخلي والخارجي، والاتصالات الفعالة، والإفصاح، والشفافية.

قواعد السلوك المهني

وضعت الشركة قواعد للسلوك المهني، والتي تحدد سلوكيات أعضاء مجلس الإدارة، وأعضاء الإدارة التنفيذية، والموظفين، والتأكد من أن جميع الإجراءات والتصرفات والسلوكيات تتسم بمبادئ أخلاقية وقانونية وبشفافية تامة.

تضارب المصالح

تتعامل الشركة خلال دورة أعمالها العادية مع أطراف ذوي علاقة، وترى الشركة ومجلس الإدارة أن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة تتم بنفس شروط التعامل مع الأطراف الأخرى، وتخضع المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة للحدود المنصوص عليها في الأنظمة والتعليمات الصادرة من قبل الجهات التنظيمية ذات العلاقة في المملكة العربية السعودية، علاوةً على تطبيق أفضل الممارسات المتبعة في مجال تطبيق الحوكمة الرشيدة، والتي تتخذها الشركة منهجاً في أداء أعمالها، وتشمل القوائم المالية السنوية إيضاحاً عن المعاملات المالية مع الأطراف ذوي العلاقة.

الأعمال والعقود مع الأطراف ذوي العلاقة

خلال العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2025م، صدرت موافقة الجمعية العامة غير العادية (الحادية عشرة) لمساهمي الشركة، والمنعقدة بتاريخ 26 يونيو 2025م، على الترخيص للشركة بتوقيع عقد استشارات مع شركة "عاش للاستشارات المهنية"، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة (شركة شخص واحد) يملكها الأستاذ/ عمار أحمد شطا (رئيس مجلس الإدارة)، وذلك اعتباراً من تاريخ 3 يناير 2025م ولمدة عام واحد، يُذكر أن الأستاذ عقار أحمد شطا، رئيس مجلس الإدارة، لديه مصلحة غير مباشرة في هذا العقد. وعليه، قامت لجنة الترشيحات والمكافآت بمراجعة عقد الاستشارات للتأكد من عدم وجود شروط ومزايا تفضيلية، وذلك وفقاً للصلاحيات الممنوحة لها من قبل مجلس إدارة الشركة. وتجدر الإشارة إلى أن قيمة العقد المذكور بلغت مليوناً ومائتي ألف ريال سعودي ، شاملة قيمة الضريبة المضافة. بخلاف ذلك، يؤكد مجلس الإدارة أنه لا توجد أية أعمال أو عقود كانت الشركة طرفاً فيها، ولا توجد مصلحة جوهرية مباشرة أو غير مباشرة لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة، أو للرئيس التنفيذي، أو لأي شخص له علاقة بهم، باستثناء ما تم ذكره في بيان المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة.

الإفصاح والشفافية

تعتمد الشركة سياسة اتصالات وعلاقات عامة تتماشى مع متطلبات السلطات الرقابية والإشرافية لضمان التأكد من أن عمليات الإفصاح تتميز بالإنصاف والشفافية والشمولية. وتشمل قنوات الاتصالات والعلاقات العامة الرئيسية، والجمعية العمومية السنوية للمساهمين، والتقرير السنوي، والقوائم المالية، وتقارير الاستثمار الدورية، وموقع الشركة الإلكتروني، وتصريحات صحفية وإعلانات في وسائل الإعلام، ونشرات إخبارية لمنسوبي الشركة.

بيان الاستراتيجية

دعماً للنمو والتطور المستمر للشركة، وفي ضوء التغيرات في أوضاع الأسواق الإقليمية والعالمية، حددت استراتيجية الشركة بوضوح أهداف تنمية الإيرادات والأرباح وتطوير الأعمال والمنتجات الجديدة والتوزيع والانتشار الجغرافي لاستثماراتها، والكفاءات المهنية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.

تخطيط التعاقب الوظيفي

تقوم لجنة الموارد البشرية بمراجعة خطة التعاقب الوظيفي بشكل سنوي والموافقة عليها. وتهدف الخطة إلى اختيار منسوبي الشركة وتطوير مهاراتهم المهنية وترقيتهم لضمان عدم حدوث أي انقطاع في أعمال الشركة في حال ترك أي موظف للخدمة.

العقوبات والغرامات

شركة "الخبير المالية" هي إحدى مؤسسات السوق المالية المرخصة من قبل هيئة السوق المالية (الهيئة)، وتخضع - كغيرها من المؤسسات المرخصة - لإجراءات رقابية وتفتيشية دورية. وفي هذا الإطار، فرضت الهيئة غرامة مالية على الشركة بلغت 8,700,000 ريال سعودي ، استناداً إلى ما ورد بشأن المواد (5)، و(10)، و(40)، و(41) من لائحة مؤسسات السوق المالية.

وقد قامت الشركة بمراجعة هذه الملاحظات بشكل دقيق، وأوضحت موقفها للهيئة بصورة صريحة ومهنية، مبينةً أن ما نُسب إليها لا يشكل - من وجهة نظرها - مخالفات نظامية قائمة بذاتها، وإنما يستند إلى تفسيرات لبعض المواد النظامية التي قد تكون محل اجتهد أو قابلة لأكثر من تفسير، خاصةً في ظل عمومية صياغتها.

وعليه، تقدمت الشركة بطلب مسبب إلى الهيئة لإعادة النظر في هذه الغرامات وتخفيضها، مدعماً بالأسانيد النظامية والاعتبارات الفنية ذات الصلة، كما باشرت في الوقت ذاته باتخاذ عدد من الإجراءات التحسينية: تعزيزاً لمستوى الامتثال، وتفادياً لأي تباين في التفسير مستقبلاً.

الوظائف الرقابية

وحدة المراجعة الداخلية

هي وحدة مستقلة تابعة للجنة المراجعة التابعة لمجلس الإدارة، والمؤلفة من ثلاثة أعضاء، جميعهم مستقلون من مجلس الإدارة، ومن خارج المجلس. ومن أجل تعزيز استقلالية وكفاءة مهام التدقيق الداخلي، قامت الوحدة بإبرام اتفاقية مع شركة بروتفتي: لإجراء عمليات التدقيق وإعداد تقرير بالنتائج وتقديمه للجنة المراجعة. ويتم تنفيذ خطة المراجعة المعتمدة على مدار السنة وتطبيق جميع توصياتها، ويتم إطلاع لجنة المراجعة ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على مستجدات تنفيذ الخطة. وتقوم وحدة المراجعة الداخلية أيضاً بإجراء مراجعات أو استقصاءات خاصة عند الحاجة.

نتائج المراجعة السنوية لإجراءات الرقابة الداخلية بالشركة

لم تُظهر المراجعات التي أُجريت خلال العام أي ثغرات جوهرية في نظام الرقابة الداخلية، وبناءً عليه، ترى الإدارة أن النظام يعمل بفعالية معقولة، ويتم مراقبته بصورة مستمرة، مع العمل على تعزيز كفاءته وتحسينه بشكل مستمر.

رأي لجنة المراجعة:

واستناداً إلى التقارير الدورية المعروضة على لجنة المراجعة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م، المقدمة من إدارة المراجعة الداخلية، وإدارة الالتزام، ومراجع الحسابات الخارجي، والإدارات ذات العلاقة، لم يتبين للجنة وجود ثغرات جوهرية في نظام الرقابة الداخلية.

رقابة الالتزام والتبليغ عن غسل الأموال

تتولى الإدارة مسؤولية تنفيذ أعمال رقابة الالتزام اليومية، إلى جانب وضع الاستراتيجية العامة وتخطيط أنشطة الرقابة. ويجدر التأكيد على أهمية دور جميع الموظفين ومسؤولياتهم في مجال رقابة الالتزام، حيث يتعين على الإدارة ضمان إلمام كافة منسوبي الشركة بهذه المسؤوليات والتزامهم بتطبيقها. كما يتم الالتزام بجميع المتطلبات الرقابية، مع الحرص على استيفاء أعلى معايير السلوك المهني على مستوى جميع الإدارات والمستويات الوظيفية.

إدارة المخاطر

تتولى الإدارة مراقبة واعتماد حدود التعامل مع الأطراف المقابلة، إلى جانب القيام بشكل يومي بتحديد وقياس ومتابعة تعرض الشركة لمختلف أنواع المخاطر، بما في ذلك مخاطر السوق (بما فيها مخاطر السيولة)، ومخاطر الائتمان، والمخاطر التشغيلية. كما تعمل الإدارة على تحديث السياسات والإجراءات لكافة إدارات الشركة، وتطوير ضوابط إضافية تضمن التنفيذ السليم للعمليات بما يتوافق مع السياسات والإجراءات المعتمدة، وذلك للحد من المخاطر النظامية والتشغيلية. بالإضافة إلى ذلك، تتولى الإدارة مسؤولية متابعة القرارات الاستثمارية من خلال وضع ضوابط متعددة لإدارة جودة التنفيذ، والإبلاغ عن أية حالات استثنائية، والعمل على تحسين وتبسيط إجراءات العمل لبعض العمليات، بما يضمن تنفيذ المعاملات بشكل سليم وفي الوقت المناسب.

الشؤون القانونية

تقوم الإدارة بدور محوري لضمان سلامة أعمال الشركة ومنتجاتها وحماية حقوقها وحقوق عملائها داخلياً وخارجياً، وكذلك ضمان تطبيق أفضل الممارسات القانونية. وتشمل مهامها - على سبيل المثال لا الحصر - تقديم الاستشارات الدقيقة فيما يخص الشؤون القانونية لأعمال وأنشطة الشركة الاستثمارية والإدارية، والإشراف على سير المنازعات والتسويات ومباشرة الدعاوى أمام المحاكم بمختلف درجاتها وأي جهات أخرى ذات اختصاصات قانونية، وإعداد البحوث والدراسات القانونية التي تهم الشركة، وصياغة الاتفاقيات التي تعقد بين الشركة والجهات الأخرى. كما تشمل مهام إدارة الشؤون القانونية عقد الندوات الدورية لمنسوبي الشركة لتعريفهم بالتشريعات وما يستجد عليها والمستحدث منها ومساعدتهم في تطبيقها.

الشؤون المالية والمحاسبة

تتولى إدارة الشؤون المالية والمحاسبة مسؤولية التخطيط المالي، وإعداد التقارير الدورية، والرقابة المالية، وحماية أصول الشركة، إضافةً إلى إدارة المدفوعات، والتسجيل، ومسك الدفاتر المحاسبية. كما تشمل مهامها متابعة ملفات الزكاة والضرائب، والتنسيق مع الجهات الخارجية، بما في ذلك مراجع الحسابات الخارجي والمستشار الزكوي. وتعمل الإدارة على مراقبة تنفيذ الخطة الاستراتيجية للشركة بشكل شهري؛ لضمان توافق الأداء المالي الفعلي مع خطط العمل لمختلف أنشطة الشركة. كما يتم رصد أية انحرافات عن الخطة في مرحلة مبكرة، ومتابعة الإجراءات التصحيحية المناسبة لمعالجتها؛ لضمان تحقيق الأهداف المالية المرجوة.

مراجعة مجلس الإدارة

مراجعة مجلس الإدارة

أعضاء مجلس الإدارة



سعيد محمد بن زقر

عضو مجلس الإدارة

رئيس لجنة الاستثمار التابعة لمجلس الإدارة

الأستاذ/ سعيد محمد بن زقر، يتمتع بخبرة تمتد لأكثر من 23 عاماً في مجال التجارة والصناعة، وهو رئيس مجلس إدارة شركة (أفون) العربية للتجميل، وشركة بن زقر (بارويل) للنقل البحري، ويشغل منصب الرئيس والمدير التنفيذي للعمليات في شركة عبد الله وسعيد بن زقر المحدودة، والرئيس المشارك لمصنع بن زقر للمواد العازلة.

وهو عضو مجلس إدارة في عدة شركات منها: شركة سعيد ومحمد عبيد بن زقر وشركاه المحدودة، وشركة بن زقر (يونيليفر) المحدودة، وعضو مجلس إدارة ومؤسس شركة ديار الخيال للتطوير العقاري.

الأستاذ/ سعيد، حاصل على درجة البكالوريوس في العلوم من كلية (لينفيلد)، في أوريغون، الولايات المتحدة الأمريكية



مساعد محمد الدريس

نائب رئيس مجلس الإدارة

رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت

عضو لجنة الاستثمار التابعة لمجلس الإدارة

الأستاذ/ مساعد، رجل أعمال معروف، قام بدور كبير في تطوير وتوسيع نطاق مجموعة شركات عائلية في قطاعات أعمال مختلفة، وقد شغل منصب عضو فعال في مجلس المديرين التنفيذيين بالمصنع السعودي الأمريكي للزجاج، والذي استحوذت عليه شركة دبي للاستثمار.

كما شغل منصب عضو مجلس المديرين التنفيذيين في شركة محمد سعد الدريس وأولاده المحدودة، والتي تحولت فيما بعد إلى شركة مساهمة عامة، وتم طرحها في سوق الأسهم السعودية، وشركة أبناء محمد سعد الدريس المحدودة، وشركة أبناء محمد سعد الدريس القابضة، وشركة الدريس للصناعة والتجارة (أليتكو)، وهي شركة مساهمة مغلقة.

الأستاذ/ مساعد خريج معهد الإدارة العامة بالرياض، المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى اجتيازه العديد من الدورات التدريبية في المملكة العربية السعودية، والولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة.



عمار أحمد صالح شطا

رئيس مجلس الإدارة

عضو لجنة الاستثمار التابعة لمجلس الإدارة

هو المؤسس ورئيس مجلس إدارة "الخبير المالية"، ويتمتع بخبرة ممتدة منذ العام 1990م في قطاع الخدمات المصرفية الاستثمارية، حيث أسهم في تطوير وتحويل العديد من المنتجات المالية لتتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وكان له دور ريادي في إطلاق منتجات مبتكرة في المنطقة، من أبرزها صناديق استثمارية متنوعة وأول بطاقة ائتمان إسلامية في المملكة العربية السعودية، وذلك خلال مسيرته في عدد من المؤسسات المالية، منها البنك الأهلي التجاري والبنك الإسلامي للتنمية.

أسس في العام 2004م مكتب "الخبير للاستشارات المالية" الذي شكّل النواة لتأسيس "الخبير المالية" في العام 2008م، كما أسس شركة "دار المراجعة الشرعية" في البحرين في العام 2005م، والتي تُعد من الجهات الرائدة في مجال المراجعة الشرعية، وفي الأعوام اللاحقة، واصل نشاطه الريادي بتأسيس شركة "غتره الرقمية" في العام 2021م، وشركة "ترتيب" للاستشارات المهنية في العام 2022م.

وقد نال عدة جوائز من جهات دولية، من أبرزها اختياره كرجل العام 2012م من قبل World Finance، وإدراجه ضمن قائمة Global Finance منذ العام 2016م. كما أصدر كتاب "مئة تحت الصفر" الحائز على جائزة معرض الرياض الدولي للكتاب لعام 2020م، وله مشاركات في عدد من الجهات الاستشارية. ويحمل درجة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية ودرجة الماجستير في التخطيط الاقتصادي من جامعة جنوب كاليفورنيا، إضافة إلى شهادة محلل مالي معتمد (CFA®).

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة فيما يتعلّق بالقوائم المالية

يضمن مجلس إدارة الشركة، للمساهمين وللأطراف الأخرى ذوي العلاقة، واستناداً إلى ما لديه من معلومات ومعرفة تامة بالجوانب المالية والمحاسبية والتشغيلية للشركة، ما يلي:

- احتفاظ الشركة بسجّلات محاسبية سليمة.
- إعداد نظام الرقابة الداخلية وفق أسس سليمة، وبما يضمن تنفيذه بكفاءة وفعالية.
- عدم وجود أيّ شك في قدرة الشركة على مواصلة نشاطها.
- عدم وجود أية تعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة خلال العام المالي، عدا ما تم الإفصاح عنه في بيان التعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة الوارد في هذا التقرير، وكذلك في إيضاحات القوائم المالية، وذلك وفقاً للأنظمة واللوائح الصادرة عن الجهات التنظيمية ذات العلاقة.

يتكوّن مجلس إدارة الشركة من مجموعة من الأعضاء ذوي الكفاءة والخبرة المتخصصة في المجالات المالية والاستثمارية والإدارية والقانونية، الذين تم انتخابهم من قبل الجمعية العامة للمساهمين، حيث يجمعون بين المعرفة المهنية المتراكمة والخبرة العملية الممتدة، ويسهمون من خلال أدوارهم في توجيه الاستراتيجية العامة للشركة، والإشراف على أعمالها، ودعم تحقيق أهدافها التشغيلية والاستراتيجية وفق أفضل الممارسات في مجال الحوكمة.

كما يعكس تشكيل المجلس تنوعاً متوازناً بين الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين والمستقلين، بما يضمن استقلالية الرأي وتكامل وجهات النظر وتعزيز فعالية صنع القرار، وبما يتوافق مع متطلبات الأنظمة واللوائح الصادرة عن الجهات التنظيمية ذات العلاقة، التي منها على سبيل المثال لا الحصر: نظام الشركات السعودي ولائحته التنفيذية، بالإضافة إلى نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية الصادرة تنفيذاً لأحكامه.

عقد مجلس الإدارة خلال العام 2025م أربعة اجتماعات، ويتولى مجلس الإدارة المسؤولية الأساسية في وضع وتحديد الاستراتيجية العامة للشركة واعتمادها، والإشراف على تنفيذها بما يضمن تحقيق أهداف الشركة وفقاً للضوابط المعمول بها. ويضم المجلس عدداً من اللجان الدائمة المنبثقة عنه، والمشكّلة بموجب قرارات مجلس الإدارة والجمعية العامة للمساهمين كلٌّ حسب اختصاصه، حيث تمارس هذه اللجان اختصاصاتها وفق لوائح معتمدة، بما يعزز فاعلية الحوكمة، ويدعم استقلالية الرقابة، ويضمن الامتثال للأنظمة واللوائح ذات العلاقة، وتشمل: لجنة الاستثمار، لجنة المراجعة، لجنة الترشيحات والمكافآت، لجنة المخاطر، ولجنة رقابة الالتزام.

أعضاء مجلس الإدارة



سامر محمد الخواشكي

عضو مجلس الإدارة

عضو لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة

الأستاذ/ سامر يمتلك خبرة قيادية وإدارية واسعة في قطاعات الاستثمار، والرعاية الصحية، والصناعات الدوائية، والأغذية، والمشروبات. ويشغل حالياً منصب المدير التنفيذي لشركة فيجن العالمية للاستثمار التابعة لمجموعة بن لادن الدولية.

وسابقاً شغل منصب المدير التنفيذي وعضو مجلس الإدارة في شركة كوكاكولا السعودية للتعبئة خلال الفترة 2015م - 2020م، كما تولى مناصب قيادية في شركة العليان السعودية للاستثمار ومجموعة العليان للتمويل. وشارك في عضوية مجالس إدارات عدد من الشركات البارزة، منها شركة جريب للتسويق، وشركة لازوردي، إلى جانب عدة شركات في قطاع الأغذية والمشروبات.

يحمل درجة الماجستير في التسويق الدولي من جامعة سترانكلاند في المملكة المتحدة، ودرجة البكالوريوس في الإدارة الصناعية من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، كما أكمل برنامج الإدارة المتقدمة في كلية هارفارد للأعمال.



صالح يحيى رميح

عضو مجلس الإدارة

عضو لجنة الاستثمار التابعة لمجلس الإدارة

الأستاذ/ صالح هو الشريك الإداري العالمي لشركة سافناد إحدى شركات مجموعة سارا القابضة، وهو يقود جميع أنشطة تكوين رأس المال للشركة، ويرأس مجموعة الشركاء التشغيليين للشركة. ويتمتع الأستاذ/ صالح بخبرة تزيد عن 30 عاماً، بما في ذلك مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية في دويتشه بنك وجولدمان ساكس، ومؤخراً بصفته الشريك الإداري المسؤول عن صندوق رؤية سوفت بنك.

وفي صندوق الرؤية كان عضواً في لجنة الاستثمار، ورئيس مجموعة التشغيل (أكثر من 250 شركة) وأدار عن كُتب العلاقات الاستراتيجية للشركة في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. كما شغل منصب عضو مجلس إدارة شركة مستشارو الاستثمار لسوفت بنك.

الأستاذ/ صالح هو عضو مجلس إدارة شركة بيون (بتلكو) وعضو اللجنة التنفيذية لشركة بيون (بتلكو) وعضو في مجلس إدارتها، وهو عضو في مجلس المستشارين لدى جامعة جورج تاون - كلية ماكدونو لإدارة الأعمال.

الأستاذ/ صالح خريج جامعة جورج تاون، وحاصل على ماجستير إدارة الأعمال من جامعة بنسلفانيا.



د. عصام زيد محمد الطواري

عضو مجلس الإدارة

رئيس لجنة المراجعة

الدكتور/ عصام زيد محمد الطواري خبير في مجال التمويل الإسلامي، ويشغل حالياً منصب الشريك الإداري في شركة (نيوبري) للاستشارات الاقتصادية التي أسسها في الكويت. ومستشار رئيس مجلس إدارة شركة المستثمر الدولي في الكويت. وكان قد أسس شركة رساميل للهيكلة المالية في الكويت، والتي شغل فيها سابقاً منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب. كما شغل عدّة مناصب مرموقة في العديد من المؤسسات البارزة، بما في ذلك رئاسة مجلس إدارة شركة عين للتأمين التكافلي، وشركة صروح للاستثمار وعضوية مجلس إدارة شركة دبي للأسلاك، وعضوية مجلس إدارة في شركة الكويت (كاتاليسيت)، وغيرها.

الدكتور/ عصام حاصل على شهادة البكالوريوس في الاقتصاد وإدارة الأعمال من جامعة الكويت، وشهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة (هال) في المملكة المتحدة، ودرجة الدكتوراه في إدارة الأعمال من جامعة (دورهام) بالمملكة المتحدة.

أعضاء مجلس الإدارة



طارق حسين لنجاوي

عضو مجلس الإدارة

رئيس لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة

بدأ الأستاذ/ طارق مسيرته المهنية في العام 2003م، وشغل العديد من المناصب القيادية البارزة منها منصب رئيس مجلس إدارة شركة الإمارات دبي الوطني كابيتال السعودية، وشريكاً إدارياً في مكتب مشورة المتحدون. كما شغل سابقاً منصب الرئيس التنفيذي لشركة الأهلي كابيتال، كما كان عضواً في مجالس إدارات العديد من الشركات المرموقة، منها: شركة الأهلي للتكافل، صندوق سيدكو كابيتال المرن للأسهم السعودية، صندوق سيدكو كابيتال ريت، صندوق سيدكو كابيتال للدخل العقاري، شركة صندوق الصناديق (جدا)، وشركة بن لادن القابضة.

خلال عمله في البنك الأهلي التجاري، شغل عدة مناصب رئيسية، من أبرزها: مدير إدارة الأداء والاستراتيجية، رئيس التحول، ورئيس الاستراتيجية والتخطيط للخدمات المصرفية الخاصة. كما عمل مستشاراً للاستثمارات في الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ومدير إدارة الثروات في شركة الأهلي كابيتال، ورئيس المنطقة الغربية للخدمات المصرفية الخاصة في البنك العربي الوطني. وهو عضو مجلس إدارة شركة بنبع المتحدة وشركة سياد القابضة وغيرها.

الأستاذ/ طارق حاصل على درجة الماجستير التنفيذي في إدارة الأعمال من جامعة (آي إم دي) في سويسرا، وماجستير في إدارة الأعمال من جامعة كرانفيلد في المملكة المتحدة، وبكالوريوس في الاقتصاد من كلية أوكسيدنتال في الولايات المتحدة الأمريكية.



طارق عبد الله الشهيب

عضو مجلس الإدارة

رئيس لجنة رقابة الالتزام

عضو لجنة المراجعة

بدأ الأستاذ/ طارق مسيرته المهنية في العام 2002م، ويشغل حالياً وظيفة مستشار لمعالي وزير البلديات والإسكان. ويمتلك خبرة واسعة في قيادة جهود تطوير السياسات المالية في المملكة العربية السعودية، مما ساهم في تعزيز الدور الاستراتيجي لوزارة المالية، وتمكين المملكة من تحقيق أهداف الاستدامة المالية.

تولى سابقاً منصب وكيل وزارة المالية للإيرادات العامة، حيث قاد تطوير منهجيات التنبؤ بالإيرادات وإدارة أهداف الإيرادات الحكومية، كما أشرف على التحليل الشامل للإيرادات، وكان من أبرز إنجازاته قيادة مشروع ربط الجهات الحكومية بمنصة التحصيل الموحدة (تحصيل).

كما شغل منصب الرئيس التنفيذي للاستراتيجية في هيئة المدن الصناعية ومناطق التقنية (مدن) خلال الفترة 2010م - 2015م، إضافة إلى عمله مديراً لتطوير الأعمال في "مدن"، ومديراً لتطوير الأنظمة في الهيئة العامة للاستثمار.

ويحمل درجتي الماجستير في إدارة الأعمال وأنظمة المعلومات، إلى جانب مشاركته في برامج القيادة التنفيذية في مؤسسات أكاديمية عالمية، منها كلية هارفارد للأعمال، وكلية لندن للأعمال، وإنسياد، وجامعة كاليفورنيا في بيركلي، ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا.



أحمد سعود حمزة غوث

عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

عضو لجنة الاستثمار التابعة لمجلس الإدارة

عضو لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة

عضو لجنة رقابة الالتزام

الأستاذ/ أحمد سعود غوث هو الرئيس التنفيذي لشركة "الخبر المالية"، ويتمتع بخبرة تتجاوز الاثني عشرين عاماً في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية، وإدارة الأصول، إلى جانب خبرته في الخدمات المصرفية الإسلامية للشركات، والتي اكتسبها أثناء توليه عدداً من المناصب القيادية في شركة "الخبر المالية"، إضافة إلى الخبرة التي اكتسبها خلال فترة عمله في البنك الأهلي السعودي، كأحدى المؤسسات المالية الكبرى في المملكة العربية السعودية.

يشغل الأستاذ/ أحمد غوث حالياً عضوية ورئاسة مجالس إدارة لـ 24 صندوقاً استثمارياً، تستثمر في العقار وأسهم الملكية الخاصة وأسواق رأس المال، تتجاوز أصولها تسعة مليارات ريال سعودي. كما يشغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة "إنوفا" السعودية للرعاية الصحية، ومنصب رئيس مجلس إدارة شركة الجزيرة لتأجير السيارات، ومنصب رئيس مجلس الإدارة في شركة تكامل الإنتاج الصناعية، ومنصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة التنمية المتكاملة للتعليم والتدريب المحدودة، ومنصب عضو مجلس المديرين في شركة مجموعة الهنا التجارية. وفي وقت سابق شغل منصب عضو مستقل في لجنة الاستثمار التابعة لمجلس إدارة شركة نيوم للطاقة والمياه (إنوا).

وهو حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، في مدينة الظهران بالمملكة العربية السعودية.

تكوين مجلس إدارة الشركة وتصنيف أعضائه

يتم عقد اجتماع الجمعية العامة العادية (الثالث عشر) لمساهمي الشركة بتاريخ 24 جمادى الآخرة 1446هـ الموافق 25 ديسمبر 2024م، حيث تمت الموافقة على انتخاب أعضاء مجلس الإدارة للدورة الجديدة، والمكونة من خمسة أعضاء غير تنفيذيين، وثلاثة أعضاء مستقلين، وعضو تنفيذي واحد، وذلك لعضوية مجلس الإدارة للدورة التي بدأت بتاريخ 3 يناير 2025م ولمدة ثلاث سنوات ميلادية.

كما أنه وخلال اجتماع الجمعية العامة غير العادية (الحادية عشرة) المنعقد بتاريخ 1 محرم 1447هـ الموافق 26 يونيو 2025م، صدرت موافقة الجمعية على تعديل مدة دورة مجلس الإدارة الحالية لتصبح أربع سنوات ميلادية بدلاً من ثلاث سنوات ميلادية. وبالتالي فإن دورة مجلس الإدارة الحالية ستنتهي في تاريخ 2 يناير 2029م.

يوضح الجدول التالي تكوين مجلس إدارة الشركة، وتصنيف أعضائه بنهاية العام 2025م، بالإضافة إلى أسماء الشركات التي يكون عضو مجلس الإدارة أيضاً عضواً في مجالس إداراتها:

اسم العضو	تصنيف العضو	عضويته في مجالس الإدارات لشركات أخرى (مدرجة أو غير مدرجة)، أو إذا كان مديراً فيها
عمار أحمد صالح شطا (رئيس مجلس الإدارة)	غير تنفيذي	عضو مجلس إدارة مجموعة سعد حسين دعجم.
		رئيس مجلس إدارة شركة غترة الرقمية للخدمات التجارية.
		عضو مجلس إدارة شركة ناصر أبو سرهد للنقل.
		رئيس مجلس إدارة شركة التنمية المتكاملة للتعليم والتدريب المحدودة.
		مدير شركة عاش للاستشارات المهنية.
مساعد محمد الدريس (نائب رئيس مجلس الإدارة)	غير تنفيذي	عضو مجلس إدارة شركة أبناء محمد سويلم الشريف لمواد البناء.
		رئيس مجلس المديرين شركة مقارنة للوساطة الرقمية المحدودة.
		رئيس مجلس إدارة شركة الاستقدام الدولية.
		عضو مجلس المديرين شركة أصول الرقمية للاستثمار.
		لا توجد لديه أية عضوية في مجالس إدارات شركات أخرى (مدرجة أو غير مدرجة).
سعید محمد بن زقر	غير تنفيذي	رئيس مجلس إدارة شركة (آفون) العربية للجميل.
		رئيس مجلس إدارة شركة (بن زقر بارويل) للنقل البحري المحدودة.
		عضو مجلس إدارة في شركة الوطنية للتأمين العام والتأمين على الحياة.
		عضو مجلس إدارة شركة (بن زقر يونيليفر) المحدودة.
		عضو مجلس إدارة شركة عبد الله وسعيد محمد عبيد بن زقر المحدودة.
سامر محمد الخواشكي	غير تنفيذي	عضو مجلس إدارة شركة بيت بن زقر القابضة المحدودة.
		عضو مجلس إدارة ومؤسس شركة ديار الخيال للتطوير العقاري.
		عضو مجلس إدارة شركة الدعاية والإعلان الدولية المحدودة.
		عضو مجلس إدارة شركة بيت بن زقر للاستثمار الصناعي والتجاري المحدودة.
		عضو مجلس إدارة شركة بن زقر يونيلفر جلف جنرال تريدينج المحدودة.
		عضو مجلس إدارة شركة بن زقر للاستثمار الصناعي والتجاري.
		عضو مجلس إدارة شركة مكة للإنشاء والتعمير.
	غير تنفيذي	عضو مجلس إدارة شركة تطوير القطاع الصحي.
		الرئيس التنفيذي لشركة فيجن العالمية للاستثمار ، التابعة لمجموعة بن لادن الدولية.

اسم العضو	تصنيف العضو	عضويته في مجالس الإدارات لشركات أخرى (مدرجة أو غير مدرجة)، أو إذا كان مديراً فيها
صالح يحيى رميح	غير تنفيذي	عضو مجلس إدارة شركة بيون (Beyon).
		عضو مجلس إدارة شركة إليمنت كريتikal (Element Critical).
		عضو مجلس المستشارين لدى جامعة جورجتاون - كلية مكدونو لإدارة الأعمال.
د. عصام زيد الطواري	مستقل	مدير وشريك في شركة (نيوبري للاستشارات ذ.م.م).
		مدير وشريك في شركة (نيوبري العالمية العقارية ذ.م.م).
		عضو مجلس إدارة بشركة (ساحة كليفلاند).
طارق حسين لنجاوي	مستقل	عضو مجلس إدارة شركة ينبع المتحدة.
		عضو مجلس إدارة شركة سياد القابضة.
		عضو مجلس إدارة شركة دار العائلة.
		عضو مجلس إدارة شركة مدر للاستثمار.
		عضو مجلس إدارة شركة البيوت العربية.
طارق عبد الله الشهيـب	مستقل	لا توجد لديه أية عضوية في مجالس إدارات شركات أخرى (مدرجة أو غير مدرجة).
أحمد سعود حمزة غوث	تنفيذي	رئيس مجلس إدارة شركة "إنوفا" السعودية للرعاية الصحية.
		رئيس مجلس إدارة شركة الجزيرة لتأجير السيارات.
		رئيس مجلس إدارة شركة تكامل الإنتاج الصناعية.
		عضو مجلس المديرين في شركة مجموعة الهناء التجارية.
		نائب رئيس مجلس الإدارة في شركة التنمية المتكاملة للتعليم والتدريب.

الأعمال والعقود والصفقات مع الأطراف ذوي العلاقة

تتعامل "الخبير المالية" خلال دورة أعمالها العادية مع أطراف ذوي علاقة. وترى الشركة ومجلس الإدارة أن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة تتم بنفس شروط التعامل مع الأطراف الأخرى، وتخضع المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة للحدود المنصوص عليها في الأنظمة والتعليمات الصادرة من قبل الجهات التنظيمية ذات العلاقة في المملكة العربية السعودية. علاوةً على تطبيق أفضل الممارسات المتبعة في مجال تطبيق الحوكمة الرشيدة، والتي تتخذها الشركة منهجاً في أداء أعمالها. وتشمل القوائم المالية السنوية إيضاحاً عن المعاملات المالية مع الأطراف ذوي العلاقة.

خلال العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2025م، صدرت موافقة الجمعية العامة غير العادية (الحادية عشرة) لمساهمي الشركة، والمنعقدة بتاريخ 26 يونيو 2025م، على الترخيص للشركة بتوقيع عقد استشارات مع شركة "عاش للاستشارات المهنية، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة (شركة شخص واحد) يملكها الأستاذ/ عمار أحمد شطا (رئيس مجلس الإدارة)، وذلك اعتباراً من تاريخ 3 يناير 2025م ولمدة عام واحد، يُذكر أن الأستاذ عقار أحمد شطا، رئيس مجلس الإدارة، لديه مصلحة غير مباشرة في هذا العقد. وعليه، قامت لجنة الترشيحات والمكافآت بمراجعة عقد الاستشارات للتأكد من عدم وجود شروط ومزايا تفضيلية، وذلك وفقاً للصلاحيات الممنوحة لها من قبل مجلس إدارة الشركة. وتجدر الإشارة إلى أن قيمة العقد المذكور بلغت مليوناً ومائتي ألف ريال سعودي ، شاملة قيمة الضريبة المضافة.

بخلاف ذلك، يؤكد مجلس الإدارة أنه لا توجد أية أعمال أو عقود كانت الشركة طرفاً فيها، ولا توجد مصلحة جوهرية مباشرة أو غير مباشرة لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة أو للرئيس التنفيذي، أو لأي شخص له علاقة بهم، باستثناء ما تم ذكره في بيان المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة.

لجان مجلس الإدارة

في إطار تعزيز الحوكمة الرشيدة وضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية لشركتنا، تم تشكيل عدد من اللجان التابعة لمجلس الإدارة. وتهدف هذه اللجان إلى التركيز على مجالات محددة، تساهم بشكل مباشر في دعم اتخاذ القرارات التنفيذية والتوجيهية. كما تعمل اللجان على ضمان تنفيذ السياسات والإجراءات بكفاءة وفعالية، بالإضافة إلى تقديم تقارير دورية لمجلس الإدارة حول مستجدات ونتائج أعمالها.

وتتكون اللجان الرئيسية التابعة للمجلس من خمس لجان رئيسية. تم تشكيل عضويتها من قبل مجلس الإدارة. وهي: لجنة المراجعة، لجنة الترشيحات والمكافآت، لجنة الاستثمار، لجنة المخاطر، ولجنة رقابة الالتزام. وفيما يلي وصف مختصر لاختصاصات هذه اللجان، مهامها، تشكيل أعضائها، وعدد اجتماعاتها التي تم عقدها خلال العام 2025م.

لجنة الاستثمار التابعة لمجلس الإدارة

تُعد لجنة الاستثمار ذات دور مهم في دعم مجلس الإدارة لتحقيق مسؤولياته المتعلقة بمراجعة واعتماد السياسات الاستثمارية، استراتيجيات الاستثمار، وعملياتها، بالإضافة إلى مراقبة الأداء المالي للشركة واستثماراتها. كما تشرف اللجنة على إدارة الموارد المالية والرأس مالية للشركة.

كما تقوم اللجنة أيضاً بدراسة وتحليل الفرص الاستثمارية المتاحة، وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة بشأن الفرص الاستثمارية الجديدة التي تندرج ضمن حدود صلاحياتها. كما تتابع محفظة الاستثمارات الحالية لضمان تحقيق العوائد المتوقعة وتقليل المخاطر. وخلال العام 2025م، عُقدت أربعة اجتماعات للجنة. ويوضح الجدول التالي سجل الحضور لكل اجتماع.

اسم عضو اللجنة	المنصب	الاجتماع الأول	الاجتماع الثاني	الاجتماع الثالث	الاجتماع الرابع	الإجمالي
		17 مارس	28 مايو	30 سبتمبر	15 ديسمبر	4
سعيد محمد بن زقر	رئيس					4/4
عمار أحمد صالح شطا	عضو					4/4
مساعد محمد الدريس	عضو					4/4
صالح يحيى رميح	عضو					4/2
أحمد سعود حمزة غوث	عضو					4/4

حضر حضر إلكترونياً متغيب نظاماً

حضور اجتماعات مجلس الإدارة

عقد مجلس الإدارة أربعة اجتماعات خلال العام 2025م. وفيما يلي يظهر الجدول التالي سجل الحضور لكل من هذه الاجتماعات:

اسم عضو اللجنة	الاجتماع الأول	الاجتماع الثاني	الاجتماع الثالث	الاجتماع الرابع	الإجمالي
	19 مارس	26 يونيو	22 أكتوبر	24 ديسمبر	4
عمار أحمد شطا					4/4
مساعد محمد الدريس					4/4
سعيد محمد بن زقر					4/3
سامر محمد الخواشكي					4/4
صالح يحيى رميح					4/4
د. عصام زيد الطواري					4/4
طارق حسين لنجاوي					4/4
طارق عبد الله الشهيب					4/4
أحمد سعود غوث					4/4

حضر حضر إلكترونياً متغيب نظاماً

ملكيّة أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين والأشخاص ذوي العلاقة

يظهر الجدول التالي المصالح المتعلقة بأعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين وأي شخص له علاقة بهم في أسهم شركة "الخبير المالية"، بالإضافة إلى أية تغييرات طرأت على تلك المصالح خلال السنة المالية 2025م.

اسم عضو اللجنة	التصنيف	الشخص ذو العلاقة	عدد الأسهم بداية العام 2025م	نسبة الملكية بداية العام 2025م	عدد الأسهم نهاية العام 2025م	نسبة الملكية نهاية العام 2025م
عمار أحمد صالح شطا	نائب رئيس المجلس	-	968,757	1.08%	848,874	0.95%
مساعد محمد الدريس	نائب رئيس المجلس	-	1,720,000	1.92%	1,700,000	1.90%
سعيد محمد عبيد بن زقر	عضو مجلس الإدارة	-	0	0%	584,375	0.65%
سعيد محمد عبيد بن زقر	عضو مجلس الإدارة	* شركة "عبد الله وسعيد محمد عبيد بن زقر	6,875,000	7.69%	6,875,000	7.69%
أحمد سعود حمزة غوث	الرئيس التنفيذي	-	269,385	0.30%	269,385	0.30%

* تتضمن (6,875,000) سهم مملوكة لصالح (الأب الأستاذ/ محمد عبيد سعيد بن زقر).
ووالده الأستاذ/ محمد عبيد سعيد بن زقر، مجتمعين ما نسبته 12.79% كحصة غير مباشرة عن طريق امتلاكهم في شركة بن زقر للاستثمار الصناعي والتجاري المحدودة.

لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة

تختص لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بالإشراف على إدارة المخاطر داخل الشركة، وضمان وعي وإدراك الإدارة للمخاطر الجوهرية التي قد تتعرض لها الشركة. كما تقوم اللجنة بوضع استراتيجية لضمان وجود السياسات والإجراءات الشاملة والفعالة لإدارة هذه المخاطر وعملياتها، بهدف الحفاظ على مستوى مقبول من المخاطر ضمن حدود الصلاحيات التي يحددها مجلس الإدارة. كما تراجع اللجنة الإجراءات المتخذة لضمان وجود هيكل تنظيمي متكامل لإدارة المخاطر. وخلال العام 2025م، عقدت اللجنة أربعة اجتماعات. ويوضح الجدول التالي سجل الحضور لكل اجتماع:

اسم عضو اللجنة	المنصب	الاجتماع الأول	الاجتماع الثاني	الاجتماع الثالث	الاجتماع الرابع	الإجمالي
		13 مارس	24 يونيو	19 أكتوبر	22 ديسمبر	
طارق حسين لنجاوي	رئيس					4/4
سامر محمد الخواشكي	عضو					4/4
أحمد سعود غوث	عضو					4/4

حضر حضر إلكترونياً متغيب نظاماً

لجنة رقابة الالتزام التابعة لمجلس الإدارة

الغرض الأساسي من لجنة رقابة الالتزام التابعة لمجلس الإدارة هو مساعدة المجلس في الإشراف على برنامج رقابة الالتزام، بما يتعلق بالالتزام بالقوانين واللوائح الصادرة عن هيئة السوق المالية ومجموعة (تداول) السعودية. كما تقوم اللجنة بتقديم المشورة للإدارة بشأن أفضل الممارسات في مجال رقابة الالتزام، والتأكد من أن السياسات والإجراءات الداخلية لشركة "الخبير المالية" تتماشى مع اللوائح المعمول بها. وخلال العام 2025م، عقدت اللجنة أربعة اجتماعات. ويوضح الجدول التالي سجل الحضور لكل اجتماع:

اسم عضو اللجنة	المنصب	الاجتماع الأول	الاجتماع الثاني	الاجتماع الثالث	الاجتماع الرابع	الإجمالي
		22 يناير	23 يونيو	20 أكتوبر	21 ديسمبر	
طارق عبد الله الشهيب	رئيس					4/4
لمى شوقي خياط	عضو مستقل من خارج أعضاء مجلس الإدارة					4/4
أحمد سعود غوث	عضو					4/3
إبراهيم شكري سعد	عضو					4/4
زياد أديب إلياس	عضو					4/4

حضر حضر إلكترونياً متغيب نظاماً

لجنة المراجعة

تهدف لجنة المراجعة إلى ضمان الشفافية المالية للمؤسسة من خلال متابعة العمليات المالية والمراجعة الداخلية، والتأكد من التزام الشركة بالمعايير المحاسبية والمراجعية المعترف بها، كما تركز على تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية، وتقديم تقارير دورية إلى مجلس الإدارة بشأن مدى كفاءة هذه الأنظمة. بالإضافة إلى ذلك، تقوم اللجنة بمساعدة مجلس الإدارة في الوفاء بمسؤولياته الإشرافية لضمان سلامة القوائم المالية، والتأكد من مؤهلات واستقلالية مراجع الحسابات الخارجي المستقل، فضلاً عن متابعة أداء قسم التدقيق الداخلي في شركة "الخبير المالية". وخلال العام 2025م، عقدت اللجنة خمسة اجتماعات. ويوضح الجدول التالي سجل الحضور لكل اجتماع:

اسم عضو اللجنة	المنصب	الاجتماع الأول	الاجتماع الثاني	الاجتماع الثالث	الاجتماع الرابع	الاجتماع الاستثنائي الأول	الإجمالي
		18 مارس	25 يونيو	21 أكتوبر	23 ديسمبر	2 نوفمبر	
د. عصام زيد الطواري	رئيس						5/5
طارق عبد الله الشهيب	عضو						5/5
عثمان محمد بافقيه	عضو مستقل من خارج أعضاء مجلس الإدارة						5/5

حضر حضر إلكترونياً متغيب نظاماً

لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة

تُعتبر لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة مسؤولة عن الإشراف على وضع وتطبيق سياسة واضحة وعادلة للمكافآت الممنوحة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. كما تشرف اللجنة على عملية تقييم أداء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه. بالإضافة إلى ذلك، تتابع اللجنة الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت الممنوحة وفقاً لمتطلبات الجهات الرقابية، من خلال التقارير والكشوفات السنوية، ومن المسؤوليات الرئيسية للجنة أيضاً التوصية بالترشيح وإعادة الترشيح لعضوية مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنها. ويوضح الجدول التالي سجل حضور اجتماعات اللجنة خلال العام 2025م:

اسم عضو اللجنة	المنصب	الاجتماع الأول	الاجتماع الثاني	الإجمالي
		16 مارس	21 ديسمبر	
مساعد محمد الدريس	رئيس			2
ديفيد هانتلي	عضو مستقل من خارج أعضاء مجلس الإدارة			2/2
جان بن لادن	عضو مستقل من خارج أعضاء مجلس الإدارة			2/2

حضر حضر إلكترونياً متغيب نظاماً

هيئة الرقابة الشرعية

تشرف دار المراجعة الشرعية على أعمال الاستشارات الشرعية بالشركة، وتقدّم المشورة حول المنتجات، والهيكله، وإصدار شهادات المطابقة الشرعية (الفتاوى)، والتدقيق الإشرافي الشرعي. ويعمل لدى دار المراجعة الشرعية حوالي 33 عالماً من أبرز علماء الشريعة المعروفين في دول مختلفة، منها: المملكة العربية السعودية، وماليزيا، والجزائر، ومصر، والإمارات العربية المتحدة، والسودان، والبحرين.

وتصدر الهيئة التوجيهات والموافقات الشرعية للشركة بخصوص المنتجات التي تطلب الشركة من الهيئة دراستها، وإبداء الرأي الشرعي بشأنها، وتقديم حلول استشارية متوافقة مع ضوابط الشريعة الإسلامية: لتلبية الاحتياجات الاستراتيجية لأعمال الشركة.

جدول الإفصاح عن المكافآت والتعويضات

يوضّح الجدول أدناه تفاصيل المكافآت والتعويضات المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة وخمسة من كبار التنفيذيين، مقن تلقوا أعلى المكافآت والتعويضات، والرئيس التنفيذي، ونائب الرئيس التنفيذي، والمدير المالي:

البيان	أعضاء المجلس التنفيذي (ريال سعودي)	أعضاء المجلس غير التنفيذيين (ريال سعودي)	أعضاء المجلس المستقلين (ريال سعودي)
بدل حضور اللجان	0	0	0
بدل حضور الجلسات	0	0	0
المكافآت الدورية والسنوية	0	1,420,000	735,000
الخطط التحفيزية	0	0	0
أية تعويضات أو مزايا عينية أخرى تدفع بشكل شهري أو سنوي	0	0	0
المجموع	0	1,420,000	735,000

البيان	خمسة من كبار التنفيذيين ممن تلقّوا أعلى المكافآت والتعويضات، من بينهم الرئيس التنفيذي والمدير المالي (ريال سعودي)
الرواتب والأجور	6,629,994
البدلات	2,155,006
المكافآت الدورية والسنوية	13,899,125
الخطط التحفيزية	4,785,000
العمولات	-
أية تعويضات أو مزايا عينية أخرى تدفع بشكل شهري أو سنوي	-
المجموع	27,469,125

تشمل البيانات الواردة في الجدول أعلاه ما يلي:

- الرواتب والتعويضات: تشمل الراتب الأساسي والحوافز الثابتة.
- البدلات: تشمل بدل السكن وبدل المواصلات.
- المكافآت الدورية والسنوية: تشمل الحوافز السنوية النقدية المدفوعة.
- الخطط التحفيزية: وتشمل مكافآت مؤجلة حسب سياسة المكافآت للشركة.
- أية تعويضات أو مزايا عينية أخرى تُدفع بشكل شهري أو سنوي، وتشمل المزايا غير النقدية التي تُدفع للموظف.

بيان لأية ترتيبات، أو اتفاق، تنازل

بموجبه أحد أعضاء مجلس الإدارة،

أو أحد كبار التنفيذيين عن أية مكافآت أو تعويضات

لا يوجد لدى الشركة أية معلومات عن أية ترتيبات، أو اتفاقيات بشأن تنازل أي من أعضاء مجلس الإدارة، أو من كبار التنفيذيين فيه، عن أية رواتب، أو مكافآت، أو تعويضات.

لجان الإدارة التنفيذية

تقدم لجان الإدارة التالية الدعم للإدارة التنفيذية:

لجنة الاستثمار

تتولّى لجنة الاستثمار المسؤولية العامة عن مراجعة المقترحات الاستثمارية والموافقة عليها ضمن حدود الصلاحيات المقررة لها والمنصوص عليها في مصفوفة صلاحيات شركة "الخبير المالية"، وتقوم بالتأكّد من تحديث السياسات والإجراءات ذات العلاقة، وتنبثق عن لجنة الاستثمار عدد من اللجان الفرعية الداعمة لأعمالها، وتشمل لجنة إدارة الأصول والالتزامات، ولجنة تطوير المنتجات، ولجنة الاستثمار الخاصة بالأسواق المالية، وذلك بما يضمن تعزيز كفاءة عملية اتخاذ القرار الاستثماري وتكامل الأدوار الرقابية والتنفيذية.

لجنة إدارة الأصول والالتزامات

لجنة إدارة الأصول والالتزامات هي اللجنة التي تتولّى مسؤولية التوصية بوضع السياسات المتعلّقة بإدارة جميع الأصول والالتزامات: (هيكله الميزانية العمومية، وهيكله التمويل، وحدود التحوط والاستثمار)، ضمن الإطار العام لإدارة المخاطر. وتشكّل لجنة إدارة الأصول والالتزامات عنصراً أساسياً من عناصر إدارة مخاطر السيولة بشركة "الخبير المالية".

لجنة تطوير المنتجات

تسعى لجنة تطوير المنتجات لمساعدة قطاعات أعمال الشركة على اتخاذ قرارات سليمة حول طرح المنتجات أو الخدمات الجديدة، وتحسين المنتجات أو الخدمات الحالية، والإشراف على عملية تطوير المنتجات.

لجنة الاستثمار الخاصة بالأسواق المالية

المسؤولية الرئيسة للجنة الاستثمار الخاصة بالأسواق المالية هي المساهمة في مراجعة وتحليل الوضع الاقتصادي المحلي والعالمي، بالإضافة الى تحليل مؤشرات الأسواق المالية المحلية والعالمية، وكذلك فيما يتعلّق بإدارة جميع الاستثمارات في صناديق الاستثمار، ومراجعة منتجات تفويض المحفظة التقديرية الخاصة بالعملاء.

لجنة إدارة مخاطر الشركة

المسؤولية الرئيسة للجنة إدارة مخاطر الشركة هي التأكّد من وضع سياسات وإجراءات ومعايير سليمة لإدارة مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية في الشركة ككل.

لجنة الموارد البشرية

تتولى لجنة إدارة الموارد البشرية مسؤولية إجراء المراجعة الدورية، والإشراف على تطوير رأس المال البشري بالشركة، وتقوم اللجنة بتحديد الوظائف المهمة، والتأكّد من وضع خطة تعاقب وظيفي، والتحقّق من أنّ سلّم التعويضات والمكافآت يتماشى مع ما هو سائد في السوق.

لجنة تقنية المعلومات

تهدف لجنة تقنية المعلومات إلى تعزيز حوكمة الاستثمارات والمبادرات التقنية في الشركة، وضمان مواءمتها مع استراتيجية الأعمال، ومتطلبات النمو. وإدارة المخاطر، والالتزامات التنظيمية، وتشرف اللجنة على تنفيذ استراتيجية تقنية المعلومات، ومتابعة أداء المشاريع والخدمات التقنية، وضمان التوزيع المناسب للصلاحيات والمسؤوليات والضوابط التقنية بما يدعم مبدأ الفصل بين المهام وحماية الأصول المعلوماتية.

وتشمل مسؤوليات اللجنة مراجعة وتحديث سياسات وإجراءات تقنية المعلومات، ومتابعة جاهزية واستمرارية الأنظمة والخدمات الحرجة، والإشراف على خطة التعافي من الكوارث بالتنسيق مع الجهات المعنية.

لجنة استمرارية العمل

هدفها الرئيس هو التأكّد من فاعلية خطة استمرارية العمل، والتأكّد من سلامة منسوبي الشركة في حال حدوث أية كوارث - لا سمح الله - إضافةً إلى ذلك، تقوم اللجنة بعمل اختبار إخلاء طوارئ لمبنى الشركة الرئيسي كلّ عام تماشياً مع التعليمات الصادرة من الجهات التنظيمية ذات العلاقة.

لجنة الأمن السيبراني

هدفها الرئيس هو إعداد استراتيجية الأمن السيبراني، والإشراف على تنفيذها، ومراقبة الوظائف الالكترونية، وحماية الأنظمة الإلكترونية والشبكات والبيانات من التهديدات السيبرانية، والاختراقات الإلكترونية: لضمان سلامة أصول تكنولوجيا المعلومات في الخبير المالية من التهديدات السيبرانية.

لجنة المسؤولية المجتمعية

هدفها الرئيس هو وضع استراتيجية واضحة وعملية لبرامج المسؤولية المجتمعية التي تتبناها الشركة، وكذلك الإشراف على تنفيذ تلك الاستراتيجية.

الإدارة التنفيذية



هشام عمر باروم
نائب الرئيس التنفيذي



أحمد سعود حمزة غوث
الرئيس التنفيذي



مازن محمد الكجك
رئيس الاستثمار بالإدارة



تامر عبدالرحيم
رئيس الشؤون المالية

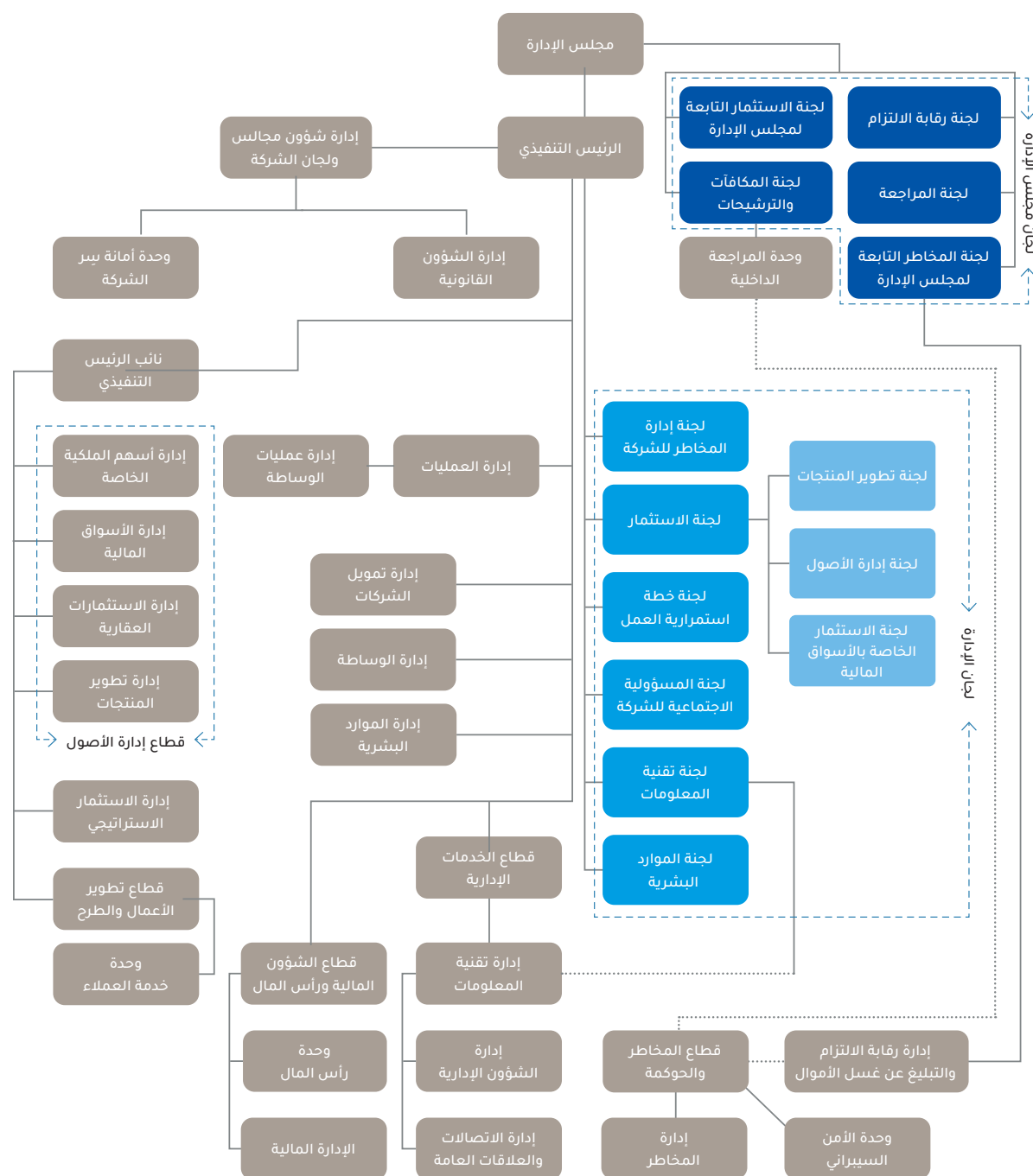


إبراهيم سعد
رئيس قطاع المخاطر والحوكمة

الإدارة التنفيذية

الهيكل التنظيمي

تتسم شركة "الخبر المالية" بهيكلها التنظيمي الأفقي المرن الذي يشجع منسوبيها ويحفزهم على العمل معاً بروح الفريق الواحد. سواً داخل الشركة أو مع العملاء. لخلق وبناء علاقات قوية دائمة تشكل الأساس الصلب الذي تركز عليه فلسفة عمل الشركة.



قطاع: أكثر من قسم / إدارة
إدارة: موظفان فأكثر
وحدة: أقل من موظفين

 لجان مجلس الإدارة

 لجان الإدارة - تحتوي على أعضاء مجلس الإدارة

 لجان الإدارة

 لجان الإدارة الفرعية
 —
 الإبلاغ المباشر

 الإبلاغ الإداري

الهيكلي التنظيمي

تقرير المراجعة الشرعية



التقرير المالي

88	تقرير مراجعي الحسابات
89	تقرير مراجعي الحسابات المستقل
91	قائمة المركز المالي
92	قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل
93	قائمة التغيرات في حقوق المساهمين
94	قائمة التدفقات النقدية
95	إيضاحات حول القوائم المالية

تقرير مراجعي الحسابات

تقرير مراجعي الحسابات

شركة أريست وونغ للخدمات المالية (هياكل استثمارية محدودة)
رأس المال المأجور (٥,٥٠٠,٠٠٠ ريال سعودي - خمسة ملايين وخمسة آلاف ريال سعودي)
مركز عمل الشركة: جدة، شارع الملك عبدالعزيز الثالث عشر
مركز عمل الشركة: جدة، شارع الملك عبدالعزيز الثالث عشر
سنة ١٤٤١ - ١٤٤٢
الشركة العربية السعودية
المركز الرئيسي - الرياض - سجل تجاري رقم ١٠١٣٨٢٨١

www.ey.com
ey@ey.com

تقرير المراجع المستقل إلى المساهمين في شركة الخير المالية (شركة مساهمة سعودية مغلقة)

الرأي
لقد راجعنا القوائم المالية لشركة الخير المالية (شركة مساهمة سعودية مغلقة) ("الشركة")، والتي تشمل على قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وقائمة الأرباح والخسائر والدخل الشامل، وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين، وقائمة التكاليف التقديرية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرتبطة بالقوائم المالية، بما في ذلك معلومات عن السياسات المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، أن القوائم المالية المرتبطة بفترة تعطين بحدود من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وأدائها المالي وتعقيتها التقديرية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ("إشتر") إليها مجتمعة بـ"المعايير الدولية للتقرير المالي المعمدة في المملكة العربية السعودية".

أساس الرأي
تمت مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية في تقريرنا. إننا مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعمدة في المملكة العربية السعودية ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، كما أننا أكثر من مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك الميثاق. باعتبارنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة والمكتلفين بالخدمة حول القوائم المالية
إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عدل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين وأحكام نظام الشركات المعمول بها والنظام الأساسي للشركة، وعن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهري ناتج عن غش أو خطأ.

عدا إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن توفير مقاربة الشركة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية والإصحاح حسبما هو ملتبس، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، وتطبيق مبدأ الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك.

إن المكتلفين بالخدمة، أي لجنة المراجعة، مسؤولون عن الإعراف على سلبية إصدار التقرير المالي في الفترة.

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية
تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهري ناتج عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعمدة في المملكة العربية السعودية ستكتشف دائماً عن تحريف جوهري موجود. يمكن أن نشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وقد جوهري، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان بشكل معقول يمكن توقع أنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

شركة أريست وونغ للخدمات المالية (هياكل استثمارية محدودة)
رأس المال المأجور (٥,٥٠٠,٠٠٠ ريال سعودي - خمسة ملايين وخمسة آلاف ريال سعودي)
مركز عمل الشركة: جدة، شارع الملك عبدالعزيز الثالث عشر
مركز عمل الشركة: جدة، شارع الملك عبدالعزيز الثالث عشر
سنة ١٤٤١ - ١٤٤٢
الشركة العربية السعودية
المركز الرئيسي - الرياض - سجل تجاري رقم ١٠١٣٨٢٨١

www.ey.com
ey@ey.com

تقرير المراجع المستقل إلى المساهمين في شركة الخير المالية (شركة مساهمة سعودية مغلقة) (تتمت)

مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية (تتمت)

وكجزء من المراجعة، وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة كما نقوم به.

• تحديد وتقدير مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا. وبعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو خدع متعمد أو إفلات بمسئلة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.

• الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية للشركة.

• توفير مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التغيرات المحاسبية والإصلاحات ذات العلاقة التي قدمت بها الإدارة.

• استنتاج مدى ملائمة تطبيق الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكيد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تتسبب شكاً كبيراً حول قدرة الشركة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما تيسر لنا وجود عدم تأكيد جوهري، نضمن علناً أفت الإتيان في تقريرنا إلى الإصلاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإصلاحات غير كافية، عندها يتم تعديل رأينا. نؤكد استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا حول المراجعة. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الشركة عن الاستمرار في أعمالها كشركة مستمرة.

• توفير العرض العام، وميثاق ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإصلاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

نقوم بإبلاغ المكتلفين بالخدمة - من بين أمور أخرى - بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

كما هو مبين في الإيضاح ٢٨ بالقوائم المالية، أنهت إحدى الجهات التنظيمية المعنية الدورية وأصدرت نتائجها فيما يتعلق بالالتزام بالوائح. وقد قامت الشركة بوضع خطة عمل لمعالجتها. لم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الأمر.

عن أريست وونغ للخدمات المالية

أحمد إبراهيم رضا
مخضاب قانوني
رقم الترخيص (٣٥٦)

جدة: ١١ شوال ١٤٤٧ هـ
(٣٠ مارس ٢٠٢٦)

تقرير مراجع الحسابات المستقل

إلى مساهمي شركة "الخبير المالية" (شركة مساهمة سعودية مقفلة)

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية لشركة الخبير المالية (شركة مساهمة سعودية مقفلة) ("الشركة")، والتي تشتمل على قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2025، وقائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل، وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، بما في ذلك معلومات عن السياسات المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، أن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2025، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ("يشار إليها مجتمعة بـ"المعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية").

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها في قسم مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية في تقريرنا. إننا مستقلون عن الشركة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وآداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية ذي الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، كما أننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لذلك الميثاق. باعتبارنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين

بالحوكمة حول القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين وأحكام نظام الشركات المعمول بها والنظام الأساسي للشركة، وعن الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من تحريف جوهرى ناتج عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن توفير مقدرّة الشركة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية والإفصاح حسيما هو ملائم، عن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، وتطبيق مبدأ الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها أو ليس هناك خيار ملائم بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة، أي لجنة المراجعة، مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقرير المالي في الشركة.

مسؤوليات المراجع حول مراجعة

القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من تحريف جوهرى ناتج عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضماناً على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن تحريف جوهرى موجود. يمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعدّ جوهرية، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان بشكل معقول يمكن توقع أنها ستؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية.

وكجزء من المراجعة، وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال المراجعة. كما نقوم بـ:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهرى ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.

- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقاً للظروف، وليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية الرقابة الداخلية للشركة.

- تقديم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

- استنتاج مدى ملائمة تطبيق الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهرى يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً كبيراً حول قدرة الشركة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما تبين لنا وجود عدم تأكد جوهرى، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، عندها يتم تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا حول المراجعة. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف الشركة عن الاستمرار في أعمالها كمنشأة مستمرة.

- تقديم العرض العام، وهيكّل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

- نقوم بإبلاغ المكلفين بالحوكمة - من بين أمور أخرى - بالنطاق والتوقيت المخطط للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية تم اكتشافها خلال مراجعتنا

التقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

كما هو مبين في الإيضاح 28 بالقوائم المالية، أنهت إحدى الجهات التنظيمية المعاينة الدورية وأصدرت نتائجها فيما يتعلق بالالتزام باللوائح. وقد قامت الشركة بوضع خطة عمل لمعالجتها. لم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذا الأمر.

عن ارنست ويونغ للخدمات المهنية

قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م

إيضاح	2025م ريال سعودي (بالآلاف)	2024م ريال سعودي (بالآلاف)
الدخل		
الدخل من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، صافي	8	231,311
إنخفاض في قيمة استثمارات عقارية	29	(4,549)
إيرادات رسوم	20	88,885
دخل توزيعات أرباح		117
إيرادات من ودائع مرابحة		349
مجموع إيرادات التشغيل	333,141	308,940
المصروفات التشغيلية		
بيع وتسويق	21	(7,508)
عمومية وإدارية	22	(142,372)
مجموع مصروفات التشغيل		(142,178)
صافي الدخل التشغيلي	183,261	166,762
مصرفوات وتمويل		
مصرفوات وتمويل	23	(47,272)
تكلفة تمويل على التزامات عقود إيجار	9	(134)
إيرادات أخرى		1,560
الربح قبل الزكاة	135,055	120,875
الزكاة		
الزكاة	16	(5,764)
الربح للسنة	129,291	114,280
الدخل الشامل الآخر		
بنود لن يعاد تصنيفها إلى الربح أو الخسارة		
(خسارة) / مكسب من إعادة القياس التزامات منافع الموظفين	15	(313)
مجموع الدخل الشامل للسنة	128,978	114,935
ربحية السهم الأساسية والمخفضة		
العدد المرجح للأسهم (بالآلاف)	18	89,452
العائد إلى الربح بعد الزكاة (بالريال السعودي)	30	1.45

قائمة المركز المالي

31 ديسمبر 2025م

إيضاح	2025م ريال سعودي (بالآلاف)	2024م ريال سعودي (بالآلاف)
الموجودات		
الموجودات المتداولة		
نقد لدى البنوك	26,655	32,154
ودائع مرابحة	5	1,858
ذمم مدينة ومبالغ مدفوعة مقدماً وذمم مدينة أخرى	6	13,622
مبالغ مستحقة من جهات ذات علاقة	7	256,361
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	8	151,334
مجموع الموجودات المتداولة	449,845	475,114
الموجودات غير المتداولة		
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	8	1,322,864
موجودات حق الاستخدام	9	3,106
استثمارات عقارية	29	159,540
ممتلكات ومعدات	10	42,010
مجموع الموجودات غير المتداولة	1,698,081	1,527,520
مجموع الموجودات	2,147,926	2,002,634
المطلوبات وحقوق المساهمين		
المطلوبات المتداولة		
ذمم دائنة ومبالغ مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى	11	117,811
عقود مرابحة	12	24,161
تمويل متوافق مع الشريعة	13	100,890
شهادات صكوك	14	91,182
التزام عقود إيجار	9	866
مجموع المطلوبات المتداولة	334,910	396,589
المطلوبات غير المتداولة		
ذمم دائنة ومبالغ مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى	11	61,720
عقود مرابحة	12	17,700
تمويل متوافق مع الشريعة	13	211,901
شهادات صكوك	14	260,000
التزامات منافع الموظفين	15	22,070
التزامات عقود إيجار	9	1,993
مجموع المطلوبات غير المتداولة	575,384	444,891
مجموع المطلوبات	910,294	841,480
حقوق المساهمين		
رأس المال	18	894,523
الاحتياطي النظامي	19	84,716
الأرباح المبقاة		258,361
أرباح / (خسارة) اكتوارية، صافي	15	32
مجموع حقوق المساهمين	1,237,632	1,161,154
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	2,147,926	2,002,634

قائمة التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م

إيضاح	2025م ريال سعودي (بآلاف)	2024م ريال سعودي (بآلاف)
الأنشطة التشغيلية		
الربح قبل الزكاة	120,875	108,495
التعديلات لتسوية الربح قبل الزكاة إلى صافي التدفقات النقدية:		
الدخل من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، صافي	8	(231,311)
إنخفاض في قيمة استثمارات عقارية	4,549	
استهلاك ممتلكات ومعدات	10	3,501
استهلاك موجودات حق الاستخدام	9	778
مخصص التزامات منافع الموظفين	15	3,782
تكلفة تمويل على التزامات عقود الإيجار	9	175
مصرفات تمويل	49,560	47,272
استبعاد ممتلكات ومعدات	-	(75)
	(46,670)	(55,003)
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		
ذمم مدينة ومبالغ مدفوعة مقدماً وذمم مدينة أخرى	6	(2,252)
مستحق من جهات ذات علاقة	7	(53,161)
ذمم دائنة ومبالغ مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى	11	(7,510)
شراء استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	8	(149,414)
متحصلات من استبعاد استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	8	403,500
	40,481	136,160
النقد من العمليات		
التزامات منافع الموظفين المدفوعة	15	(2,937)
زكاة وضريبة دخل مدفوعة	16	(5,679)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية	30,106	127,544
الأنشطة الاستثمارية		
شراء ممتلكات ومعدات	10	(2,993)
متحصلات من بيع ممتلكات ومعدات	-	75
إصدار ودائع مرابحة	7	(71,100)
متحصلات من ودائع مرابحة	7	71,800
إضافات للاستثمارات العقارية	(1,182)	(4,804)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية	(4,190)	(5,473)
الأنشطة التمويلية		
تجديد عقود مرابحة	50,000	279,900
عقود مرابحة مدفوعة	(254,737)	(400,778)
المستلم من تمويل متوافق مع الشريعة	60,000	24,100
المسدد من تمويل متوافق مع الشريعة	(64,552)	(62,873)
شهادات صكوك مصدرة	283,000	83,000
شهادات صكوك مدفوعة	(31,053)	(113)
دفع الجزء الاساسي لالتزامات عقود إيجار	9	(1,000)
توزيعات أرباح مدفوعة	17	(42,209)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية	(31,415)	(119,973)
صافي (النقص) / الزيادة في النقد لدى البنوك	(5,499)	2,098
النقد لدى البنوك في بداية السنة	32,154	30,056
النقد لدى البنوك في نهاية السنة	26,655	32,154
معلومات إضافية غير نقدية		
الربح / (الخسارة) من إعادة قياس التزامات منافع الموظفين	15	(313)
		655

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م

رأس المال ريال سعودي (بآلاف)	احتياطي ريال سعودي (بآلاف)	الأرباح المبقة ريال سعودي (بآلاف)	/ مكسب (خسارة) اكتواري، صافي ريال سعودي (بآلاف)	المجموع ريال سعودي (بآلاف)
الرصيد في 1 يناير 2024				
894,523	60,359	141,740	(310)	1,096,312
-	-	114,280	-	114,280
-	-	655	655	655
-	-	114,280	655	114,935
إجمالي الدخل الشامل				
تحويل إلى الاحتياطي (إيضاح 19)				
-	11,428	(11,428)	-	-
-	-	(50,093)	-	(50,093)
894,523	71,787	194,499	345	1,161,154
الرصيد في 31 ديسمبر 2024				
-	-	129,291	-	129,291
-	-	-	(313)	(313)
-	-	129,291	(313)	128,978
إجمالي الدخل الشامل				
تحويل إلى الاحتياطي (إيضاح 19)				
-	12,929	(12,929)	-	-
-	-	(52,500)	-	(52,500)
894,523	84,716	258,361	32	1,237,632
الرصيد في 31 ديسمبر 2025				

إيضاحات حول القوائم المالية

في 31 ديسمبر 2025م

1- تنظيم ونشاط الشركة

شركة الخبير المالية ("الشركة") هي شركة مساهمة سعودية مقفلة مسجلة في المملكة العربية السعودية بموجب السجل التجاري رقم 4030177445 والرقم الموحد 7001555460 المؤرخ في 14 ربيع الأول 1429هـ (الموافق 22 مارس 2008م). تم تعديل السجل التجاري للشركة بتاريخ 14 شوال 1430 هـ (الموافق 5 أكتوبر 2009م) وبموجبه تم تعديل اسم الشركة من شركة الخبير للمتاجرة في الاستثمار والتمويل إلى شركة الخبير المالية.

تزاول الشركة أعمالها في الأنشطة التالية وفقاً لقرار هيئة السوق المالية رقم ح/ت/919 المؤرخ في 3 ربيع الثاني 1429هـ (الموافق 9 ابريل 2008م) والترخيص رقم 37 ـ 07074:

أ) الترتيب	
ب) الإدارة	
ج) المشورة	
د) الحفظ	
هـ) الاكتاب،	
و) التعامل	

يقع المكتب المسجل للشركة الأم في العنوان التالي:

شركة الخبير المالية	
طريق المدينة المنورة ص. ب 128289	
جدة	
المملكة العربية السعودية	

كما في 31 ديسمبر 2024م، تعمل الشركة من خلال فرعها المسجل بالسجل التجاري رقم 1010439273 والمسجل في الرياض (31 ديسمبر 2023م: نفس الشيء). تتضمن القوائم المالية المرفقة موجودات ومطلوبات ونتائج هذا الفرع.

صدر نظام الشركات الجديد بموجب المرسوم الملكي رقم م/132 بتاريخ 1/12/1443 هـ (الموافق 30 يونيو 2022) ويُشار إليه فيما بعد بـ "النظام"، ودخل حيز التنفيذ في 26/6/1444 هـ (الموافق 19 يناير 2023). قامت الشركة بتعديل نظامها الأساسي للامتثال لأحكام نظام الشركات الجديد في المملكة العربية السعودية. وتمت الموافقة على النظام الأساسي الجديد من قبل مساهمي الشركة في اجتماع الجمعية العامة غير العادية بتاريخ 4/11/1444 هـ (الموافق 24 مايو 2023).

2- أساس الإعداد

1-2 بيان الالتزام

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسب الدولية لإعداد التقارير المالية المعتمدة في المملكة العربية السعودية ، بالإضافة إلى المعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، وطبقاً لأحكام نظام الشركات المعمول بها والنظام الأساسي للشركة.

لدى الشركة عدة مستثمرين غير ذوي صلة ولديها عدة استثمارات في عدة صناديق تديرها الشركة و/أو تملك حصة فيها (يشار إليهم بالـ "المنشآت المستثمر بها"). وتكون حصة ملكية الشركة في المنشآت المستثمر بها على شكل حصة أسهم / ملكية. تُعد الشركة مستوفية لتعريف "منشأة استثمارية" وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي (10) "القوائم المالية الموحدة" في حال وجود الظروف التالية:

أ) تحصل الشركة على رسوم مقابل تقديم خدمات إدارة الاستثمار المهنية للمستثمرين.

ب) يتمثل الغرض الأساسي من أعمال الشركة في الاستثمار لتحقيق زيادة في رأس المال وتوليد عوائد استثمارية؛

ج) قياس وتقييم أداء الاستثمارات على أساس القيمة العادلة.

نظراً لاستيفاء الشركة لتعريف "منشأة استثمارية" وفقاً للارشادات الواردةبالمعيار الدولي للتقرير المالي رقم (10) "القوائم المالية الموحدة" (إيضاح 3)، فإنه يتم اعفاؤها من توحيد القوائم المالية للمنشآت المستثمر بها ومن تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (3) "اندماج الأعمال" عند حصولها على السيطرة على منشأة أخرى. وبدلاً من ذلك تقاس هذه المنشآت المستثمر بها من قبل الشركة وغير الموحدة كـ "أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة" وفقاً للمعيارالدولي للتقرير المالي رقم (9) "الأدوات المالية".

2-2 أساس القياس

تم إعداد هذه القوائم المالية طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية. باستثناء الاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والتقييم الاكتواري للالتزامات منافع الموظفين والتي تقاس باستخدام "طريقة وحدة الائتمان المتوقعة".

2-3 العملة الوظيفية وعملة العرض

تم عرض هذه القوائم المالية بالـ ﷲ السعودي والذي يمثل العملة الوظيفية وعملة العرض للشركة. إن المعلومات المالية معروضة بالـ ﷲ السعودي وقد تم تقريبها لأقرب ألف ما لم يذكر خلاف ذلك.

2-4 الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يتطلب إعداد القوائم المالية للشركة من الإدارة ممارسة الأحكام المهنية واجراء التقديرات ووضع الافتراضات التي تؤثرعلى مبالغ الإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات المصرح عنها والإفصاح عن المطلوبات المحتملة، إلا أن عدم التأكد بشأن هذه الافتراضات والتقديرات يمكن أن يؤدي إلى نتائج قد تتطلب إجراء تعديلات جوهرية على القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام ذات الصلة في الفترات المستقبلية.

الأحكام

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للشركة، قامت الإدارة بتطبيق الأحكام التالية والتي لها تأثير جوهرى على المبالغ المدرجة في القوائم المالية:

مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة الشركة بإجراء تقييم لمقدرة الشركة على الاستمرار في العمل وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وهي على قناعة بأن الشركة لديها الموارد الكافية لمواصلة العمل في المستقبل المنظور. علاوة على ذلك، ليس لدى الإدارة أي علم بعدم تأكد جوهرى قد يؤثر شكوكاً حول مقدرة الشركة على الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وبالتالي تم إعداد هذه القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

تحديد مدة الإيجار للعقود ذات خيار التجديد والإنهاء - الشركة كمستأجر

تحدد الشركة مدة عقد الإيجار على أنها مدة عقد الإيجار غير القابلة للإلغاء، إضافة إلى أي فترات مشمولة بخيار تمديد عقد الإيجار إذا كان من المؤكد بصورة معقولة ممارسة هذا الخيار أو أي فترات مشمولة بخيار إنهاء عقد الإيجار، إذا كان من المؤكد عدم ممارسته.

عامه، لدى الشركة عدة عقود إيجار تتضمن خيارات التمديد والانتهاء. تطبق الشركة الأحكام في تقييم ما إذا كانت أم ليست على يقين معقول بأنها ستمارس خيار التجديد أو الانهاء.

أي أنها تأخذ بعين الاعتبار كافة العوامل ذات الصلة التي من شأنها إيجاد حافز اقتصادي لممارسة خيار التجديد أو الإنهاء. بعد تاريخ البدء، تقوم الشركة بإعادة تقييم مدة الإيجار وإذا ما كان هناك حدث جوهرى أو تغير في الظروف يقع ضمن سيطرتها ويؤثر على قدرتها على ممارسة (أو عدم ممارسة) خيار التجديد أو الانهاء. قامت الشركة بتضمين فترة التجديد كجزء من فترة الايجار لعقود الإيجار نتيجة أهمية الموجودات المؤجرة لعملياتها.

التقديرات والافتراضات

فيما يلي الافتراضات الرئيسية المتعلقة بالمصادر المستقبلية والمصادر الأخرى لعدم التأكد من التقديرات في تاريخ قائمة المركز المالي مما ينطوي على مخاطر جوهرية قد تتسبب في تعديلات هامة على القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات في السنة المالية اللاحقة كما هو موضح أدناه. قامت الشركة بإجراء الافتراضات والتقديرات بناءً على المؤشرات المتاحة عند إعداد القوائم المالية. ومع ذلك، قد تتغير الظروف والافتراضات القائمة والمتعلقة بالتطورات المستقبلية نتيجة لتغيرات السوق أو الظروف التي تنشأ خارجة عن سيطرة الشركة. تنعكس هذه التغييرات على الافتراضات عند حدوثها.

تقديرات القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تستخدم الإدارة أسلوب تقييم موحد ومتسق لتحديد القيم العادلة. في أغلب الحالات، تستخدم الإدارة صافي قيم الموجودات المصرح عنها من قبل المنشآت المستثمر بها كأساس للتقييم العادل . مع ذلك، يتم تقييم صافي المنشآت المستثمر بها على تقديرات القيم العادلة باستخدام أساليب متنوعة عند الضرورة على سبيل المثال لا الحصر التدفقات النقدية المخصومة والمعاملات المقارنة ومضاعفات الأرباح وعمليات البيع الحديثة...الخ. يتم عمل تعديلات عند الضرورة على صافي قيم الموجودات للحصول على أفضل تقدير للقيم العادلة. إضافة إلى ذلك ، فإن التقييم يستند إلى أفضل تقديرات الإدارة التيتأخذ في الاعتبار معاملات الشراء أو البيع الحديثة. والمعلومات المالية المتاحة أو المؤشرات الملانمة الأخرى للقيمة العادلة.

مخصص انخفاض القيمة لخسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية

تستخدم الشركة مصفوفة مخصصات لإحتساب خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية ويتم تحديد مصفوفة المخصصات على أساس معدلات التعثر التاريخية التي تمت ملاحظتها. تقوم الشركة بمعايرة المصفوفة لتعديل النتائج التاريخية لخسارة الائتمان على ضوء المعلومات المتوقعة مستقبلاً في تاريخ كل تقرير مالي. يتم تحديث معدلات التعثر التاريخي الملحوظة ويتم تحليل التغيرات في التقديرات المستقبلية.

قائمة الدخل الشامل الآخرحتى يتم بيع صافي الاستثماروعندئذ يُعاد تصنيف المبلغ المتراكم واعتباره ربح او خسارة في قائمة الربح او الخسارة.

قائمة الدخل الشامل الآخرحتى يتم بيع صافي الاستثماروعندئذ يُعاد تصنيف المبلغ المتراكم واعتباره ربح او خسارة في قائمة الربح او الخسارة.

تُحوّل البنود غير النقدية التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية والمسجلة بعملة أجنبية بأسعار التحويل السائدة بتاريخ المعاملات الأولية. يتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة بالقيمة العادلة بعملة أجنبية باستخدام أسعار الصرف في تاريخ تحديد القيمة العادلة. يتم التعامل مع الربح أو الخسارة الناشئة عن تحويل البنود غير النقدية المقاسة بالقيمة العادلة وفقاً للتسجيل بالربح أوالخسارة نتيجة التغيرات في القيمة العادلة للبنودغيرالنقدي.

2-3 تصنيف ما هو متداول مقابل ما هو غير متداول

الموجودات

تعرض الشركة الموجودات والمطلوبات في قائمة المركز المالي استناداً إلى التصنيف متداول / غير متداول. يعتبر الأصل متداولاً وذلك:

- توقع بيع الأصل أو هناك نية لبيعه أو استهلاكه خلال دورة الأعمال العادية.
- الاحتفاظ بالأصل بغرض المتاجرة بشكل أساسي.
- توقع تحقق الأصل خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ التقرير المالي، أو
- إعتبارالأصل نقداً أو في حكم النقد إلا إذا كان محظوراً تبادل الأصل أو استخدامه لتسوية التزام ما خلال اثني عشر شهراً على الأقل من تاريخ التقرير المالي.

تصنف كافة الموجودات الأخرى كموجودات غير متداولة.

المطلوبات

يعتبر الالتزام متداولاً وذلك:

- توقع تسوية الالتزام خلال دورة الأعمال العادية.
- في حالة اقتنائها بشكل أساسي لأغراض المتاجرة.
- توقع تسوية الالتزام خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ التقرير المالي، أو عدم وجود حق غير مرتبط بشرط لتأجيل تسوية الالتزام على مدى اثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ التقرير المالي.

تقوم الشركة بتصنيف جميع المطلوبات الأخرى كمطلوبات غير متداولة.

تضطرالشركة لدفعه* وهو ما يتطلب استخدام تقديرات عند عدم توفر المعدلات القابلة للملاحظة ، أو عند الحاجة لتعديلها لتعكس أحكام وشروط عقد الإيجار.وتقوم الشركة بتقدير معدل الاقتراض الإضافي باستخدام مدخلات القابلة للملاحظة (مثل معدلات الربح السوقية) عند توفرها كما ينبغي اجراء بعض التقديرات الخاصة بالمنشأة.

5-2 تأثير المعايير الجديدة والتفسيرات والتعديلات المطبقة من قبل الشركة

طبقت الشركة لأول مرة بعض المعايير والتعديلات والتي تسري على الفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2025م أو بعد ذلك التاريخ (ما لم يذكر خلاف ذلك). لم تقم الشركة بتطبيق أي معايير أو تفسيرات أو تعديلات مبكرة والتي صدرت، ولكن لم تدخل حيز التنفيذ بعد.

عدم قابلية تحويل العملة- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي (21)

للفترات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2025م، توضح تعديلات"عدم قابلية تحويل العملة" على معيار المحاسبة الدولي رقم (21): "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية". كيفية قيام المنشأة بتقييم ما إذا كانت العملة قابلة للتحويل وكيفية تحديد سعر الصرف الفوري في حال عدم وجود قابلية للتحويل. كما تتطلب التعديلات الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية للمنشأة من فهم كيفية التأثير المتوقع من عدم قابلية تحويل العملة إلى عملة أخرى على كلا من الأداء المالي والمركز المالي والتدفقات النقدية للمنشأة. ليس للتعديلات المشار إليها أثر جوهري على القوائم المالية للشركة.

3- ملخص معلومات السياسات المحاسبية الجوهرية

فيما يلي معلومات السياسات المحاسبية الجوهرية المتبعة عند إعداد هذه القوائم المالية

1-3 العملات الأجنبية

تُسجل المعاملات التي تتم بعملات أجنبية مبدئياً عن طريق الشركة بعملتها الوظيفية وبالسعر الفوري السائد في تاريخ المعاملة الأولى المؤهلة للاعتراف.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المقومة بعملات أجنبية إلى العملة الوظيفية بأسعار الصرف الفورية للعملة الوظيفية السائدة في تاريخ التقرير المالي. تُدرج جميع الفروقات الناتجة عن تسوية أوترجمة بنود نقدية في قائمة الربح أو الخسارة باستثناء البنود النقدية المصنفة كجزء من التحوط لصافي استثمار الشركة في عملية أجنبية. حيث يتم اثباتها في

تعتمد على تحديد معدل الخصم، والزيادات المستقبلية في الرواتب، ومعدلات الوفيات. ونظرا للطبيعة المعقدة للتقييم وطبيعته طويلة الأجل، فإن التزام المنافع المحددة غير الممول يتأثر بصورة كبيرة بالتغيرات في هذه الافتراضات. تتم مراجعة جميع الافتراضات على أساس سنوي أو أكثر من ذلك ـ إذا لزم الأمر.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون لدى الشركة التزام حالي قانوني أو ضمني ناشئ عن حدث سابق و وُحتمل أن يتطلب الأمر تدفّقاً خارجاً لمنافع اقتصادية لتسوية هذا الالتزام. يتم قياس المخصصات عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة باستخدام معدل خصم ما قبل الزكاة والذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالالتزام. يتم تحميل اثرالخصم كتكلفة تمويل على الفترة.

المنشأة الاستثمارية

المنشأة الاستثمارية هي المنشأة التي: (أ) تحصل على تمويل من مستثمر أو أكثر لغرض تقديم خدمات إدارة الاستثمار لهذا المستثمر (هؤلاء المستثمرين)، (ب) تلتزم أمام هذا المستثمر (هؤلاء المستثمرين) أن يتمثل الغرض الأساسي من أعمال الشركة في الاستثمار لتحقيق زيادة في رأس المال وتوليد عوائد استثمارية أو كليهما، (ج) قياس وتقييم أداء جميع الاستثمارات على أساس القيمة العادلة.

هدف الشركة من الاستثمار في المنشآت المستثمر بها هو الحفاظ على الربحية وزيادة رأس المال ويتم عرض جميع الاستثمارات بالقيمة العادلة.كما أن لدى الشركة استراتيجية خروج موثقة وواضحة لجميع استثماراتها. تستوفى الشركة أيضا الخصائص الإضافية لتعريف المنشأة الاستثمارية حيث أن لديها أكثر من استثمار واحد. وتكون استثماراتها على شكل وحدات أو أسهم أو أوراق مالية مشابهة، كما أن لديها أكثر من مستثمر لا يمثلون جهات ذات علاقة. وقد خلصت الإدارة إلى أن الشركة تستوفي تعريف "منشأة استثمارية" . ويتم إعادة تقييم هذه الاستنتاجات سنوياً أو في حال طرأ أي تغيرات على هذه الخصائص.

عقود الإيجار - تقدير معدل الاقتراض الإضافي

لا يمكن للشركة تحديد معدل الربح الضمني في عقود الإيجار بسهولة، وعليه يُستخدم معدل الاقتراض الإضافي لقياس التزامات الإيجار.يمثل معدل الاقتراض الإضافي معدل العمولة الذي يتعين على الشركة دفعها لاقتراض الأموال اللازمة للحصول على أصل ذو قيمة مماثلة لأصل حق الاستخدام في بيئة اقتصادية مماثلة، لفترة مماثلة وبضمان مماثل. وبالتالي يعكس معدل الاقتراض الإضافي "المبلغ الذي قد

إن تقييم الترابط بين معدلات التعثر التاريخي الملحوظة والظروف الاقتصادية المتوقعة وخسائر الائتمان المتوقعة يعتبر تقديراً جوهرياً. إن مبلغ خسائر الائتمان المتوقعة يعتبر حساساً تجاه التغيرات في الظروف والأوضاع الاقتصادية المتوقعة وكذلك الأمان المتاح. كما أن احتساب خسارة الائتمان التاريخية للشركة والظروف الاقتصادية المتوقعة قد لا تمثل التعثر الفعلي للعميل في المستقبل. تم الإفصاح عن المعلومات حول خسائر الائتمان المتوقعة حول الموجودات المالية للشركة في الإيضاح (24).

الانخفاض في قيمة الموجودات غير المالية

يتم فحص القيم الدفترية للموجودات غير المالية في نهاية كل فترة تقريرمالي أو أكثر لتحديد ما إذا كان هنالك مؤشراً على حدوث انخفاض في القيمة. وفي حال وجود مثل هذا المؤشر، يتم تقدير قيمة الأصل القابلة للاسترداد.

يتم اثبات خسارة الانخفاض في القيمة عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المولدة للنقد القيمة القابلة للاسترداد. وتمثل القيمة القابلة للاسترداد للأصل أو الوحدة المولدة للنقد الأعلى ما بين القيمة قيد الاستخدام والقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع . وفي سياق تقييم القيمة قيد الاستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمها الحالية باستخدام معدل خصم قبل الزكاة والذي يعكس تقييمات السوق الحالية من حيث القيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالأصل. أما القيمة العادلة ناقصاً تكلفة البيع فتستند إلى أسعار السوق التي يمكن ملاحظتها أو، في حال عدم توفرها، فتستند إلى الأسعار التقديرية لموجودات مماثلة، وفي حال عدم توفرها، تستند إلى احتساب التدفقات النقدية المستقبلية المخصصة.

الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات

تقوم إدارة الشركة بتحديد الأعمار الإنتاجية المقدرة للممتلكات والمعدات لأغراض حساب الاستهلاك. يتم تحديد هذه التقديرات بعد الأخذ في الاعتبار الاستعمال المتوقع للموجودات أو التلف الطبيعي. وتقوم الإدارة بفحص القيمة المتبقية والأعمار الانتاجية سنوياً، ويتم تعديل مصروفات الاستهلاك المستقبلية في حال اعتقاد الإدارة بأن الأعمار الانتاجية تختلف عن التقديرات السابقة.

التقييم الاكتواري لالتزامات منافع الموظفين

يتم تحديد تكلفة منافع نهاية الخدمة ("منافع موظفين") بموجب برنامج منافع محددة غير ممولة باستخدام تقييمات اكتوارية.

يتضمن التقييم الاكتواري إجراء العديد من الافتراضات التي قد تختلف عن التطورات الفعلية في المستقبل، والتي

3-3 قياس القيمة العادلة

تقوم الشركة بقياس الأدوات المالية مثل المشتقات، والموجودات غير المالية مثل الاستثمارات العقارية، بالقيمة العادلة بتاريخ كل قائمة مركز مالي.

إن القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه عند بيع أصل ما أو سداده عند تحويل مطلوبات ما بموجب معاملة نظامية تتم بين متعاملين في السوق بتاريخ القياس. يحدد قياس القيمة العادلة بافتراض أن معاملة بيع الموجودات أو تحويل المطلوبات قد تتم إما:

- في السوق الرئيسي للموجودات أو المطلوبات، أو
- من خلال السوق الأكثر منفعة للأصل أو الالتزام في ظل غياب السوق الرئيسية.

إن الأسواق الرئيسية أو الأسواق الأكثر فائدة يجب أن تكون قابلة للوصول إليها من قبل الشركة. يتم قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي يستخدمها المتعاملين بالسوق عند تسعير الأصل أو الالتزام، وبافتراض أن تصرف المتعاملين في السوق يحقق منافعهم الاقتصادية. إن قياس القيمة العادلة لأصل ما غير مالي يأخذ بعين الاعتبار قدرة الطرف المتعامل في السوق على تحقيق منافع اقتصادية من خلال الاستخدام الأمثل والأفضل لذلك الأصل أومن خلال بيعه إلى متعامل آخر في السوق سيقوم باستخدامه بالطريقة المثلى.

تستخدم الشركة طرق تقويم ملائمة وفقاً للظروف، وتتوفر بشأنها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة وزيادة استخدام المدخلات القابلة للملاحظة وتقليل استخدام المدخلات غير القابلة للملاحظة.

تصنف كافة الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة أوالافصاح عنها في القوائم المالية ضمن التسلسل الهرمي لمستويات القيمة العادلة المذكورة أدناه وعلى أساس مدخلات المستوى الأدنى الهامة لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى 1: الأسعار المتداولة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات أو مطلوبات مماثلة.
- المستوى 2: طرق تقييم تعتبر مدخلات المستوى الأدنى - الهامة لقياس القيمة العادلة - قابلة للملاحظة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.
- المستوى 3: أساليب تقييم يكون فيها الحد الأدنى من المعطيات الجوهرية غير ملحوظة لقياس القيمة العادلة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم إثباتها في القوائم المالية بالقيمة العادلة بشكل متكرر، تقوم الشركة بالتأكد فيما إذا تم التحويل بين التسلسل الهرمي لمستويات القيمة العادلة وذلك بإعادة تقويم التصنيف (على أساس مدخلات المستوى الأدنى الهامة لقياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة مالية.

4-3 أدوات مالية

الأداة المالية هي أي عقد يؤدي إلى تعظيم قيمة الأصل المالي لمنشأة واحدة ولاللتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى.

1) الموجودات المالية

الاعتراف الأولي والقياس

تصنف الموجودات المالية، عند الاعتراف الأولي لها،لقياسهالاحقا بالتكلفة المطفأة ، أوبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، أوبالقيمة العادلة من خلال الربح أوالخسارة.

يعتمد تصنيف الموجودات المالية عند التسجيل الأولي على خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصل المالي ونموذج أعمال الشركة للإدارتها. باستثناء الذمم المدينة التي لا تتضمن عنصر تمويل جوهري، تقوم الشركة في بداية الأمر بقياس الأصل المالي بقيمته العادلة مضافا إليها تكاليف المعاملة، في حالة الأصل المالي غير المصنف بالقيمة العادلة من خلال الربح أوالخسارة. ويتم قياس الذمم المدينة التي تتضمن عنصر تمويل جوهري بسعر المعاملة المحدد بموجب المعيارالدولي للتقريرالمالي (15) الإيرادات من العقود من العملاء.

من أجل تصنيف الأصل المالي وقياسه بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يجب أن ينتج عنها تدفقات نقدية والتي هي "فقط مدفوعات لأصل المبلغ أوفائدة على أصل المبلغ القائم". يشار إلى هذا التقييم على أنه اختبار لـ "مدفوعات أصل المبلغ أوفائدة على أصل المبلغ القائم" ويتم على مستوى الأداة.

يشير نموذج أعمال الشركة في إدارة الموجودات المالية إلى كيفية قيام الشركة بإدارة موجوداتها المالية من أجل إيجاد تدفقات نقدية. يحدد نموذج الأعمال ما إذا كانت التدفقات النقدية ستنشأ من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أومن بيع الموجودات المالية أو كليهما. يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية المصنفة والمقاسة بالتكلفة المطفأة في نطاق نموذج أعمال يهدف الى الاحتفاظ بالموجودات المالية من أجل تحصيل تدفقات نقدية تعاقدية منها، بينما يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية المصنفة والمقاسة

بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في نطاق نموذج أعمال يهدف الى الاحتفاظ بها للحصول على تدفقات نقدية تعاقدية منها وبيعها.

يتم إثبات عمليات شراء أو بيع الموجودات المالية - التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الفترة الزمنية التي تنص عليها الأنظمة أو تلك المتعارف عليها بالسوق (المعاملات الاعتيادية) - بتاريخ التداول، أي التاريخ الذي تلتزم فيه الشركة بشراء أو بيع الأصل.

القياس اللاحق

لأغراض القياس اللاحق، يتم تصنيف الموجودات المالية ضمن الفئات التالية:

أ) الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة

ب) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخرمع إعادة تصنيف الأرباح أوالخسائر المتراكمة (أدوات الدين)

ج) موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مع عدم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة عند التوقف عن الإثبات (أدوات حقوق الملكية)

د) لموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

أ) الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة (أدوات الدين)

تقوم الشركة بقياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة في حال استيفاء الشرطين التاليين:

- الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج عمل بهدف تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
- أن ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي، في تواريخ محددة، تدفقات نقدية تمثل فقط دفعات من المبلغ الأصلي والعمولة على المبلغ الأصلي القائم.

يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة لاحقاً باستخدام طريقة معدل الربح الفعّال وتخضع لانخفاض القيمة. يتم الاعتراف بالأرباح أوالخسائر في قائمة الربح أو الخسارة عند التوقف عن إثبات الأصل أو تعديله أو انخفاض قيمته. تشتمل الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة على نقد لدى البنوك والذمم المدينة والمبالغ المدفوعة مقدماً والذمم المدينة الأخرى.

ب) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل

الشامل الآخر(أدوات الدين)

فيما يخص أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، تُدرج إيرادات الربح وإعادة تقييم صرف العملات الأجنبية وخسائر الانخفاض في القيمة أو أثبات القيود في قائمة الربح او الخسارة وتحتسب بنفس طريقة الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة. تُدرج تغيرات القيمة العادلة المتبقية في الدخل الشامل الآخر عند الاستبعاد، فإن التغير في القيمة العادلة المتراكم المدرج في الدخل الشامل الآخر يعاد تصنيفه في قائمة الربح اوالخسارة.

حالياً، لا يوجد لدى الشركة أي موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

ج) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل

الشامل الآخر(أدوات حقوق الملكية)

عند الاعتراف الأولي، يمكن للشركة أن تختار تصنيف استثماراتا في حقوق الملكية بشكل غير قابل للإلغاء كأدوات حقوق ملكية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما تستوفي تعريف حقوق الملكية بموجب معيار المحاسبة الدولي (32) "الأدوات المالية: العرض" وغيرمحتفظ بها للمتاجرة. يتم تحديد التصنيف على أساس كل أداة على حدة.

لا يعاد تصنيف الأرباح أوالخسائر الناتجة عن هذه الموجودات المالية مطلقاً إلى قائمة الربح أوالخسارة. يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح كإيرادات أخرى في قائمة الربح أوالخسارة عند ثبوت الحق في استلامها، إلا عندما تستفيد الشركة من هذه المتحصلات كإسترداد جزء من تكلفة الأصل المالي، وفي هذه الحالة، يتم تسجيل الأرباح في الدخل الشامل الآخر. إن الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لا تخضع لاختبارالانخفاض في القيمة.

حالياً، لا يوجد لدى الشركة أي موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

د) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو

الخسارة

تشتمل الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أوالخسارة على الموجودات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة والموجودات المالية التي تم تصنيفها عند الاثبات الأولي بالقيمة العادلة من خلال الربح أوالخسارة أو الموجودات المالية التي يجب قياسها بالقيمة العادلة بشكل إلزامي. تصنف

5-3 الانخفاض في قيمة الموجودات المالية وغير المالية

الموجودات المالية

تقوم الشركة . بتاريخ اعداد كل تقرير مالي بإجراء تقييم للتأكد من وجود دليل موضوعي على انخفاض في قيمة اصل مالي ما او مجموعة من الموجودات المالية. يعتبر الأصل المالي أو مجموعة من الموجودات المالية منخفضة القيمة في حالة وجود دليل موضوعي على وجود الانخفاض نتيجة لوقوع حدث واحد او اكثر بعد الاثبات الأولي للأصل ("حدث خسارة" تم تكبده) وأن حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي او لمجموعة الموجودات المالية التي يمكن قياسها بشكل موثوق به. يشتمل الدليل على وقوع الانخفاض على وجود مؤشرات توحى بأن المدين أو مجموعة من المدينين تعاني من صعوبات مالية هامة، عجز أو إخفاق في سداد العمولة أو أصل المبلغ، أو احتمال الدخول في الإفلاس او اعادة هيكلية مالية أخرى. وعندما تشير البيانات القابلة للملاحظة إلى وجود انخفاض قابل للقياس في التدفقات المالية المستقبلية المقدرة مثل التغيرات في الظروف الاقتصادية المرتبطة بحالات التعثر في السداد.

تقوم الشركة بإثبات مخصص خسائر الائتمان المتوقعة لجميع الموجودات المالية غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. بالنسبة للذمم المدينة، تستخدم الشركة الطريقة المبسطة عند احتساب خسائر الائتمان المتوقعة، عليه، لا تقوم الشركة بمتابعة التغيرات في مخاطر الائتمان. ولكن تقوم بدلاً من ذلك بإثبات مخصص خسارة بناءً على خسائر الائتمان المتوقعة على مدى العمر الزمني بتاريخ كل تقرير مالي. تأخذ الشركة في الاعتبار أيضاً الاوراق المالية الأساسية وحقوق المطالبة. وفي جميع الحالات، لدى الشركة الحق في اولوية المطالبة كمدير موجودات للتدفقات النقدية التي تحققها المنشأة المستثمر بها المعنية. قامت الشركة بإنشاء مصفوفة مخصصات استنادًا إلى الخبرة السابقة في خسائر الائتمان. والتي يتم تعديلها بالعوامل المستقبلية الخاصة بالمدينين والبيئة الاقتصادية.

تعتبر الشركة أن الأصل المالي متعثراً اذا لم تتم الدفعات وفقاً للبنود التعاقدية التي قد تختلف من طرف ملتزم إلى آخر. لكن في بعض الحالات، يمكن للشركة أيضاً اعتبار الأصل المالي متعثراً عندما تشير المعلومات الداخلية والخارجية إلى أنه من غير المحتمل أن تستلم الشركة المبالغ التعاقدية القائمة بالكامل قبل أن تأخذ بالاعتبار أية تعزيزات ائتمانية محتفظ بها من قبل الشركة. يتم شطب أصل مالي عندما لا يكون هناك أي توقعات معقولة لاسترداد التدفقات النقدية التعاقدية.

الموجودات غير المالية

تقوم الشركة. بتاريخ كل تقرير مالي. بإجراء تقييم للتأكد من وجود أي مؤشر على وجود انخفاض في قيمة أصل ما. وفي حالة وجود مثل هذا الدليل أوعندما يكون مطلوباً إجراء الاختبار السنوي للتأكد من وجود الانخفاض في القيمة، تقوم الشركة بتقدير القيمة القابلة للاسترداد لذلك الأصل. إن القيمة القابلة للاسترداد للأصل هي القيمة العادلة للأصل أوالوحدات المولدة للنقد ناقصاً تكاليف الاستبعاد وقيمتها قيد الاستعمال - أيهما أعلى. يتم تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف الاستبعاد بالأخذ في الاعتبار معاملات السوق الأخيرة. في حال عدم القدرة على تحديد هذه المعاملات، يتم استخدام نموذج تقييم ملائم. يتم تقييم القيمة قيد الاستعمال بخضم التدفقات النقدية المستقبلية التقديرية لقيمتها الحالية باستخدام معدل الخصم ما قبل الزكاة لتعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالأصل. يتم تحديد المبلغ القابل للاسترداد للموجودات الفردية، ما لم ينتج الأصل تدفقات نقدية إلى الشركة مستقلة بصورة كبيرة عن تلك الناتجة عن الموجودات الأخرى أو مجموعات الموجودات. عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المولدة للنقد قيمتها القابلة للاسترداد، فإن الأصل يعتبر منخفض القيمة ويتم تخفيضه لقيمته القابلة للاسترداد.

يتم إثبات خسائر الانخفاض في القيمة في قائمة الربح أو الخسارة. فيما يتعلق بالخسائر الناتجة عن الانخفاض في القيمة للوحدة المولدة للنقد يتم توزيعها مبدئياً لتخفيض القيمة الدفترية لأي شهرة موزعة على الوحدات. ومن ثم يتم تخفيض القيم الدفترية للموجودات الأخرى في الوحدة (مجموعة من الوحدات) على أساس نسبي. يتم تحديد انخفاض القيمة للشهرة من خلال تقييم القيمة القابلة للاسترداد لكل وحدة مولدة للنقد (أو مجموعة من الوحدات المولدة للنقد) التي تتعلق بالشهرة. عندما تكون القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المولدة للنقد أقل من قيمتها الدفترية، يتم الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة. لا يمكن عكس خسائر الانخفاض في القيمة التي تتعلق بالشهرة في الفترات المستقبلية.

6-3 الاستثمارات العقارية

الاستثمارات العقارية هي محتفظ بها من أجل عوائد الایجار طويلة الأجل أو لتعظيم رأس المال أو كليهما ولا يتم استغلالها من قبل الشركة. تقاس الاستثمارات العقارية بداية "بالتكلفة" بما فيها تكاليف المعاملات. لاحقاً للاعتراف الأولی، ووفقا لمتطلبات أنظمة هيئة السوق المالية، تحدد سياسة الشركة قياس الاستثمارات العقارية باستخدام "نموذج التكلفة".

يتم إلغاء الاعتراف بالاستثمارات العقارية عندما يتم استبعادها أو سحبها بصورة دائمة من الاستخدام أو عندما لا يتوقع من استبعادها أي منافع اقتصادية مستقبلية. يدرج الفرق بين صافي متحصلات الاستبعاد والقيمة الدفترية للأصل في قائمة الربح أو الخسارة في الفترة التي يتم فيها التوقف عن الإثبات.

تتم التنقلات من وإلى الاستثمارات العقارية فقط عندما يكون هناك تغير في الاستخدام بالنسبة للتنقلات من الاستثمارات العقارية إلى العقارات المشمولة من المالك، تعتبر التكلفة المفترضة بشأن المحاسبة اللاحقة بمثابة القيمة العادلة بتاريخ تغير الاستخدام. وإذا أصبح العقار الذي يشغله المالك عقاراً استثمارياً تقوم الشركة عندئذ بمعاملة هذا العقار وفقاً للسياسة المبينة تحت بند الممتلكات والمعدات حتى تاريخ تغير الاستعمال.

7-3 الممتلكات والمعدات

تُسجل الممتلكات والمعدات بالتكلفة مخصوماً منها الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. لا يتم استهلاك الأرض المملوكة والأعمال الرأسمالية تحت التنفيذ. تستهلك التكلفة ناقصاً القيمة التقديرية المتبقية للممتلكات والمعدات الأخرى بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الانتاجية المقدرة للموجودات.

يتم مراجعة القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات للتأكد من وجود انخفاض في قيمتها وذلك عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى عدم إمكانية استرداد القيمة الدفترية. وفي حالة وجود مثل هذا الدليل وزيادة القيمة الدفترية عن القيمة القابلة للاسترداد المقدرة، عندئذ تخفض الموجودات إلى قيمتها القابلة للاسترداد التي تمثل القيمة الأعلى للقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع والقيمة الحالية.

تطفاً تحسينات المباني المستأجرة / الموجودات بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي للتحسينات / الموجودات أو فترة الإيجار، أيهما أقصر.

يتم تحميل مصروفات الإصلاح والصيانة على الدخل. أما التحسينات التي تزيد في قيمة الموجودات أو تطيل أعمارها بصورة جوهرية فتتم رسملتها. تضاف الأرباح أو الخسائر من بيع الممتلكات والمعدات أو إيقافها عن العمل في قائمة الربح أو الخسارة.

فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة للممتلكات والمعدات:

السنوات	
مباني	25
تحسينات على المأجور	4 و 11
مكاتب وأجهزة حاسب آلي	4-3
أثاث وتجهيزات	4
سيارات	5

8-3 الموجودات الائتمانية

إن الموجودات المحتفظ بها كأمانة أو بصفة ائتمانية لا تعتبر موجودات للشركة وبالتالي لا يتم إدراجها في القوائم المالية. مفصّل عن تفاصيل هذه الموجودات في الإيضاح 26 في القوائم المالية.

9-3 المخصصات

تُدرج المخصصات عندما يكون لدى الشركة التزام (نظامي أو ضمني) ناشئ عن حدث سابق ويكون هناك احتمال أن يُطلب من الشركة سداد هذا الالتزام من خلال تدفقات نقدية إلى خارج الشركة تجسد منافع اقتصادية ويكون بالإمكان إجراء تقدير يعتد به لمبلغ الالتزام. وحيثما تتوقع الشركة سداد بعض أو جميع المخصصات، فيتم تسجيل السداد كأصل مستقل ولكن فقط عندما يكون السداد مؤكداً فعلياً. يتم عرض المصروف المتعلق بالمخصص في قائمة الربح أو الخسارة بعد خصم أية مبالغ مستردة.

وإذا كان أثر القيمة الزمنية للنقود جوهريًا، فإنه يتم خصم المخصصات باستخدام معدل ما قبل الزكاة الحالي والذي يعكس، عندما يكون ملائقًا، المخاطر المتعلقة بالالتزام. وعند استخدام الخصم، يتم إثبات الزيادة في المخصص الناتجة عن مرور الوقت كتكلفة تمويل.

10-3 عقود الإيجار

تقوم الشركة عند نشأة العقد بتحديد ما إذا كان العقد يعتبر إيجار أو ينطوي عليه عقد إيجار. وذلك، إذا ما تم بموجب العقد نقل الحق في السيطرة على استخدام أصل محدد لسنة محددة نظير مقابل لذلك.

الشركة كمستأجر

تقوم الشركة بتطبيق طريقة واحدة للاعتراف بكافة عقود الإيجار وقياسها، فيما عدا عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة. تقوم الشركة بإثبات التزامات الإيجار لسداد دفعات الإيجار وموجودات حق الاستخدام التي تمثل الحق في استخدام الموجودات الأساسية.

موجودات حق الاستخدام

تقوم الشركة بإدراج الموجودات حق الاستخدام في تاريخ بدء عقد الإيجار (تاريخ توافر الأصل حق استعمال الموجودات) في حال كانت جوهرية. يتم قياس موجودات حق الاستخدام بالتكلفة ناقصاً أي استهلاك متراكم وخسائر انخفاض في القيمة وتُعدل بحسب أي إعادة قياس لالتزامات عقود الإيجار. تتضمن تكلفة الموجودات حق الاستخدام قيمة التزامات عقود الإيجار المسجلة والتكاليف المباشرة الأولية ودفعات الإيجار المدفوعة في أو قبل تاريخ بداية العقد ناقص أي مزايا إيجار مستلمة. يتم استهلاك موجودات حق الاستخدام على أساس القسط الثابت على العمر الانتاجي التقديري وفترة الإيجار، أيهما أقصر.

إذا كانت ملكيه الأصل المستأجر تنتقل إلى الشركة في نهاية مدة الإيجار أو أن التكلفة تعكس ممارسه خيار الشراء، فيحتسب الاستهلاك باستخدام العمر الإنتاجي المقدر للأصل. تخضع موجودات حق الاستخدام للانخفاض في القيمة.

التزامات عقود إيجار

في بداية عقد الإيجار، تقوم الشركة بإدراج التزامات الإيجار المُقاسة بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار طوال مدة الإيجار. تتضمن دفعات الإيجار دفعات ثابتة (تتضمن الدفعات الثابتة غير الجوهرية) ناقصاً أي مزايا إيجار مستحقة الاستلام، ودفعات إيجار متغيرة القيمة بناءً على المؤشر أو المعدل، والمبالغ المتوقعة دفعها مقابل ضمانات المبالغ المتبقية، كما تشمل دفعات الإيجار أيضًا على سعر ممارسة خيار الشراء الذي من المؤكد بصورة معقولة أن تمارسه الشركة ودفعات الغرامات الخاصة بإنهاء عقد الإيجار. إذا كانت فترة الإيجار تظهر ممارسة الشركة لخيار الإنهاء، يتم إثبات دفعات الإيجار المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل كمصروفات (ما لم تكن متكبدة لإنتاج البضائع) في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الشرط الذي يؤدي إلى الدفع.

عند احتساب القيمة الحالية لدفعات الإيجار، تستخدم الشركة معدل الاقتراض المتزايد في تاريخ ابتداء عقد الإيجار لأن معدل الربح في عقد الإيجار لا يتم تحديده على الفور. بعد بداية العقد يتم زيادة مبلغ التزامات الإيجار ليعكس تزايد الربح وانخفاض المبلغ عند دفع الإيجارات. كما أنه يتم إعادة قياس القيمة الدفترية لالتزامات الإيجار إذا ما كان هناك تعديل أو تغير في مدة العقد أو تغير في مدفوعات الإيجار (مثل تغيرات في المدفوعات المستقبلية الناتجة عن التغير في المؤشر أو المعدل المستخدم لتحديد مدفوعات الإيجار) أو تغير في تقييم خيار شراء الأصل الأساسي. يدرج عكس قيد تكلفة بند التمويل ضمن قائمة الربح او الخسارة.

عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الأصول منخفضة القيمة

تقوم الشركة بتطبيق الإعفاء من إثبات عقود الإيجار قصيرة الأجل على عقود الإيجار قصيرة الأجل الخاصة (أي عقود الإيجار التي تبلغ مدتها 12 شهرًا أو أقل اعتبارًا من تاريخ بدء الإيجار ولا تتضمن خيار الشراء). كما تقوم بتطبيق استثناء الاعتراف بعقود الإيجار للموجودات المنخفضة القيمة على ما لديها من عقود إيجار لموجودات تُعتبر منخفضة القيمة. يتم إدراج دفعات الإيجار المتعلقة بعقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة كمصروف على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار في قائمة الربح أو الخسارة.

11-3 التزامات منافع الموظفين

تقوم الشركة بتشغيل برنامج منافع نهاية الخدمة للموظفين.

يتطلب تكوين مخصص حول منافع نهاية الخدمة وفقاً لنظام العمل السعودي على أساس طول فترة خدمة الموظف.

يتم احتساب صافي التزام الشركة فيما يتعلق بخطط المنافع المحددة بشكل منفصل لكل خطة من خلال تقدير مقدار المنفعة المستقبلية التي كسبها الموظفون مقابل الخدمات في الفترات الحالية والسابقة. يتم خصم الفوائد لتحديد قيمتها الحالية وأي تكاليف خدمة سابقة غير معترف بها.

إن معدل الخصم المستخدم هو عائد السوق على السندات الحكومية كما في تاريخ التقرير المالي والتي لها تواريخ استحقاق تقارب مدة التزامات الشركة. يتم تحديد تكلفة تقديم المنافع بموجب برامج المنافع المحددة باستخدام طريقة ائتمان الوحدة المتوقعة لتحديد القيمة الحالية للشركة للالتزام من قبل خبير اكتواري مؤهل. يتكون التزام المنافع المحددة مما يلي:

- تكلفة الخدمة (بما فيها تكلفة الخدمة الحالية وتكلفة الخدمة السابقة والمكاسب والخسائر عند تخفيض البرنامج أو تسويته).
- صافي مصروف الربح / الإيرادات.
- مكاسب / (خسائر) إعادة القياس.

تعترف الشركة وتعرض أول عنصرين من تكاليف التزام المنافع المحددة في الربح او الخسارة. تُدرج المكاسب / (الخسائر) نتيجة إعادة قياس التزام منافع الموظفين في الدخل الشامل الآخر مباشرة. تُحتسب مكاسب / (خسائر) تقليص البرنامج كتكلفة خدمة سابقة في الربح او الخسارة في الفترة التي تم تعديل البرنامج فيها.

يجب على الشركات في المملكة العربية السعودية أيضاً المساهمة في برنامج منافع تمتلكه الدولة، المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، بحيث يتم تقديم مساهمة شهرية محددة وفقاً لبرنامج المنافع وذلك استناداً إلى نسبة محددة من تكلفة الرواتب وفقاً للنظام. وتُدرج هذه المساهمات كمصروف عند تقديم الموظفين خدماتهم التي تجعلهم يستحقون هذه المساهمات. تُصنف أي مبالغ غير مدفوعة كمبالغ مستحقة الدفع.

يتم أيضاً إدراج التزام مقابل المنافع المستحقة الدفع للموظفين فيما يتعلق بالأجور والرواتب والإجازات السنوية والمنافع الأخرى ذات الصلة في الفترة التي يتم تقديم الخدمات بها كمبلغ غير مخصص من المنافع المتوقع دفعها وتصنف كمبالغ مستحقة الدفع.

12-3 تحقق الإيرادات

الإيرادات هي اجمالي تدفق منافع اقتصادية ناتجة عن أنشطة التشغيل العادية للشركة عندما تؤدي هذه التدفقات إلى زيادة في حقوق الملكية. بخلاف الزيادات التي تتعلق بالمساهمات في حقوق الملكية للمساهمين. تُقاس الإيرادات بالقيمة العادلة للثمن المستلم او المستحق الاستلام. يتم الاعتراف بالإيرادات إلى الحد الذي يكون فيه من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية إلى الشركة ويمكن قياس الإيرادات بشكل موثوق به بغض النظر عن وقت السداد ويمكن تحديد التكاليف ويمكن قياسها بطريقة يُعتد بها.

تطبيق الشركة طريقة من خمس خطوات لتحديد متى يتم إثبات الإيرادات وبأي مبلغ.

الخطوة (1): تحديد العقد المبرم مع العميل

الخطوة (2): تحديد التزامات الأداء في العقد

الخطوة (3): تحديد سعر المعاملة

الخطوة (4): توزيع سعر المعاملة على التزامات الأداء في العقد

الخطوة (5): إثبات الإيرادات عند أحوال وفاء المنشأة بالتزام الأداء

بالتالي، تدرج الشركة الإيرادات عندما او في حال تأدية التزام الأداء أي نقل السيطرة على الخدمات المتعلقة بالتزام الأداء المعني إلى العميل.

إن معايير الاعتراف المحددة والمذكورة ادناه يجب أيضاً أن يتم الاعتراف بها.

- إن الرسوم الثابتة المستلمة بموجب اتفاقيات الخدمات المالية غير مستردة. يتم تسجيلها في البداية كإيرادات غير مكتسبة محققة ويتم اكتسابها لاحقاً عند استيفاء مراحل الأداء ذات العلاقة أو عند إلغاء الاتفاقية.
- تسجل رسوم النجاح عندما تصدر التمويلات ذات الصلة بنجاح للعميل.
- تسجل رسوم الإدارة والحفظ في الوقت المناسب على أساس زمني.

- تسجل إيرادات التمويل من ودائع المراجعة في الوقت المناسب على أساس التوزيع وفقاً لشروط التعاقد.

- تسجل إيرادات توزيعات الأرباح عند نشوء وقت استلام المدفوعات.

13-3 المصروفات

تتكون مصروفات البيع والتسويق بصفة رئيسية من التكاليف التي يتم إنفاقها على التسويق. يتم تصنيف جميع المصروفات الأخرى كمصروفات عمومية وإدارية.

14-3 الزكاة

الزكاة

تخضع الشركة للزكاة وفقاً للأنظمة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك ("الهيئة")، ويتم تحميلها على قائمة الربح او الخسارة. تحتسب المبالغ الإضافية - إن وجدت - والتي قد تصبح مستحقة عند الانتهاء من الربط في السنة التي يتم فيها الانتهاء من الربط.

ضريبة الاستقطاع

تستقطع شركات الشركة ضرائب على المعاملات مع جهات غير مقيمة وتوزيعات أرباح مدفوعة إلى مساهمين أجنب وفقاً للأنظمة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك والتي لا يتم إدراجها كمصروف باعتبارها التزام على الطرف المقابل والتي يتم اقتطاع الضرائب نيابة عنه.

15-3 توزيعات الأرباح

تعترف الشركة بالتزام للقيام بتوزيعات أرباح نقدية للمساهمين عند الموافقة على توزيع الأرباح ولا تصبح من اختصاص الشركة. يتم الاعتراف بالمبلغ المقابل مباشرة في قائمة التغيرات في حقوق المساهمين.

16-3 ضريبة القيمة المضافة

تعترف الشركة بالتزام للقيام بتوزيعات أرباح نقدية للمساهمين عند الموافقة على توزيع الأرباح ولا تصبح من اختصاص الشركة. يتم الاعتراف بالمبلغ المقابل مباشرة في قائمة التغيرات في حقوق المساهمين.

4- المعايير الصادرة لكن لم تدخل حيز التنفيذ بعد

فيما يلي بيان بالمعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول حتى تاريخ إصدار القوائم المالية. تعتزم الشركة تطبيق هذه المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة، إذا ينطبق ذلك، عند سريانها.

المعيار الدولي للتقرير المالي (18): العرض والإفصاح في القوائم المالية

في أبريل 2024، أصدر مجلس المعايير الدولية للمحاسبة المعيار الدولي للتقرير المالي (18)، والذي يحل محل معيار المحاسبة الدولي (1) "عرض القوائم المالية". يقدم المعيار

تسري التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2026م مع السماح بالتطبيق المبكر لتصنيف الموجودات المالية والافصاحات ذات الصلة فقط. لا تتوقع الشركة أن التعديلات سيكون لها أثرا جوهريا على القوائم المالية للشركة.

التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقرير المالي- الاصدار(11)

في يوليو 2024، أصدر مجلس المعايير الدولية للمحاسبة تسع تعديلات محدودة النطاق كجزء من تحسيناته الدورية لمعايير التقارير المالية الدولية. تتضمن هذه التعديلات توضيحات وتبسيطات وتصحيحات أو تغييرات لتحسين الاتساق في المعيار الدولي للتقرير المالي (1) "تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة"، والمعيار الدولي للتقرير المالي (7) "الأدوات المالية: الإفصاح" والإرشادات المصاحبة له حول تنفيذ المعيار الدولي للتقرير المالي (7)، المعيار الدولي للتقرير المالي (9) "الأدوات المالية"، المعيار الدولي للتقرير المالي (10) "القوائم المالية الموحدة"، ومعيار المحاسبة الدولي (7) "قائمة التدفقات النقدية". تسري التعديلات على فترات التقرير التي تبدأ في 1 يناير 2026 أو بعد ذلك التاريخ. يسمح بالتطبيق المبكر ويجب الإفصاح عنها.

ليس من المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للشركة.

في نهاية فترة التقرير، يجب أن تكون المنشأة عبارة عن شركة تابعة كما هو محدد في المعيار الدولي للتقرير المالي (10)، ولا تخضع للمساءلة العامة ويجب أن يكون لها شركة أم (نهائية أو وسيطة) تتقوم بإعداد قوائم مالية موحدة متاحة للاستخدام العام، والتي تتوافق مع المعايير الدولية للتقرير المالي.

يسري المعيار الدولي للتقرير المالي (19) على فترات التقرير التي تبدأ في 1 يناير 2027 أو بعد ذلك التاريخ، مع السماح بالتطبيق المبكر. هذا التعديل لا ينطبق على الشركة.

التعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية– التعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي (9) والمعيار الدولي للتقرير المالي (7)

في مايو 2024، أصدر مجلس المعايير الدولية للمحاسبة تعديلات على المعيار الدولي للتقرير المالي (9) والمعيار الدولي للتقرير المالي (7)، تعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية ("التعديلات"). تتضمن التعديلات:

- توضيح بشأن التوقف عن إثبات الالتزام المالي في "تاريخ التسوية"، وتطبيق خيار سياسة محاسبية (في حال استيفاء شروط محددة) للتوقف عن إثبات المطلوبات المالية التي تمت تسويتها باستخدام نظام دفع إلكتروني قبل تاريخ التسوية.
- إرشادات إضافية حول كيفية تقييم التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية ذات الخصائص البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وما يشبهها.
- توضيحات حول ما يُمثل "خصائص حق عدم الرجوع" وخصائص الأدوات المرتبطة تعاقدًا.
- طرح إفصاحات للأدوات المالية ذات الخصائص المحتملة ومتطلبات إفصاح إضافية لأدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

الدولي للتقرير المالي (18) متطلبات جديدة للعرض ضمن قائمة الربح أو الخسارة، بما في ذلك المجاميع والمجاميع الفرعية المحددة. وعلاوة على ذلك، يتعين على المنشآت تصنيف جميع الإيرادات والمصروفات ضمن قائمة الربح أو الخسارة في واحدة من خمس فئات: تشغيلية، واستثمارية، و تمويلية، و ضرائب الدخل، والعمليات المتوقفة، حيث إنّ الفئات الثلاث الأولى منها جديدة.

كما يتطلب الإفصاح عن مقاييس الأداء المُعرّفة من قبل الإدارة ، والإجماليات الفرعية للإيرادات والمصروفات، ويتضمن متطلبات جديدة لتجميع وتفصيل المعلومات المالية بناءً على "الأدوار" المحددة للقوائم المالية الأساسية والإيضاحات المتممة لها.

بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء تعديلات محدودة النطاق على معيار المحاسبة الدولي (7) "قائمة التدفقات النقدية"، والتي تتضمن تعديل نقطة البداية لتحديد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وفقًا للطريقة غير المباشرة، من "الربح أوالخسارة" إلى "الربح أوالخسارة التشغيلية" وإزالة الخيارحول تصنيف التدفقات النقدية من توزيعات الأرباح والفائدة. بالإضافة إلى ذلك، هناك تعديلات لاحقة على العديد من المعايير الأخرى. يسري المعيار الدولي للتقرير المالي (18)، والتعديلات على المعايير الأخرى، على فترات التقرير التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2027، ولكن يُسمح بالتطبيق المبكر ويجب الإفصاح عنه. سيتم تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي (18) بأثر رجعي. وتعمل الشركة حاليا على تحديد جميع الآثار التي قد تترتب على هذه التعديلات على القوائم المالية الأساسية والإيضاحات المتممة لها.

المعيار الدولي للتقرير المالي (19) الشركات التابعة التي لا تخضع للمساءلة العامة: الافصاحات

في مايو 2024، أصدر مجلس المعايير الدولية للمحاسبة المعيار الدول ي للتقرير المالي (19)، الذي يسمح للمنشآت المؤهلة باختيار تطبيق متطلبات إفصاح مخفضة مع الاستمرار في تطبيق متطلبات الإعراف والقياس والعرض الوارده في معايير التقارير المالية الدولية الأخرى. ولكي تكون المنشأة مؤهلة،

5 - ودائع المrabحة

31 ديسمبر 2024م ريال سعودي (بالآلاف)	31 ديسمبر 2025م ريال سعودي (بالآلاف)			
221,398	180,436	75,251	88,647	أتعاب إدارة وحفظ ورسوم اشتراك واتعاب أداء وهيكله
296,945	256,361			
		71,100	26,700	وديعة مرابحة خلال السنة وأرصدها مع المنشآت المستثمر بها
200	200	(71,800)	(26,700)	ودائع مرابحة مستحقة خلال السنة مع المنشآت المستثمر بها

ب) الشركة، كمدير أصول، تتكبد مصروفات نيابة عن المنشآت المستثمر بها ضمن دورة الأعمال العادية.

ج) يتكون كبار موظفي الإدارة من أعضاء مجلس إدارة الشركة وكبار موظفي الإدارة الذين لديهم صلاحيات ومسئوليات تخطيط وتوجيه وضبط أنشطة الشركة، فيما يلي تعويضات كبار موظفي الإدارة:

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م ريال سعودي (بالآلاف)	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م ريال سعودي (بالآلاف)	
18,861	19,665	رواتب ومصروفات أخرى قصيرة الأجل
1,210	1,249	مناقص ما بعد انتهاء الخدمة
20,071	20,914	

8 - الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تفي الشركة بتعريف "المنشأة الاستثمارية". بالتالي، يتم تحميل استثماراتها في المنشآت المستثمر بها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة "استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة".

الحركة في الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر على النحو التالي:

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م ريال سعودي (بالآلاف)	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م ريال سعودي (بالآلاف)	
1,480,764	1,457,989	الرصيد الافتتاحي
149,414	209,950	مشتريات خلال السنة (إيضاح 7)
(403,500)	(262,793)	مبايع خلال السنة (إيضاح 7)
231,311	244,478	مكاسب القيمة العادلة
	1,649,624	1,457,989
(135,125)	(151,334)	ناقص: مُدرّجة ضمن الموجودات المتداولة
1,322,864	1,498,290	المدى الطويل

31 ديسمبر 2025م ريال سعودي (بالآلاف)	31 ديسمبر 2024م ريال سعودي (بالآلاف)	
1,858	1,873	ودائع مرابحة

تكون ودائع المrabحة بشكل أساسي ضمن المنشآت المستثمر بها وتحمل معدل ربح 4,9% إلى 7,50% سنوياً (31 ديسمبر 2024: 7,0% إلى 7,75% سنوياً) وتخضع لرسوم إدارة بمعدل 0,10% سنوياً (31 ديسمبر 2024: 0,10% سنوياً).

6 - الذمم المدينة والمبالغ المدفوعة مقدماً والذمم المدينة الأخرى

31 ديسمبر 2025م ريال سعودي (بالآلاف)	31 ديسمبر 2024م ريال سعودي (بالآلاف)	
9,835	4,791	مبالغ مدفوعة مقدماً
1,645	1,440	دفعات مقدمة لموردين
373	1,026	ذمم مدينة، صافي المخصص
1,769	1,775	ذمم مدينة أخرى
13,622	9,032	

7 - المعاملات مع الجهات ذات العلاقة وأرصدها

تمثل الجهات ذات العلاقة أعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة بالشركة والمنشآت المستثمر فيها والتي تسيطر عليها الشركة أو تديرها أو تمارس عليها الشركة تأثيراً هاماً أو تلك الخاضعة لسيطرة أو تأثير هذه الجهات. وتعتمد إدارة الشركة الأسعار والشروط.

أ) تم تنفيذ المعاملات الهامة مع الجهة ذات العلاقة مع صناديق الاستثمار والمنشآت المستثمر بها خلال السنة وأرصدها كما في نهاية السنة كما هو مبين أدناه:

طبيعة المعاملة	مبلغ المعاملات للسنة المنتهية في	الرصيد كما في
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م ريال سعودي (بالآلاف)	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م ريال سعودي (بالآلاف)	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م ريال سعودي (بالآلاف)
معاملات مع المنشآت المستثمر بها: استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	1,649,625	1,440,260
استثمارات مقتناة خلال السنة (إيضاح 8)	209,950	149,414
استثمار مبيع خلال السنة (إيضاح 8)	(245,562)	(403,500)
مكسب / (خسارة) مسجلة من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، صافي	244,877	230,820
دفعات مُقدّمة ومصروفات مدفوعة بالنيابة عن المنشآت المستثمر بها	9,882	24,724
	75,925	75,547

أ) فيما يلي تفاصيل حصة الشركة التي تحتفظ بها في المنشآت المستثمر بها:

اسم المنشآت المستثمر بها	31 ديسمبر 2025 %	31 ديسمبر 2024 %
العقارات		
صندوق الخير للفرص الاستثمارية العقاري 1 - والمستثمر في أرض معدة للتطوير في المنطقة الغربية. بالمملكة العربية السعودية.	38%	38%
صندوق الخير للفرص الاستثمارية العقاري 2 - والمستثمر في أرض معدة للتطوير في المنطقة الغربية. بالمملكة العربية السعودية.	100%	100%
صندوق الخير للضيافة 1 - والمستثمر في أرض معدة للتطوير في المنطقة الغربية. بالمملكة العربية السعودية.	75%	75%
صندوق الخير لتطوير العقارات السكنية 2 - والمستثمر في أرض معدة للتطوير في المنطقة الغربية. بالمملكة العربية السعودية.	8%	8%
شركة الخير للفرص الاستثمارية الخليجية - والمستثمر في العقارات المدرة للدخل في المنطقة الشرقية. المملكة العربية السعودية.	0.05%	0.05%

أسهم خاصة القطاع الصناعي		
صندوق الخير للملكية الخاصة السعودي 1 - والمستثمر في القطاع الطبي في المنطقة الوسطى بالمملكة العربية السعودية	100%	100%
صندوق الخير للملكية الخاصة السعودي 2 - والمستثمر في القطاع الطبي في المنطقة الغربية بالمملكة العربية السعودية	0%	12.3%
صندوق الخير للملكية الخاصة الصناعي 4 - والمستثمر في شركات صناعية في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية	31.6%	31.8%
صندوق الخير للملكية الخاصة لتأجير السيارات - والمستثمر في شركات تعمل في قطاع تأجير السيارات في المملكة العربية السعودية	2.3%	2.3%
صندوق الخير للملكية الخاصة للرعاية الأولية - والمستثمر في القطاع الطبي - بالمملكة العربية السعودية	100%	0%

قطاع التعليم		
صندوق الخير للملكية الخاصة التعليمي 1 - والمستثمر في المدارس في المنطقة الوسطى بالمملكة العربية السعودية	0.10%	0.10%
صندوق الخير للملكية الخاصة التعليمي 2 - والمستثمر في المدارس في المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة	100%	84%
صندوق الخير للملكية الخاصة التعليمي 3 - والمستثمر في المدارس في المنطقة الوسطى بالمملكة العربية السعودية	5%	5%
صندوق الخير للملكية الخاصة التعليمي 4 - والمستثمر في المدارس في المنطقة الغربية بالمملكة العربية السعودية	0.33%	0.33%
صندوق الخير للملكية الخاصة التعليمي 5 - والمستثمر في المدارس في المنطقة الوسطى بالمملكة العربية السعودية	0.06%	0.06%
صندوق الخير للملكية الخاصة التعليمي 6 - والمستثمر في المدارس في المنطقة الوسطى بالمملكة العربية السعودية	72%	78%
صندوق الخير للملكية الخاصة التعليمي 7- والمستثمر في المدارس في المنطقتين الغربية والوسطى بالمملكة العربية السعودية	0.44%	0.99%

أسهم سوق المال		
صندوق الخير للمرابحة بالـ% السعودي - الاستثمار في معاملات مرابحة بالمملكة العربية السعودية	6%	6%
صندوق الخير للدخل المتنوع 2030 - الاستثمار في محفظة الدخل المتنوع بالمملكة العربية السعودية	16.4%	16.4%

ب) فيما يلي تفاصيل الاستثمارات بحسب القطاعات:

31 ديسمبر 2025 ريال سعودي (بالآلاف)	31 ديسمبر 2024 ريال سعودي(بالآلاف)
استثمارات في:	
1,449,167	1,145,422
أسهم الملكية الخاصة	
156,708	252,838
عقارات	
43,749	59,729
أسهم أسواق المال	
1,649,624	1,457,989

9- موجودات حق الاستخدام

فيما يلي القيم الدفترية لموجودات حق الاستخدام المدرجة والحركة خلال السنة:

31 ديسمبر 2025 ريال سعودي (بالآلاف)	31 ديسمبر 2024 ريال سعودي(بالآلاف)
رصيد الأصل الافتتاحي	
3,106	3,884
ناقص: استهلاك للسنة	(778)
في 31 ديسمبر	3,106

فيما يلي القيم الدفترية لالتزامات عقود الإيجار والحركة خلال السنة:

31 ديسمبر 2025م ريال سعودي (بالآلاف)	31 ديسمبر 2024م ريال سعودي(بالآلاف)
التزام عقود الإيجار الافتتاحي	
3,725	4,550
دفع الجزء الاساسي لالتزامات عقود الإيجار صافي تكلفة الربح	(866)
التزام عقود الإيجار الختامي	2,859
مدرج ضمن المطلوبات المتداولة	(866)
جزء طويل الأجل لالتزام عقود إيجار	1,993

فيما يلي المبالغ المعترف بها في الربح او الخسارة:

31 ديسمبر 2025م ريال سعودي (بالآلاف)	31 ديسمبر 2024م ريال سعودي(بالآلاف)
مصرف استهلاك موجودات حق الاستخدام	
777	778
تكلفة تمويل على التزامات عقود الإيجار	134
مجموع المبالغ المعترف بها في الربح أو الخسارة	911
953	

الزكاة (إيضاح 16)	12,565	13,394
مخصصات أخرى	2,499	3,348
مستحق الدفع مقابل استثمار تم شراؤه	1,512	1,512
ذمم دائنة أخرى	6,243	5,410
مجموع الجزء المتداول	117,811	140,899
الجزء غير المتداول		
مخصصات أخرى	61,720	61,720
المجموع	179,531	202,619

12- عقود مرابحة

يمثل هذا البند عقود مرابحة السلع التي تم تنفيذها مع مستثمرين من خلال مدراء محافظ اختيارية. عقود المrabحة هذه غير مضمونة ويترتب عليها معدل ربح يتراوح ما بين 5.30% الى 8.00% سنوياً (31 ديسمبر 2024: 5.25% إلى 8.00% سنوياً) وتخضع لأتعاب إدارة بنسبة لا شيء (31 ديسمبر 2024: لا شيء).

	31 ديسمبر 2025م ريال سعودي (بالآلاف)	31 ديسمبر 2024م ريال سعودي(بالآلاف)
عقود مرابحة	41,861	236,627
ناقص: مُدرّجة ضمن المطلوبات المتداولة	(24,161)	(196,627)
طويلة الأجل	17,700	40,000

13- تمويل متوافق مع الشريعة

خلال العام 2022م، حصلت الشركة على تمويل متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية من أحد البنوك المحلية بحد معتمد قدره 350 مليون ٫. وكما في 31 ديسمبر 2025م، لا توجد مبالغ غير مسحوبة من هذا التسهيل. وتخضع هذه التسهيلات التمويلية لهامش ربح متفق عليه ومضمون مقابل "الاستثمارات العقارية" (انظر الإيضاح 29) وبعض "الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة" وجميع العوائد الناتجة عن الاستثمارات المعنية. ويتم سداد التسهيل على أقساط نصف سنوية على مدى سبع سنوات تبدأ من سبتمبر 2023م.

وخلال العام 2025م، حصلت الشركة على تمويل قصير الأجل من أحد البنوك المحلية وسحبت إجمالي تمويل قدره 60 مليون ٫. وتخضع هذه التسهيلات التمويلية لهامش ربح متفق عليه

	31 ديسمبر 2025م ريال سعودي (بالآلاف)	31 ديسمبر 2024م ريال سعودي(بالآلاف)
تمويل متوافق مع الشريعة	312,791	293,682
ناقص: مدرج ضمن المطلوبات المتداولة	(100,890)	(40,890)
طويل الأجل مدرج ضمن مطلوبات غير متداولة	211,911	252,792

10- الممتلكات والمعدات

أرض	المباني	تحسينات المباني المستأجرة	مكاتب وأجهزة حاسب آلي	أثاث وتجهيزات	سيارات	أعمال رأس مالية قيد التنفيذ	31 ديسمبر 2025م ريال سعودي (بالآلاف)
ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)
التكلفة							
في بداية السنة	6,966	41,169	8,976	13,779	2,309	1,784	75,746
إضافات	-	-	-	1,129	927	937	2,993
تحويل	-	-	1,105	-	-	(1,105)	-
في نهاية السنة	6,966	41,169	10,081	14,908	3,236	1,616	78,739
استهلاك متراكم							
في بداية السنة	-	13,220	5,783	12,352	2,127	254	33,736
استهلاك (إيضاح 22)	-	1,650	882	859	187	136	3,714
في نهاية السنة	-	14,870	6,665	13,211	2,314	390	37,450
صافي القيمة الدفترية:							
في 31 ديسمبر 2025	6,966	26,299	3,416	1,697	922	373	41,289

التكلفة							
في بداية السنة	6,966	41,169	8,976	12,950	2,276	905	74,630
إضافات	-	-	-	844	33	171	1,444
تحويلات	-	-	-	-	-	-	(328)
في نهاية السنة	6,966	41,169	8,976	13,779	2,309	763	75,746
استهلاك متراكم							
في بداية السنة	-	11,578	4,971	11,655	1,898	461	30,563
استهلاك (الإيضاح 22)	-	1,642	812	712	229	106	3,501
متعلق بالاستيعادات	-	-	-	(15)	-	(313)	(328)
في نهاية السنة	-	13,220	5,783	12,352	2,127	254	33,736
صافي القيمة الدفترية:							
31 ديسمبر 2024	6,966	27,949	3,193	1,427	182	509	42,010

11- الذمم الدائنة والمبالغ مستحقة الدفع والمطلوبات الأخرى

	31 ديسمبر 2025م ريال سعودي (بالآلاف)	31 ديسمبر 2024م ريال سعودي(بالآلاف)
تعويضات مستحقة الدفع لموظفين	41,706	40,139
مصرفات مستحقة الدفع	35,483	37,497
توزيعات أرباح مستحقة الدفع	175	20,748
ذمم دائنة	17,628	18,851

بلغ المتوسط المرجح لفترة التزام نهاية الخدمة 6 سنوات (2024: 6 سنوات). الافتراضات الاكتوارية الجوهرية لتحديد التزامات منافع الموظفين هي معدل الخصم والزيادة المتوقعة في الرواتب والوفيات. تم تحديد تحليل الحساسية أعلاه بناءً على التغيرات المحتملة المعقولة في الافتراضات المعنية التي تحدث في نهاية فترة التقرير. مع بقاء كافة الافتراضات الأخرى ثابتة.

16- الزكاة

فيما يلي البنود الرئيسية للوعاء الزكوي كما يلي:

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م ريال سعودي (بالآلاف)	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م ريال سعودي (بالآلاف)
194,499	141,740
1,698,081	1,527,520
575,384	444,891
135,055	120,875

بعض هذه المبالغ تم تعديلها للوصول لمخصص الزكاة للشركة.

خلال العام 2023م، أصدرت الهيئة دليلًا إرشاديًا لغرض توضيح بعض المعالجات المتعلقة بتطبيق الأحكام النظامية السارية فيما يخص حساب الزكاة للمستثمرين في صناديق الاستثمار. الهدف منهذا الدليل هو تنظيم آلية حساب الزكاة للمستثمرين في صناديق الاستثمار ليتأهل كل من دافعي الزكاة ودافعي الضرائب الخاضعون لأحكام اللائحة لإدراج وحداتهم الاستثمارية المملوكة في هذه الصناديق كخصومات من مكونات الوعاء الزكوي في إقرارات الزكاة الخاصة بهم، إذا تم استيفاء شروط الخصم. طلبت الهيئة من جميع صناديق الاستثمار التسجيل لديها وتقديم معلومات الإقرارالسنوي فقط.

وعليه، قامت الشركة بخضم الاستثمارات من الوعاء الزكوي لسنة 2024 و2025. ويشمل مصروف الزكاة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م و 2024م الزكاة المستحقة على وحدات الشركة في صناديق الاستثمار.

حركة المخصص خلال السنة

كانت حركة مخصص الزكاة للسنة على النحو التالي:

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م ريال سعودي (بالآلاف)	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م ريال سعودي (بالآلاف)
13,394	12,478
5,764	6,595
(6,593)	(5,679)
12,565	13,394

وضع الربوط

قامت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك (الهيئة) بإصدار ربط ضريبي يتضمن التزامًا إضافيًا بمبلغ 9,36 مليون ً على عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010. وقد تقدمت الشركة باعتراض على الربط الصادر من الهيئة. وأحالت الهيئة الاعتراض إلى الأمانة العامة للجان الضريبية، حيث قررت الدائرة الثانية للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل تخفيض الالتزام الإضافي إلى مبلغ 9,18 مليون . وقد تم الطعن في القرار أمام لجنة الاستئناف، إلا أن اللجنة رفضت الطعن. وبدأت الشركة بسداد المبلغ على أقساط لمدة سنة واحدة.

أصدرت الهيئة ربطاً للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015م وطالبت بموجبه بالتزام زكاة وضريبة إضافي بمبلغ 33,48 مليون ً على الالتزام الإضافي نتج بصفة أساسية من استثمارات لم يتم السماح بحسمها في الوعاء الزكوي. تقدمت الشركة باعتراض على الربط لدى الهيئة. كما سجلت الشركة القضية لدى الامانة العامة للجان الضريبية وقدمت ملاحظاتها على رد الهيئة. قبلت الامانة العامة للجان الضريبية اعتراض الشركة حول بنود ضريبة الاستقطاع وطبقت غرامة التأخير بنسبة 1% ورفضت

14- شهادات صكوك

خلال 2024، قدمت الشركة برنامج شهادات صكوك مرباحة للمستثمرين بإجمالي قيمة اسمية تصل إلى 500 مليون ً . خلال 2025م، تم إصدار شهادات بإجمالي 283 مليون ً بعائد ربح 7,5%، مستحق الدفع على أساس ربع سنوي (2024: 83 مليون ً بعائد 7,5% مستحق الدفع على أساس ربع سنوي). سيتم سداد القيمة الاسمية للشهادات عند تاريخ الاستحقاق بعد التصفية. خلال 2025، استحققت شهادات صكوك بإجمالي 17 مليون ً وتم سدادها.

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م ريال سعودي (بالآلاف)	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م ريال سعودي (بالآلاف)
83,307	
(17,307)	
66,000	

15- التزامات منافع الموظفين

فيما يلي التغيرات في القيمة الحالية للالتزامات المنافع المحددة:

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م ريال سعودي (بالآلاف)	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م ريال سعودي (بالآلاف)
21,520	21,330
2,939	2,770
1,080	1,012
(3,782)	(2,937)
313	(655)
22,070	21,520

فيما يلي الافتراضات الأساسية المستخدَمة في تحديد التزامات منافع الموظفين:

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م ريال سعودي (بالآلاف)	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م ريال سعودي (بالآلاف)
5,25%	5,50%
2,7%	2,75%
8,00%	8,00%

إن التغيرات المحتملة بشكل معقول بتاريخ التقرير على أحد الافتراضات الاكتوارية المعنية، مع بقاء الافتراضات الأخرى ثابتة.

قد تؤثر على التزامات منافع الموظفين بالمبالغ الموضحة أدناه:

31 ديسمبر 2025م ريال سعودي (بالآلاف)	31 ديسمبر 2024م ريال سعودي (بالآلاف)
معدل الخصم	
الزيادة بواقع +1%	(1,205)
النقص بواقع -1%	1,345
الزيادة المستقبلية في الرواتب	
الزيادة بواقع +1%	1,346
النقص بواقع -1%	(1,241)

20- إيرادات أتعاب

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م ريال سعودي(بالآلاف)	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م ريال سعودي (بالآلاف)	
74,789	83,717	أتعاب إدارة وحفظ واكتتاب
2,174	1,893	اتعاب الوساطة
200	3,275	أتعاب أداء وهيكله
77,163	88,885	

21- مصروفات البيع والتسويق

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م ريال سعودي(بالآلاف)	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م ريال سعودي (بالآلاف)	
4,498	4,541	رواتب ومنافع
5,134	2,967	أخرى
9,632	7,508	

22- المصروفات العمومية والإدارية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م ريال سعودي(بالآلاف)	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م ريال سعودي (بالآلاف)	
86,505	92,808	رواتب ومصروفات متعلقة بالموظفين
17,462	20,513	الدراسات النافية للجهالة وأتعاب ورسوم قانونية ومهنية
9,274	11,873	مصروفات تقنية المعلومات والبرامج والتراخيص
3,680	-	مدير الطرح ورسوم استلام
3,501	3,714	استهلاك (إيضاح 10)
3,385	4,032	مصروف سفر لأغراض العمل
2,906	2,790	مصروفات مجلس الإدارة
1,417	1,937	صيانة وصيانة ونظافة
1,033	1,028	منافع عامة
778	777	استهلاك موجودات حق الاستخدام (إيضاح 9)
2,605	2900	أخرى
132,546	142,372	

البنود الأخرى. وصعّدت الشركة اعتراضها إلى لجنة الاستئناف خلال 2022. قبلت لجنة الاستئناف اعتراض الشركة حول عدة مصروفات والفرق في الأرباح المبقة والاستثمارات الأجنبية والاستثمار في شركة تابعة ورفضت البنود الأخرى. وخفض القرار الالتزام الزكوي والضريبي الإضافي إلى 23,40 مليون ٲ. قدمت الشركة التماسا لإعادة النظر في القرار وتنتظر حاليا قراراً من لجنة الاستئناف.

كما أصدرت الهيئة ربطاً للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016م و 2018م وأصدرت التزام زكاة وضريبة إضافي بمبلغ 28,8 مليون ٲ و38,6 مليون ٲ على التوالي. الالتزام الإضافي نتج بصفة أساسية من استثمارات لم يتم السماح بحسمها في الوعاء الزكوي. تقدمت الشركة بالتماس لإعادة النظر في القرار وهي في انتظار القرار من دوائر الاستئناف.

ووفقا للتوضيح الصادر عن الهيئة، تتوقع إدارة الشركة أن يكون القرار لصالحها فيما يتعلق بالاستئناف أعلاه. قدمت الشركة الاقرارات الضريبية والزكوية حتى السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024م للهيئة وحصلت على شهادة زكاة مقيدة صالحة لغاية 30 أبريل 2026م.

17- توزيعات الأرباح

خلال العام 2025م، وافق مساهمو الشركة في اجتماع الجمعية العمومية السنوي المنعقد بتاريخ 26 يونيو 2025م على توزيع أرباح نقدية نهائية بنسبة 5,9% من رأس المال المدفوع بقيمة 52.500 مليون ٲ .

خلال العام 2024م، وافق مساهمو الشركة في اجتماع الجمعية العمومية السنوي المنعقد بتاريخ 26 يونيو 2024م على توزيع أرباح نقدية نهائية بنسبة 5,6% من رأس المال المدفوع بقيمة 50.093 مليون ٲ .

18- رأس المال

يتكون رأسمال الشركة من 894,523,230 ٲ مقسماً إلى 89,452,322 سهم، قيمة كل سهم 10 ٲ (31 ديسمبر 2024م: 89,452,322 سهم، قيمة كل سهم 10 ٲ).

والشركة مملوكة بنسبة 100% لمساهمين سعوديين وخليجيين (31 ديسمبر 2024: نفس الأمر).

19- احتياطي

هذا الرصيد يتضمن مبلغ 50,07 مليون ٲ والذي يمثل إجمالي المبالغ المخصصة من صافي الدخل للسنوات السابقة "كاحتياطيات نظامية" وفقا لمتطلبات نظام الشركات السابق والنظام الأساسي للشركة قبل الموائمة مع نظام الشركات الجديد.

تم اعتماد التعديل اللاحق على النظام الأساسي للشركة في 24 مايو 2023م، يجب على الشركة تجنب 10% من صافي دخلها (بعد تعديل الخسائر المتراكمة) حتى يتم تكوين احتياطي يساوي 30% من رأس المال. ويخضع استخدام هذا الاحتياطي لقرارات جمعية الشركاء / المساهمين.

مخاطر العملات

تمثل مخاطر العملة مخاطر تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. تستثمر الشركة في عدة منشآت ذات أغراض خاصة واستثمارات أخرى سائدة بعملات غير والتي تكون ثابتة مقابل وبالتالي فإن الشركة غير معرضة لمخاطر جوهرية في صرف العملات الأجنبية.

مخاطر أسعار الأسهم

تمثل مخاطر أسعار الأسهم مخاطر التغيرات غير المرغوب فيها في القيمة العادلة للأسهم نتيجة التقلبات في مؤشرات الأسهم وقيم الأسهم الفردية.وتنشأ هذه المخاطر من استثمارات الشركة في أوراق مالية متداولة. لا تتعرض الشركة لمخاطر أسعارالأسهم نظرا لأن استثماراتها غير متداولة.

مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان المخاطر الناتجة عن اخفاق طرف ما في الوفاء بالتزاماته مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر خسارة مالية. الشركة معرضة لمخاطرخسائر الائتمان والتي يمكن أن تحدث نتيجة عدم قدرة أو عدم رغبة الجهة المقابلة /المصدر في الوفاء بالتزاماته. إن الشركة معرضة لمخاطر الائتمان على النقد لدى البنوك وودائع المراجعة والذمم المدينة والمبالغ المستحقة من جهات ذات علاقة.

يتم الاحتفاظ بمخصص مقابل الخسائر الائتمانية المتوقعة والتي حسب ما تراه الإدارة مناسباً لتكوين خسائر محتملة للذمم المدينة التي قد يتعثر سدادها.

في تاريخ كل تقرير. يتم تقييم جميع النقد لدى البنوك ويعتبر ذات مخاطر ائتمان منخفضة نظرا لكونه مودعا لدى مؤسسات مالية محلية ودولية مرموقة وذات تصنيف ائتماني مصرفي مرتفع. ولم يسبق حدوث تعثر لأي من النقد لدى البنوك. ولذلك، فإن احتمالية التعثر وأي خسائر ناتجة عنه -استناداً إلى العوامل المستقبلية- ضئيلة.

ودبعة المراجعة غير مضمونة ومستحقة الاستلام من جهات ذات علاقة. كما في تاريخ التقرير. لا توجد تواريزخ استحقاق متأخرة السداد عن موعدها.

المبالغ المستحقة من الجهات ذات العلاقة غير مضمونة، ودون عائد وليس لديها دفعات ثابتة. لا يوجد رصيد ذمم مدينة مستحق القبض من الجهات ذات العلاقة في تاريخ التقرير متأخر السداد. مع الأخذ بعين الاعتبار خبرة التعثر التاريخية والتوقعات المستقبلية للصناعات التي تعمل فيها الجهات ذات العلاقة، تعتبر الإدارة أن أرصدة الجهات ذات العلاقة غير منخفضة القيمة.

عند احتساب مخصص خسارة الائتمان المتوقعة للذمم المدينة والمستحق من جهات ذات علاقة. يتم استخدام مصفوفة المخصصات على أساس معدلات الخسارة التاريخية على مدى العمر المتوقع للذمم المدينة المعدل للتقديرات المستقبلية.

إن أقصى تعرض غير مخصوم للشركة لمخاطر الائتمان فيما يخص مكونات قائمة المركز المالي وخسارة الائتمان المتوقعة المعنية هو كما يلي:

31 ديسمبر 2025م		31 ديسمبر 2024م	
الموجودات المالية	التعرض للتعثر	خسائر الائتمان المتوقعة	التعرض للتعثر
	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)
ودائع مرابحة (إيضاح 5)	1,873	-	1,858
المبالغ المستحقة من جهات ذات علاقة (الإيضاح 7)	256,361	-	296,945
ذمم مدينة وذمم مدينة أخرى	1,453	1,080	2,106
			1,080

23- مصروفات التمويل

	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025م ريال سعودي (بالآلاف)	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024م ريال سعودي (بالآلاف)
تكلفة التمويل على عقود مرابحة	9,970	23,226
تكلفة التمويل على تمويل متوافق مع الشريعة	23,661	23,626
تكلفة تمويل شهادات الصكوك (إيضاح 14)	15,929	420
	49,560	47,272

24- إدارة المخاطر

إن هدف الشركة من إدارة المخاطر هو حماية وتعظيم حقوق المساهمين. وتنطوي أنشطة الشركة بطبيعتها على مخاطر ، إلا إنه تتم ادارتها من خلال عملية تحديد وقياس ومراقبة مستمرة للمخاطر وذلك في اطار حدود مخاطر وضوابط رقابية أخرى. تعد عملية إدارة المخاطر عنصراً أساسياً لضمان استمرارية ربحية الشركة كما أن كل فرد في الشركة مسئول عن المخاطر التي تتعرض لها الشركة فيما يتعلق بمسئوليته أو مسئولياتها. إن هذه الحدود تعكس استراتيجية أعمال الشركة والبيئة السوقية التي تعمل فيها وكذلك مستوى المخاطر التي قد تستطيع الشركة تحملها. تتعرض الشركة لمخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيرات في سعر السوق والمعدلات وأسعار الأسهم والتي ستؤثر على دخل الشركة أو قيمة الأدوات المالية التي تحتفظ بها. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هي إدارة التعرض لمخاطر السوق والسيطرة عليها ضمن معايير مقبولة، وكذلك تحسين العوائد على تلك المخاطر.

تتكون مخاطر السوق للشركة من ثلاثة أنواع من المخاطر: مخاطر أسعار الربح ومخاطر العملة ومخاطر أسعار الأسهم.

مخاطر أسعار الربح

تنشأ مخاطر أسعار الربح من تأثير التذبذب في المستويات السائدة لمعدلات الربح في الأسواق على القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية والدخل / الخسائر المصرح عنها نتيجة التدفق النقدي المستقبلي. الشركة معرضة لمخاطر معدل الربح للتدفقات النقدية الناتجة عن معدل اقتراض متغير متوافق مع الشريعة والتي تعرض الشركة إلى مخاطر معدل الربح للتدفقات النقدية. تبلغ حساسية أرباح الشركة قبل الزكاة للتغير المحتمل بشكل معقول في معدلات الربح بمقدار 100 نقطة أساس على التمويل المتوافق مع الشريعة وشهادات صكوك مبلغ 3,12مليون ٴ (2024: 2,94 مليون) و3,5 مليون ٴ (2024: 0,8 مليون ٴ) على التوالي. تقوم الشركة بإدارة معدل المخاطر على أساس تفاعلي مع الأخذ في الاعتبار الموجودات والمطلوبات التي تحمل المعدل الكلي ومتطلبات الشركة.

عقود المراجعة للشركة ذات طبيعة طويلة الاجل ويترتب عليها معدل ثابت.كما في تاريخ قائمة المركز المالي، إن تغيراً بنسبة 1% في معدلات الربح القابلة لودائع المراجعة قد يؤدي إلى ربح بمبلغ 0,02 مليون ٴ(2024: 0,02 مليون ٴ) أقل / أعلى من الربح للسنة.

عقود المراجعة للشركة ذات طبيعة طويلة الاجل ويترتب عليها معدل ثابت. ومع ذلك، بعض عقود المراجعة، رغم أنها ذات معدل ثابت، إلا أنها ذات طبيعة قصيرة الأجل وتتجدد باستمرار ويمكن أن تُعرض الشركة لمخاطر أسعار التدفق النقدي. كما في تاريخ قائمة المركز المالي، إن تغيراً بنسبة 1% في المعدلات القابلة للتطبيق قد يؤدي إلى ربح بمبلغ 0,42 مليون ٴ (2024: 2,37 مليون ٴ) أقل / أعلى من الربح للسنة.

وفيما يلي أعمار الموجودات المالية كما في تاريخ التقرير:

31 ديسمبر 2025م					
متداول	أقل من سنة	2-1 سنوات	3-2 سنوات	أكثر	المجموع
ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)
1,873	-	-	-	-	1,873
74,946	8,802	47,124	27,319	98,170	256,361
المبالغ المستحقة من جهات ذات علاقة (الإيضاح 7)					
373	-	-	-	1,080	1,453
ذمم مدينة وذمم مدينة أخرى					

31 ديسمبر 2024م					
متداول	أقل من سنة	2-1 سنوات	3-2 سنوات	أكثر	المجموع
ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)	ريال سعودي (بالآلاف)
1,858	-	-	-	-	1,858
69,800	26,454	56,595	41,217	102,879	296,945
المبالغ المستحقة من جهات ذات علاقة (الإيضاح 7)					
1,026	-	-	-	1,080	2,106
ذمم مدينة وذمم مدينة أخرى					

بصفتها مديراً للموجودات، لدى الشركة الحق الأول في استعادة الرصيد المستحق من المنشآت المستثمر بها تحت إدارة الشركة فيما يتعلق بالرسوم القائمة ولاحقاً بودائع المrabحة. كما في تاريخ القوائم المالية، لدى المنشآت الأساسية صافي قيمة الموجودات موجبة، وحسب تقدير الإدارة فإن خسائر الائتمان المتوقعة، إن وجدت، لن تكون جوهرية.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطرة مواجهة الشركة صعوبة في مقابلة التزاماتها المرتبطة بالمطلوبات المالية والتي يتم تسويتها عن طريق توفير النقد أو أصل مالي آخر. تنشأ مخاطر السيولة عن عدم القدرة على بيع أصل مالي ما بسرعة وبمبلغ يقارب القيمة العادلة له. ينشأ التعرض لمخاطر السيولة بسبب احتمالية أن يكون مطلوباً من الشركة أن تدفع التزاماتها أو تسترد أسهمها مبكراً عما هو متوقع.

تبدأ الإدارة الفعّالة لمخاطر السيولة بتطوير السياسات والإجراءات المكتوبة بما فيها سياسة الحد الأدنى المقبول لمستويات السيولة. تتم إدارة مخاطر السيولة بالمراقبة المستمرة للسيولة وقياسها والتصريح عنها.

إن جميع المطلوبات المالية للشركة مستحقة الدفع خلال 12 شهراً من تاريخ قائمة المركز المالي باستثناء بعض عقود المrabحة طويلة الأجل والتمويل المتوافق مع الشريعة وشهادات الصكوك والتزامات عقود الإيجار ذات مدة استحقاق لأكثر من 12 شهراً من تاريخ قائمة المركز المالي.

25- القيم العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي القيمة التي يتم بموجبها تبادل أصل ما أو سداد التزام ما بين أطراف راغبة في ذلك بشروط تعامل عادل.

تتكون الموجودات المالية للشركة من النقد لدى البنوك والذمم المدينة وودائع المrabحة والاستثمار بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والمبالغ المستحقة من جهات ذات علاقة وتتكون المطلوبات المالية من ذمم دائنة وتمويل متوافق مع الشريعة وشهادات صكوك وعقود مrabحة والتزامات عقود الإيجار.

تم الحصول على القيم العادلة للاستثمارات في المنشآت المستثمر بها من صافي قيمة الموجودات الخاصة بتلك المنشآت أو معاملات مبيعات جديدة. وفيما يتعلق بالمنشآت العقارية فإن القيمة العادلة للاستثمارات العقارية المعنية تستند إلى التقييم الصادر عن المئمن المستقل.

كما في تاريخ قائمة المركز المالي، فإن جميع الموجودات المالية والمطلوبات المالية تقع ضمن المستوى 3 لهرمية القيمة العادلة. إن القيم العادلة للأدوات المالية المقيدة بالتكلفة المطفأة لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن قيمها الدفترية (31 ديسمبر 2024: نفس الشيء). خلال السنة، لا توجد حركة بين مستويات هرمية القيمة العادلة.

26- موجودات محتفظ بها بصفة الأمانة

تحتفظ الشركة بموجودات بالنيابة عن عملائها. ونظراً لأن الشركة تحتفظ بهذه الموجودات بصفة أمانة لذا لم يتم إدراج هذه الموجودات في قائمة المركز المالي. كما في 31 ديسمبر 2025، تحتفظ الشركة بموجودات تحت الإدارة بمبلغ 8,055 مليون (31 ديسمبر 2024: 8,141 مليون ﷲ سعودي) بالنيابة عن ولمصلحة عملائها.

يحتفظ بالملكية القانونية للموجودات الأساسية للمنشآت المستثمر بها للشركة من قبل أمين الحفظ خلال بعض الشركات ذات الأغراض الخاصة. ونظراً لأن حصة ملكية الشركة في هذه الأدوات ذات الأغراض الخاصة يحتفظ بها بصفة أمانة، لذا فإن المعلومات المالية والحصة في نتائج هذه المنشآت لم يتم إدراجها في هذه القوائم المالية. وضمن دورة الأعمال الاعتيادية، تحتفظ الشركة بحسابات بنكية محددة نيابة عن المنشآت المستثمر بها.

27- الالتزامات المحتملة والارتباطات الرأس مالية

أ) تم رفع بعض الدعاوى القانونية من قبل أطراف ثالثة ضد الشركة في سياق أعمالها الاعتيادية. وبناءً على المشورة القانونية المقدمة من المستشار القانوني المستقل، تحتفظ الشركة بمخصص يتعلق بهذه الدعاوى.

ب) اعتمد مجلس الإدارة مصروفات رأسمالية مستقبلية بمبلغ 10,3 مليون (31 ديسمبر 2024م: 4.3 مليون) فيما يتعلق بالتحسينات على العقارات المستأجرة والإنشاءات تحت التنفيذ.

28- متطلبات رأس المال النظامية ونسبة كفاية رأس المال

تتمثل أهداف الشركة من إدارة رأس المال في الالتزام بمتطلبات رأس المال المقررة من هيئة السوق المالية لحماية قدرة الشركة على الاستمرار في مزاولة عملها كمنشأة مستمرة وللحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية.

أصدرت هيئة السوق المالية قواعد احترازية (القواعد) في 30 ديسمبر 2012 (الموافق 17 صفر 1434هـ). ووفقاً للقواعد، حددت هيئة السوق المالية الإطار والإرشادات المتعلقة بالحد الأدنى لمتطلبات رأس المال التنظيمي ومنهجية حسابه على النحو المنصوص عليه في الركيزة الأولى.

أصدرت هيئة السوق المالية تعديلات على القواعد الاحترازية التي دخلت حيز التنفيذ في 1 أبريل 2023م (الموافق 10 رمضان 1444هـ). تختلف متطلبات كفاية رأس المال وفقاً لآخر تعديل عن المتطلبات السابقة. وبناءً على ذلك، قامت الشركة بحساب الحد الأدنى لرأس المال المطلوب ونسب كفاية رأس المال للسنتين المنتهيتين في 2024م و 2025م على النحو التالي:

كما في تاريخ التقرير، تم رهن الاستثمارات العقارية بمبلغ 156,17 مليون (2024: 159,54 مليون ٻ) مقابل قروض متوافقة مع الشريعة (إيضاح 13).

وفي تاريخ التقرير، فإن التغير بنسبة 5% في القيمة العادلة القابلة للمقارنة قد يؤدي إلى زيادة/ انخفاض في القيمة العادلة للاستثمارات العقارية بمقدار 7,8 مليون ٻ (2024: 8,0 م مليون ٻ).

30- ربحية السهم

يتم احتساب ربحية السهم الأساسية عن طريق قسمة الربح للسنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المصدرة والقائمة خلال السنة (الإيضاح 18).

إن ربحية السهم المخفضة تعادل ربحية السهم الأساسية حيث إن الشركة ليس لديها أي أدوات مخفضة قيد الإصدار.

31- موافقة مجلس الإدارة

تم اعتماد القوائم المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 11 مارس 2026م (الموافق 22 رمضان 1447هـ).

31 ديسمبر 2025م ريال سعودي (بالآلاف)		31 ديسمبر 2024م ريال سعودي(بالآلاف)
قاعدة رأس المال		
معيّار رأس المال 1	1,237,600	1,160,809
الحد الأدنى من متطلبات رأس المال		
مخاطر الائتمان	7,838,006	7,215,021
مخاطر السوق	224	279
مخاطر التشغيل	581,981	492,946
مخاطر التركيز	3,092,436	2,900,036
مجموع الحد الأدنى من رأس المال المطلوب	11,512,647	10,608,282
معدل كفاية رأس المال		
نسبة رأس المال الأساسي (الشريحة 1)	10.75%	10.94%
الفائض في رأس المال	316,588	312,146

29- الاستثمارات العقارية

تتكون الاستثمارات العقارية من أرض وتكلفة تحسينات بقيمة 156,17 مليون ٻ (2024: 159,54مليون ٻ).

في السنوات السابقة، تلقت الشركة ممتلكات نتيجة لتوزيع الموجودات من قبل المنشأة المستثمر بها. يتم تسجيل الممتلكات بالتكلفة بمبلغ 156,17 مليون ٻ . وبلغت القيمة العادلة للاستثمار العقارى كما في 31 ديسمبر 2025م هي 156,17 مليون ٻ (157,19: 2024م مليون ٻ). العقار مسجل باسم " شركة الفرص المستدامة العقارية" والتي تقدمت بتعهد بأن الممتلكات محتفظ بها من قبلها نيابة عن الشركة.

احتُسيبت القيم العادلة للاستثمارات العقارية الخاصة بالشركة على أساس إجراء التقييم الذي نفذته الإدارة من خلال مقيم مستقل خارجي شركة "ابعاد المتطورة وشريكة للتقييم العقاري" (2024م: "ابعاد المتطورة وشريكة للتقييم العقاري ") والتي تحمل مؤهلات مهنية ذات صلة ولها خبرة في موقع العقارات المملوكة للشركة وهي معتمدة من قبل تقييم (الهيئة السعودية للمقيّمين المعتمدين). تتوافق طريقة التقييم مع معايير التقييم الدولية. وتم تحديد القيمة العادلة للأرض على أساس طريقة مقارنة السوق التي تعكس أسعار المعاملات الأخيرة أو أسعار السوق لعقارات مماثلة. وعلاوة على ذلك، يمثل تحسين التكلفة، التكلفة الفعلية المتكبدة في الموقع.

في ظل طريقة السوق القابلة للمقارنة، حصل المقيّم على أسعار الأراضي في المناطق المجاورة وقام بتعديلها مقابل الاختلاف في مواصفات عقارات الشركة. إن هذه القيم مبنية على مدخلات هامة لا يمكن رصدها وتم تصنيف قياس القيمة العادلة عند المستوى 3.

إشعار قانوني

"الخبر المالية" شركة مساهمة سعودية، برأس مال مصرح به 894,523,230 ريالاً سعودياً، مرخصة من قبل هيئة السوق المالية للأنشطة الآتية: التعامل، وإدارة الاستثمارات، وتشغيل الصناديق، والترتيب، وتقديم المشورة، والحفظ في أعمال الأوراق المالية؛ بالترخيص رقم 37-07074، والسجل التجاري رقم 4030177445، ومقرها الرئيسي طريق المدينة المنورة، ص. ب. 128289 جدة 21362 المملكة العربية السعودية. وتقدم منتجات وحلولاً استثمارية مبتكرة متوافقة مع ضوابط الشريعة الإسلامية.

هذه الوثيقة صادرة عن "الخبر المالية" لأغراض الاطلاع والمعلومات العامة فقط، ولا تشكل أي عرض للشراء، أو الاكتتاب، أو المشاركة في أية ورقة مالية، كما أنها، أو أي جزء منها، لا تشكل أساساً للاعتماد عليه فيما يتعلق بأي إجراء أو حافز للدخول في أي عقد مهما كان نوعه، ولا تتحمل "الخبر المالية" أية مسؤولية عن أية خسارة يمكن أن تنشأ عن استخدام هذه الوثيقة أو محتوياتها، أو يمكن أن تترتب فيما يتعلق بها. يمكن أن تملك "الخبر المالية"، أو شركاتها الشقيقة، أو الصناديق الاستثمارية التي تديرها "الخبر المالية" مركزاً استثمارياً، أو حصة في الأوراق المالية المعنية، أو أن تشارك في تقديم خدمات استشارية لواحدة أو أكثر من الشركات المشار إليها آنفاً. ويمكن ألا تتحقق أية توقعات وآراء وبيانات تتعلق بالاحتمالات المستقبلية المذكورة في هذه الوثيقة، وجميع التوقعات والآراء والبيانات التي تحتوي عليها هذه الوثيقة هي آراء "الخبر المالية" كما في تاريخ هذه الوثيقة، وهي قابلة للتغيير بدون إشعار، ولا يمكن اعتبار أي نوع من الأداء السابق على أنه ضمان للنتائج المستقبلية، كما أن الاستثمار في الصناديق ليس وديعة نقدية لدى بنك محلي، ويمكن أن تنخفض، أو ترتفع قيمة الأوراق المالية وأسعارها، والدخل المتحقق منها. ويمكن أن يسترد المستثمرون قيمة أقل من المبالغ التي استثمروها أصلاً، ويمكن أن تؤدي التغيرات في أسعار صرف العملات إلى أثر سلبي على قيمة الأوراق المالية، أو أسعارها، أو الدخل المتحقق منها. كما يتوجب على جميع المستثمرين الراغبين في الاستثمار التوصل إلى قرارهم بالتشاور مع مستشاريهم الماليين والقانونيين، وتقييم جميع المخاطر التي ينطوي عليها الاستثمار، كما لا يمكن إعطاء ضمان بأن النتائج المستهدفة والمتوقعة سوف تتحقق، ويتم خصم رسوم الإدارة عند بداية الاستثمار. وقد ينطبق على الاستثمار رسوم مرتبطة بالأداء، هذا الاستثمار قد لا يكون ملائماً لجميع المستثمرين، كما يتوجب على المستثمرين الرجوع إلى مستشاريهم للاستثمار إذا كانت لديهم أية شكوك.

وقدما يتعلق بالأوراق المالية غير القابلة للتحويل فوراً إلى سيولة، يمكن أن يصعب على المستثمر بيعها أو التخارج منها والحصول على معلومات موثوقة عن قيمتها أو مدى المخاطر التي تكون معرضة لها.

يجب على المستثمرين المحتملين قراءة شروط وأحكام الصندوق، ومذكرة المعلومات وما ورد فيهما بشأن مخاطر الاستثمار ووثائقه الأخرى بعناية ودقة قبل اتخاذ القرار. ويمكن الحصول على شروط وأحكام الصندوق ومذكرة المعلومات وتقارير الصندوق ووثائقه الأخرى من خلال الموقع الإلكتروني لشركة "الخبر المالية" (www.alkhabeer.com).